

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

جرد

أزمة الخليج في مجلس الامن الدولي
آب ١٩٩٠ - ١٩٩١
رسالة ماجستير

٢
٤٧٤٩

اعداد الطالب

محمد جميل فهد بركات الشوابكة عميد كلية الدراسات العليا


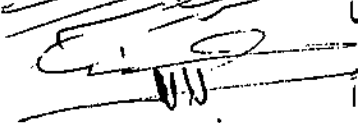
اشراف

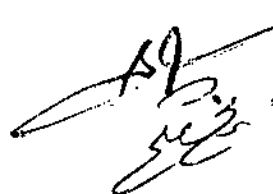
الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم فضة

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية.

١٩٩٢

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٢
وأجيزت
من قبل لجنة المناقشة


رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

- ١ - الاستاذ الدكتور محمد فضة
- ٢ - الدكتور عبدالنعم ابووندي
- ٣ - الدكتور غازي ربابعة
- ٤ - الدكتور محمد مصالحة

الاهداء

إلى من غرس في حب العلم والتعلم
إلى أعلى الناس الى قلبي
إلى والدي ووالدتي.

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان الى استاذي الفاضل الدكتور محمد فضة لإشرافه على هذه الرسالة ولجهوده الكبيرة المتمثلة في ابداء ملاحظاته واسداء المشورة لي وتوجيهاته اثناء كتابة هذه الرسالة، مما كان له أكبر الأثر في إثراء موضوع هذه الرسالة. كما واتقدم بجزيل الشكر الى الاساتذة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة لتشريفهم لي بمناقشة هذه الرسالة كما اعرب عن خالص شكري وتقديري الى اساتذتي الافاضل في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، وإلى جميع زملائي في القسم، وجميع من أسهم في مساعدتي في كتابة هذه الرسالة.

إلى هؤلاء جميعاً أتقدم بجميل الشكر وعظيم الامتنان.

محمد الشوابكة

المحتويات

الموضوع

المفحة

- المقدمة ١
- الفصل الأول: نظرية الأمن الجماعي وتطبيقها في أزمة الخليج ٤
- المبحث الأول: الجذور التاريخية لنظام الأمن الجماعي ٥
- المطلب الأول: دور نظام الأمن الجماعي في التوازن الدولي ٨
- المطلب الثاني: الأمن الجماعي من الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية ١١
- ١ - عمبة الأمم ومفهوم نظام الأمن الجماعي ١٤
- ب - الأمم المتحدة ودورها في نظام الأمن الجماعي ١٨
- ج - نظام الأمن الجماعي وأزمة الخليج ٢٤
- المبحث الثاني: مجلس الأمن الدولي ودوره في نظام الأمن الجماعي ٢٩
- ١ - دور مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ٣٤
- ب - أثر حق النقض - الفيتو على عمل مجلس الأمن الدولي ٣٧
- الفصل الثاني: أهمية منطقة الخليج العربي ٤٦
- المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج العربي ٤٧
- المطلب الأول: أهمية منطقة الخليج العربي من الناحية الاستراتيجية ٥٠

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج

العربي..... ٥٣

المطلب الثالث: المصالح الأمريكية في منطقة

الخليج العربي..... ٦١

المبحث الثاني: الدفاع عن منطقة الخليج العربي..... ٦٨

أ - مبدأ كارتر الخاص بالدفاع عن الخليج العربي..... ٨٠

ب - قوات التدخل السريع ومهمتها في حماية أمن الخليج..... ٨٢

الفصل الثالث: قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأزمة

الخليج..... ٨٩

المبحث الأول: أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي

المتعلقة بأزمة الخليج..... ٩١

المطلب الأول: أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي

المتعلقة بأزمة الخليج من

الناحية السياسية..... ٩٩

المطلب الثاني: أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي

المتعلقة بأزمة الخليج من

الناحية الاقتصادية..... ١٠٨

المطلب الثالث: أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي

المتعلقة بأزمة الخليج من

الناحية القانونية..... ١١٧

المبحث الثاني: فاعلية قرارات مجلس الأمن الدولي

المتعلقة بأزمة الخليج..... ١٢٩

أ - انتهاء الحرب الباردة..... ١٣٠

ب - هيمنة الولايات المتحدة وانفرادها بمجلس الأمن

الدولي..... ١٣٦

ج - فاعلية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بازمة

الخليج مقارنة مع قرارات مجلس الامن الدولي بخصوص

القضية الفلسطينية..... ١٤٢

الخاتمة..... ١٥٠

قائمة المراجع..... ١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

(أزمة الخليج في مجلس الامن الدولي) من ٢ آب ١٩٩٠ - ١٩٩١

تتحدث هذه الرسالة عن قرارات مجلس الامن الدولي بشأن أزمة الخليج، وتحليل هذه القرارات من النواحي السياسية والاقتصادية، والقانونية، وبيان الاسباب التي ادت الى التعامل مع أزمة الخليج بشكل مختلف عن جميع الصراعات والقضايا الاقليمية والدولية: كقضية فلسطين، وقرارات مجلس الامن الدولي بشأنها، والأسس والمعايير المزدوجة في التعامل الدولي، وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية بشأن القضايا المختلفة، وخضوع هذا التعامل لمنطق المصالح الاقتصادية والسياسية، وليس لمنطق الشرعية الدولية كما يدعون.

وكانت هذه الرسالة لبيان الاسباب الكامنة وراء اعطاء قرارات مجلس الامن الدولي -بخصوص أزمة الخليج- هذه القوة والسرعة والالزام، مقارنة مع القضايا والصراعات المختلفة في العالم.

وقد تم تقسيم هذه الرسالة الى ثلاثة فصول رئيسية:

حيث تم في الفصل الاول تناول، نظرية الامن الجماعي، وتطبيقها في أزمة الخليج من خلال مبحثين رئيسيين: تحدثت في المبحث الاول عن نشأة نظام الامن الجماعي وتطبيقه في العلاقات الدولية، وهدفه في المحافظة على السلم والامن الدوليين، منذ نشأة عصبة الامم. وكيف ان هذا التنظيم شكل الاداة في تنفيذ نظام الامن الجماعي من خلال تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية. حيث جاءت هيئة الامم المتحدة بما فيها من مؤسسات لتعمل على تطبيق هذا النظام. وخاصة ما اتصل بقوة التنفيذ الجبري ضد التجاوزات في النظام الدولي.

ويعتبر مجلس الامن الاداة الفعاله في تنفيذ مهمة الحفاظ على السلم والامن الدوليين، من خلال صلاحيات واسعة يتمتع بها هذا المجلس. وقد كانت أزمة الخليج نموذجاً فعالاً لمدى فعالية وتطبيق نظام الامن الجماعي، في ظل هيئة الامم المتحدة، من خلال مجلس الامن الذي أصبح يتمتع بمهامه الفعلية بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن خلال الدور الجديد لهيئة الامم المتحدة بعد التغييرات الجوهرية التي طرأت على العلاقات بين الدول الكبرى وضرورة احلال التعاون الدولي لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية.

اما الفصل الثاني فتم تناول: عن أهمية منطقة الخليج العربي السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، من خلال مبحثين رئيسيين؛ المبحث الأول تناول، أهمية منطقة الخليج من الناحية الاستراتيجية، حيث تتبع هذه الأهمية من الموقع الجغرافي المتميز لهذه المنطقة، والواقعة بين الشرق والغرب؛ مما جعلها منطقة صراع وتنافس دولي نظراً لهذه الأهمية، كما انها تعتبر ذات أهمية اقتصادية كبرى؛ لانها تحوي في باطنها ثروة بترولية طائلة، تشكل عصب الحضارة والصناعة الغربية والعالمية. حيث يعتبر البترول مرتكزاً رئيسياً لمرتكزات الاستراتيجية الدولية المعاصرة؛ فهو عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية، ومنطقة الخليج تحوي على ما يقارب ثلثي الاحتياطي العالمي من البترول، وتشكل مركز الثقل الرئيسي في الانتاج العالمي، وان تأمين امداد البترول من هذه المنطقة يشكل هدفاً استراتيجياً، في السياسة الدولية، كما يشكل هدفاً أهم للسياسة الخارجية الامريكية.

اما في المبحث الثاني: فتم تناول فيه؛ أهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، ونظام الدفاع الخاص، الذي انشأته الولايات المتحدة؛ للدفاع عن مصالحها، ولعل مبدأ كارتر الذي صدر في يناير عام ١٩٨٠م هو أول تصريح دبلوماسي يصدر

عن الادارة الامريكية، يتضمن اعترافاً رسمياً مباشراً، ومحدداً تجاه منطقة الخليج وخصوصاً المصالح النفطية، وان اي تهديد لهذه المصالح بأية طريقة سيواجه من قبل الولايات المتحدة باستخدام كافة الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية؛ لمقاومة اي تهديد يستهدف هذه المصالح.

وكانت النواة لهذه القوة، هي تشكيل قوة الانتشار السريع لتقوم بمهمة الدفاع عن الخليج، كقوة رادعة رئيسية ضد السيطرة غير الغربية على مصادر البترول، وكيف ان ازمة الخليج كانت تطبيقاً لهذا النظام الخاص بالدفاع عن الخليج.

اما في الفصل الثالث: فقد تم تناول قرارات مجلس الامن الدولي بشأن أزمة الخليج، من خلال مبحثين رئيسيين: تناولت في المبحث الاول تناول أهمية هذه القرارات على المستويات السياسية، والاقتصادية والقانونية والالية، التي صدرت بها هذه القرارات من مجلس الامن بشكل سريع ومتلاحق والاسس السياسية والقانونية، التي صدرت بها هذه القرارات، وكيف ان المصالح لعبت دوراً مهماً في نجاعة هذه القرارات وقوتها؛ لان الظروف الدولية كانت مواتية لذلك، وهو ما عزز من قدرة الولايات المتحدة في وضع وإحكام هذه القرارات وتطبيقها على العراق اثر احتلاله للكويت.

اما في المبحث الثاني فتحدث عن الاسباب التي ادت الى ان تكون قرارات مجلس الامن الدولي بشأن أزمة الخليج بهذه الأهمية والفعالية والالزامية على المستوى السياسي، وكيف ان الظروف والتغيرات الدولية، والانتقال من عصر المواجهة الى عصر التعاون، حيث كانت أزمة الخليج اول دليل على ان مثل هذا التعاون قد تم بين الشرق والغرب في ظل الاوضاع الجديدة، والمعادلات الجديدة، وكيف ان انتهاء الحرب الباردة لم يفتح المجال الى تعاون دولي للمحافظة على السلام فحسب بل ترك

المجال امام الولايات المتحدة، ان تتعامل مع التطورات الدولية بروح الانتصار وترى فيها مجالاً لزيادة مكاسبها وتحقيق مصالحها ومطامعها، عن طريق فرض ارادتها على غيرها من الدول حيث كان من أول نتائج الحرب الباردة: هيمنة الولايات المتحدة وانفرادها بمجلس الامن تحت غطاء الشرعية الدولية، وهدفت عبر ارادتها للأزمة الى تفادي أي حل سلمي للأزمة حسب نصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة.

وكانت القضية الفلسطينية مثلاً واضحاً لمدى الأزواجية في التعامل الدولي بشأن الصراعات المختلفة، والاساس المعتمد على المصالح في التعامل مع هذه القضايا، وان هناك إعمالاً لمعايير متضاربة بالنسبة للزاعات المختلفة في الشرق الاوسط، رسمه هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الامن، واصداره قرارات سريعة وقوية متلاحقة بشأن أزمة الخليج مقارنة مع القضية الفلسطينية، مما افقد المجلس الكثير من مصداقيته، حيث يمكن القول ان المصلحة لها دور كبير في كل القرارات وتنفيذها وان القوة هي التي تصنع الحق.

Research Summary

The Gulf crisis in the Security Council August 2nd, 1990 -1991

This research is intended to discuss and analyse the resolutions that were issued by the security council concerning the Gulf crisis. I have tried to investigate and analyse the political, economic and legitimate motives and intentions that lay behind them and how they were formulated, adopted and executed rapidly and successively that makes them so unique and different from other resolutions issued by the security council over regional and international disputes and conflicts, like the Palestine question. A peculiarity that shows double measures were employed, and the role of the U.S.A was apparent in them. It was to attain her own interests and not the international legitimacy as she claimed.

In this research I have tried to find out the tacit motives of the resolutions over the Gulf crisis and why they were characterized with enforcement, speed and obligation compared with other issues over international disputes.

The research consists of three major parts. the first part begins with exposition of the so-called "Theory of Social Security," which dates back to the creation of the league of the United Nations and Later on to be adopted and manipulated by the United Nations Organization to maintain International social security by all means and by enforcement whenever is necessary to settle disputes between all states.

The security council is the executive tool that has the liability to investigate any dispute, or any situation which may lead to international friction or give rise to a dispute and is entitled to call upon the parties to settle their disputes by peaceful means on their own choice; otherwise it may recommend procedures and provide machinery of methods to enforce the resolutions in order to maintain peace and security. This has been obviously shown in the Gulf crisis.

Part two

Emphasizes the importance of the Gulf region. In two sections I marked out the geographical situation and the economic value represented in the vast deposits of oil which is the main nerve of the west industry and civilization. The oil in the Gulf region amounts to about two thirds of the world reserve. This peculiarity has always made the Big powers, especially the U.S.A. to draw up her strategic policy to have monopoly over this region to attain her objectives and interests.

Section two of this part is about the importance of the Gulf region for the U.S.A., in particular, and for the defence system built for this purpose which was first revealed in 1980 and was known as Carter's Declaration. This implied a formal and direct recognition of the U.S.A. interests in the oil of the Gulf region and that any threat to these interests would be challenged and confronted by all means including the military force. For this purpose the U.S.A. structured a military force the so-called "Rapid deployment force" to carry out defensive missions against non-western intervention in the Gulf region.

The Gulf crisis was a practical proof of this defensive system.

Part Three

It contains two sections they are mainly about the resolutions of the security council over the Gulf crisis. The first section deals with the political, economic and legitimate value or importance of the resolutions and the mechanism of how they were formulated so rapidly and successively in such a way to serve the interests of the Big powers in general and the interests of the U.S.A. in particular. And how the U.S.A. played an active role to implement and enforce the resolutions against Iraq soon after its occupation of Kuwait. The second section deals with reasons that led to the formula of such issues in the security council concerning the Gulf crisis and the competence and obligatory procedures on political levels that were used to execute them, and how the international relations and circumstances i.e the transition from confrontation area to cooperation era coordinated to apply the resolutions to the Gulf crisis. It was the first true evidence of how the cooperation between the west and East which has replaced the cold war has opened new avenues of collaboration between the Big powers to maintain peace and security which asserts the overwhelming authority and monopoly of the U.S.A. over the security council to evade any peaceful settlement to the Gulf crisis according to the articles of the United Nations' charter.

The Palestine question was a true example to this double measure policy that values the U.S.A. interests over the substance of the international and regional disputes. It is apparent that the U.S.A. has employed contradictory measures on the dispute of the

Middle East. Through her preponderance over the security council the U.S.A. succeeded in getting more rapid issues for the Gulf crisis in comparison with the Palestine question. This made the resolutions of the security council lack reliability and that force can guarantee right.

مقدمة

شكلت حرب الخليج منعطفاً هاماً في تبلور العلاقات العربية العربية، كما وشكلت محكاً لهذه العلاقات على الصعيدين الرسمي والشعبي، وأدت الى تباين العلاقات العربية واثرت على مستقبل هذه العلاقات الى أمد طويل.

اضافة إلى أن هذه الحرب قد وقعت في منطقة تعد من أهم المناطق في العالم، حيث تعد بؤرة توتر عالمي ومحل خلافات إقليمية وعالمية، وهي إلى جانب ذلك منطقة صراع وتنافس دولي، نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي المتميز بين الشرق والغرب، كما أنها ذات أهمية اقتصادية كبرى؛ لأنها تحوي في باطنها على ثروات بترولية هائلة تشكل عصب الحضارة والصناعة للدول الصناعية. وهي مركز ثقل رئيسي في الانتاج العالمي حيث يعتبر تأمين امداد البترول هدفاً استراتيجياً رئيسياً في السياسة الخارجية الامريكية لأنها تعتبرها منطقة من المناطق الحيوية للامن القومي الامريكي. من أجل ذلك كله أصبحت منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر وصراع مستمر، ومحل خلافات إقليمية، حيث هناك القضية الرئيسية والاولى في هذه المنطقة وهي القضية الفلسطينية، وهناك الازمة اللبنانية بالاضافة إلى الخلافات الحدودية المستمرة بين دول المنطقة، إلا أن التعامل مع أزمة الخليج - وهي احدى قضايا المنطقة - كان قد تم بشكل شرس وبشكل مختلف عن القضايا السابقة. وخصوصاً القضية الفلسطينية التي تعتبر اكثر اهمية وعلى الاقل من وجهة نظر أهل المنطقة تجاهها. وقد كان التعامل مع أزمة الخليج بشكل مزدوج ومختلف عن غيرها من القضايا الساخنة الاخرى، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة الامريكية، حيث خضع هذا التعامل لمنطق المصالح الاقتصادية والسياسية وليس لمنطق الشرعية الدولية.

لذلك فان هذه الدراسة تهدف لبيان الاسباب الكامنة وراء اعطاء وتنفيذ

قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بهذه القضية بهذه القوة والسرعة، وهذا الزخم المتدفق من القرارات السريعة والمتلاحقة، وكذلك لبيان الاسباب وراء اعطاء قرارات مجلس الامن الدولي هذه القوة والالزامية والتي لم يحصل لها مثل منذ انشاء عصبة الامم، مروراً بهيئة الامم المتحدة.

ولتوضيح ذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول. حيث تحدث الفصل الاول عن نظرية الأمن الجماعي وتطبيقها في أزمة الخليج، والى نشأة هيئة الامم مع التطرق لمبادئها وأهدافها، والى تكوين مجلس الامن الدولي ووظائفه وأهدافه.

كما تناول في الفصل الثاني اهمية منطقة الخليج من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية، إضافة الى أهميتها للولايات المتحدة وذلك لارتباطها بمصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية ومحاولاتها السيطرة على هذه المنطقة والدفاع عنها.

أما في الفصل الثالث فقد تم تناول قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن أزمة الخليج من الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية، كما وأشارت إلى أهمية وفاعلية هذه القرارات من النواحي السياسية والاقتصادية والسياسية، والى دور الولايات المتحدة في تنفيذ هذه القرارات مشيراً الى القضية الفلسطينية باعتبارها مثالاً واضحاً على مدى الإزدواجية في التعامل الدولي بشأن الصراعات المختلفة والاساس المعتمد على المصالح في التعامل مع هذه القضايا.

الفصل الاول
نظرية الامن الجماعي وتطبيقها في أزمة الخليج

الفصل الاول

نظرية الأمن الجماعي وتطبيقها في أزمة الخليج

ان السلام كان ولا زال الهدف الذي تسعى اليه الامم المتحدة منذ نشوءها، إلا أنها أعطت صلاحية الحفاظ عليه الى مجلس الامن حيث ان الدول القوية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، قادره على تحقيق الامن والسلام باعتبارهما المصلحة العليا لها، لكن هذا كله لم يمنع من قيام كثير من النزاعات كانت القوى الفاعلة تلك أطراف فيها.

وما أزمة الخليج التي تفجرت في الثاني من آب ١٩٩٠ إلا مثلاً لأزمة تواجه مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة. فهذه الأزمة منذ بدايتها شكلت نموذجاً لتطبيق نظرية الامن الجماعي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى الاقسام التالية:-

المبحث الاول: الجذور التاريخية لنظام الامن الجماعي.

المطلب الاول: دور نظام الامن الجماعي في التوازن الدولي.

المطلب الثاني: الأمن الجماعي من الحرب العالمية الاولى حتى الحرب العالمية الثانية.

أ - عصبة الامم المتحدة ومفهوم نظام الامن الجماعي.

ب - الأمم المتحدة ودورها في نظام الامن الجماعي.

ج - نظام الأمن الجماعي وأزمة الخليج.

المبحث الثاني: مجلس الأمن الدولي ودوره في نظام الامن الجماعي.

أ - دور مجلس الأمن الدولي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ب - أثر حق النقض الفيتو على عمل مجلس الأمن الدولي.

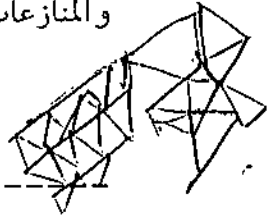
المبحث الاول

الجدور التاريخية لنظام الامن الجماعي

✓ يهدف هذا النظام الذي بدأ تطبيقه في العلاقات الدولية مع قيام عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى، الى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي، أو الاخلال بعلاقاته أو أوضاعه، على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة أو مضادة لمحاولات التغيير تلك. ونظام الامن الجماعي لا يلغي التناقضات القائمة في مصالح الدول، أو في سياساتها، وإنما يستكر العنف المسلح كاداة لحلها ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل السلمية. (١)

فمشكلة الامن الجماعي هي من المشكلات التي تحظى باهتمام بالغ في العلاقات السياسية الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى. حيث كانت هذه هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥، لأن الهدف الرئيسي لانشاء هيئة الامم؛ هو المحافظة على السلام، والذي لا يمكن أن يحصل إلا بتشجيع الحوار بين الأطراف الدولية حول القضايا المتنازع فيها، وتشهد الآن مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اتجاهاً نحو الحوار وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة لايجاد مسعى لحل المشاكل والمنازعات الاقليمية. (٢)

ونظام الامن الجماعي يقوم على ردع العدوان أياً كانت مصادره وأياً كانت



(١) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥، ص ٢٦٠.

(2) A.Kozyrev and G. Gatilov, "The US Peace Making System Probl-

ems and Prospects", International Affairs, December

1990, p.88.

القوى التي يتحرك في إطارها. وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محدودة بالذات، او تقييد بعض الدول دون البعض الاخر، وإنما يرمي إلى معاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية.

ومفهوم السلام في ظل نظام الامن الجماعي هو، أنه من القيم التي لا تقبل التجزئة أو المساومة، لأن التجزئة تعني أوضاعاً من التمييز وما يرتبط بذلك من ثغرات تسهل على العدوان تحقيق أهدافه دون مقاومة فعالة، أو بمعنى آخر، فإن الهجوم على أي دولة مهما كانت بعيدة أو قريبة، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، لا بد ان يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله.

وتقوم فكرة الامن الجماعي على، ان التطبيق الفعال لهذا النظام يلغي احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية، لان مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أي دولة تفكر في ممارسة العدوان سيجعلها تحجم عن الدخول في مخاطر تعلم مقدماً أنها ستكون الخاسرة من ورائها، سواء كانت هذه القوة الدولية الجماعية قوة عسكرية أم اقتصادية. (١)

ولهذا فإنه لكي يقوم التنظيم الدولي بممارسة مهمته في المحافظة على السلم والامن الدوليين بشكل فعال، فإنه يجب أن يحدث اتفاق دولي على تحديد الطرف

(١) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الاصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥، ص ٢٩٣، ٢٩٤.

انظر كذلك بخصوص اسس نظرية الامن الجماعي، د. محمد عزيز شكري. المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٣. ص ١٩٤. وكذلك اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦١-٢٦٢، والعلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

المعتدي في هذا الصراع، وان هذا الاتفاق يجب ان يحدث بطريقة فورية، حيث ان اتخاذ اجراء جماعي وسريع يعد اشترطاً أساسياً لتصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه ويصبح من المتعذر احتواءه وإلغاء اثاره الدولية. كما يجب التدخل الجماعي بفرض الجزاءات على المعتدي لوقف اعتدائه. واتخاذ تدابير وقائية لعدم توسع العدوان. ويمكننا القول أن ميثاق عصبة الامم شمل عدداً من النصوص التي حاولت ان تترجم فكرة الأمن الجماعي إلى واقع دولي محدد في إطار المؤسسات التي اشتملت عليها العصبة، فالمادة العاشرة من ميثاق عصبة الامم طالبت الدول الاعضاء في العصبة التعهد باحترام الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لكل دولة، وجاءت المادة الحادية عشره لتؤكد هذا الالتزام بمبدأ المسؤولية الجماعية لدول العصبة إزاء كل ما يقع في المجتمع الدولي من حرب أو تهديد بالحرب. فكان على السكرتير العام للمنظمة الدولية ان يدعو الى انعقاد مجلس العصبة للاتفاق حول التدابير الدولية الجماعية التي يتوجب اتخاذها لمواجهة أي محاولة للاخلال بالامن الجماعي.

وكذلك اتفقت الدول الاعضاء في عصبة الامم على تعهدتها باللجوء الى طرق التسوية السلمية -كالتحكيم أو التسوية القضائية- في حال وجود نزاع من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما اتفقت هذه الدول على عدم اللجوء إلى إثارة الحرب قبل صدور أحكام في هذه النزاعات من لجان التحكيم، أو لجان التسوية القضائية، أو من مجلس العصبة، وأن يتم تنفيذ هذه الأحكام بحسن نية. كما نصت المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة على أنه إذا التجأت إحدى الدول الأعضاء في العصبة إلى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها باللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات فإن هذا العمل العدواني ينظر إليه على أنه موجه ضد كل الدول الاعضاء في العصبة بلا استثناء وهنا يأتي الطلب من هذه الدول التصرف فوراً في مواجهة الدولة المعتدية

بعدد من الاجراءات التي منها قطع كل العلاقات المالية والتجارية والاقتصادية مع هذه الدولة. كذلك خولت المادة نفسها مجلس العصبة حق اقتراح ما يراه فعالا من التدابير العسكرية، البرية والبحرية والجوية التي يمكن أن تشارك بها دول العصبة لردع العدوان وتصفيته.

كما اتفقت الدول الأعضاء على أنها ستساعد بعضها في تنفيذ الإجراءات المالية والاقتصادية حتى يمكن تلافي أو التقليل من الاضرار والمضايقات التي تحدث لبعض الدول بسبب مشاركتها في توقيع هذا الشكل من اشكال العقوبة على الدولة المعتدية، كما اتفقت ايضا على مساعدة بعضها في تخفيف الاثار الناتجة عن ممارسة اساليب الضغط الاقتصادي التي قد تلجأ اليها الدولة المعتدية ضد أي واحدة من هذه الدول. (١)

المطلب الاول

دور نظام الامن الجماعي في التوازن الدولي

إن تبني الدول لإجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير التي تنتج عن محاولة الاخلال بالأوضاع والترتيبات الأمنية، هي من الركائز التي قامت عليها فكرة الأمن الجماعي، وتطبيقها الفعال يلغي احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية، لأن مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أي دولة تفكر في ممارسة العدوان سيجعلها تحجم عن الدخول في مخاطر تعلم مقدما أنها ستكون الخاسرة من ورائها. فالاتفاق الدولي على تحديد الطرف المعتدي

(١) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الساسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

الذي يتم بطريقة فورية واتخاذ إجراء جماعي، وسريع يعد شرطاً لتصفية العدوان قبل ان يتسع نطاقه، فكل الدول يجمعها هدف واحد أسمى في مقاومة العدوان، وهو تحقيق السلم والامن الدوليين بغض النظر عن المصالح المادية أو الصداقات التي قد تربط بين المعتدي وبين غيره في المجتمع الدولي.

إن محور التركيز في نظرية الامن الجماعي هو كيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية، والبحث في امكانية حلها من خلال التوصل الى الاسلوب المناسب الذي يساعد على ترويض هذه القوة والتحكم فيها وتوجيهها في الناحية التي تدعم فرص السلام والاستقرار في المجتمع الدولي وبالتالي فهو نظام قائم على فكرة الردع (Deterrence) أي الحيلولة دون إقدام دولة على استخدام تفوق قواها في الاخلال بالاوضاع القائمة، وهذا يحدث من خلال التفوق الساحق في قوة المجتمع الدولي في مواجهة الدولة المعتدية.

فهذا النظام قائم على وجود تحالف عام من القوى في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان، مما يحقق الفعالية والتأثير اللازمين لتحقيق سبل دعم السلام الدولي - وهو ما يطلق عليه (Universal Alliance) فهو يستهدف تركيز القوة القومية للدول وتجميعها في جبهة قادرة على ردع العدوان أيأ كانت القوى التي تمارسه، وأياً كان الإطار الذي تتحرك في داخله، وهذا التحالف لا يتم إلا من أجل السلام، وبغض النظر عن اعتبارات المصلحة القومية. ٤١٦٢٦٠

ويمكن القول أن المحرك الاساسي لتكتل الدول بزعامة الولايات المتحدة في حرب الخليج، ليس مرده الى مبدأ المحافظة على السلم والامن الدوليين وتطبيق الشرعية الدولية المنبثقة من مبادئ هيئة الامم المتحدة، بل مرده إلى أن العراق باحتلاله الكويت وقلب موازين القوى لصالحه في المنطقة، وإمكانية سيطرته على أكبر بقعة نفطية في العالم، يمكن ان

يؤدي الى تهديد مباشر للمصالح الامريكية والغربية في المنطقة، ويؤدي بالتالي الى تحكم دولة واحدة (أي العراق) بأكبر مخزون نفطي في العالم مما يؤدي الى تحكم تام باقتصاديات هذه الدول. فكانت حرب الخليج نموذجاً هاماً في ان يلعب نظام الامن الجماعي دوراً هاماً في الحيلولة دون تغير الواقع الدولي الراهن، والاخلال بأوضاعه - المتوافق مع مصلحة الولايات المتحدة - وقلب موازين القوى في المنطقة لصالح العراق على حساب اسرائيل ودول المنطقة الاخرى، مما سيشكل في المستقبل المنظور إيجاد أوضاع جديدة تخدم مصلحة العراق.

وقد جاء في اجتماع قمة مجلس الامن الدولي بمقر هيئة الامم المتحدة في نيويورك في ٣١ كانون ثاني/يناير ١٩٩٢ في البيان الختامي لهذه القمة "انه نظراً للظروف الدولية الجديدة ونظراً للمسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الامن بفعالية ومسؤولية اكثر لمهمته الرئيسية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وبانتهاء الحرب الباردة التي فتحت المجال امام الاستقرار والامن والانصاف وتحقيق المقاصد الواردة في الميثاق، مما سيشكل عنصراً جديداً في الدور الذي استطاعت الامم المتحدة أن تقوم به بموجب الميثاق في التقدم نحو تسوية المنازعات الاقليمية، والتشديد على المساهمة القيمة التي تقوم بها قوات الامم المتحدة لصيانة السلم. كما جاء بالفقرة الخاصة بالالتزام بالامن الجماعي، "انه يتعهد أعضاء مجلس الامن بالالتزام بالقانون الدولي وبميثاق الامم المتحدة، وينبغي حل المنازعات بين الدول سلمياً وفقاً لأحكام الميثاق، ويؤكد أعضاء المجلس التزامهم بنظام الامن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق لمعالجة الاخطار التي تهدد السلم.(١)

(١) "النص الكامل للبيان الختامي لقمة مجلس الامن" صحيفة الرأي الاردنية"، العدد ٧٨٥٣، ٢ شباط ١٩٩٢.

المطلب الثاني

الأمن الجماعي من الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية

إن التنظيم الدولي، منذ التفكير فيه، يستهدف ضمان السلام والامن في المجتمع الدولي إضافة الى التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين وحداته، فكان هذا التنظيم الذي توصل اليه المجتمع الدولي هو الاداة لتنفيذ نظام الامن الجماعي منذ نشأة عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى والامم المتحدة بعد الحرب الثانية. حيث زادت المطالبة بعد الحرب العالمية الاولى والثانية بمنع الحروب، وطالب الرأي العام العالمي بوضع أسس مجتمع دولي جديد يأخذ بالحلول السلمية ونبد الحلول العسكرية باعتبارها وسيلة مشروعة لفض المنازعات الدولية، كما يقوم بفرض الجزاءات المختلفة الكفيلة بتحقيق النظام الجديد لأهدافه واغراضه عن طريق احلال فكرة التضامن الدولي محل فكرة السيادة المطلقة للدولة. (١)

وتعتبر معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨م بداية التنظيم الدولي بشكل رسمي ومنظم حيث أقرت هذه المعاهدة باستقلال دول اوروبا بعد القضاء على السلطة الدينية وتحقيق مبدأ المساواة. (٢) فكانت هذه المعاهدة الخطوة الاولى نحو عالمية العلاقات الدولية. واعتبرت ذلك ذا اهمية للامم المعاصرة لانها ساهمت في اعطاء السيادة والمساواة الدولية بغض النظر عن صغرها او كبرها. (٣) وحققت هذه المعاهدة مبدأ توازن القوى بايجاد البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وأخذت هذه المعاهدة تطبيق توازن القوى حتى تضمن السلام في اوروبا.

وعقد مؤتمر السلام الثاني في اوترخت عام ١٧١٣م الذي أنهى مطامع لويس الرابع عشر ملك فرنسا في اسبانيا، والدول التي وقعت على المعاهدات وعددها سبع دول بينها فرنسا، وبريطانيا وهولندا وبروسيا والبرتغال. وقد اتفقت على إقامة السلام وتنمية علاقات التجارة بينها. (٤)

(١) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢) د. محمد حسن الاياري، المنظمات الدولية الحديثة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٢٢٢.

(٣) د. محمد طلعت الغنيمي. الوجيز في التنظيم الدولي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٥، ص ١٣.

(٤) د. منى محمود مصطفى. التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والممارسة، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١، ص ١١.

ثم بعد ذلك بدأ التنظيم الدولي يأخذ واقعاً جديداً عندما انتقلت الجماعة الدولية الى مرحلة المؤتمرات الدولية الجادة. ثم تبلورت في القرن التاسع عشر فكرة الوعي القومي وأخذت الدول تدعم سلطاتها تحت تأثير انتشار القوميات. وازدادت الصلات بين الدول بعد الثورة الصناعية على نطاق جديد، بشكل لم يسبق له مثيل في مداه واتساعه (١)، وكان هناك تقبل واضح للتنظيم الدولي وقد أخذ مجموعة من الاشكال منها:*

١ - مرحلة التشاور: حيث عقدت المؤتمرات الاوروبية وخاصة منذ عقد مؤتمر فينا ١٨١٥م حتى عقد مؤتمر لندن ١٩١٢م حيث أدت الحروب النابليونية (١٨٠٥-١٨١٥م) التي دمرت اوروبا أدت الى توقيع معاهدة ١٨١٤م أسفرت عن إنشاء الحلف الرباعي-النمسا، بروسيا، روسيا، بريطانيا -لمحاربة نابليون، واستمر هذا الحلف لمدة عشرين عاما. وزاد اهتمام الدول الاوروبية الكبرى حيث تم عقد مؤتمر فينا ١٨١٥م واتفقت على عقد اجتماعات دورية لبحث الاستقرار السياسي وتنمية العلاقات بينها، وهو ما يسمى بالوفاق الاوروبي (الحلف المقدس) واليه يرجع الفضل في تطور التنظيم الدولي من مرحلة الدبلوماسية الفردية الى مرحلة العمل الجماعي الدولي. واصبحت تعقد المؤتمرات لانتهاء الحروب وعقد اتفاقيات الصلح وبحث مشاكل التعاون وتدعيم الدبلوماسية، وقد تم عقد مجموعة من التحالفات بعد هزيمة نابليون، منها الحلف المقدس، والتحالف الثلاثي بين المانيا والنمسا وايطاليا ١٨٧٩م ولكن هذا العصر لم يحقق الاهداف التي كان يتوخاها التنظيم الدولي.

مؤتمر لاهاي: نتيجة لفشل الحلف الاوروبي لمنع الحروب عقد اول مؤتمر عام ١٨٩٩م وكان يغلب عليه الطابع الاوروبي، والمؤتمر الثاني عام ١٩٠٧م وكان يغلب عليه الطابع العالمي حيث حضره أربع وأبعون دولة، حيث لعبت الدول غير الاوروبية دوراً في الساحة الدولية، وقد تم التوصل الى القواعد الخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية، وإنشاء لجنة محكمة دولية دائمة، وقد سن مؤتمر لاهاي الطرق للتنظيم الدولي وذلك بتركيزه على السلام ومنع الحروب.

(١) د. محمد عزيز شكري. التنظيم الدولي العالمي، دمشق، دار الفكر، ١٩٧٣، ص ٢٥.

(*) راجع بخصوص هذا الاشكال محمد عزيز شكري، المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، مرجع سابق، ص

٣ - الاتحادات الدولية العامة والخاصة: حيث ساهمت هذه الاتحادات في لعب دور كبير في التنظيم الدولي وتقديم الخدمات للحكومات وتحقيق مبدأ التعاون فمثلا في الاتحادات الدولية الخاصة تحولت الجمعية الدولية، كجماعة العمل الى منظمة العمل الدولية. (١)

٤ - عصبة الامم: خرجت الدول بعد الحرب العالمية الاولى بويلات وكوارث وضحايا بشرية الزمت العالم بأن يتخذ خطوات من شأنها تحريم الحرب وايجاد السبل الكفيلة لايقافها حيث اتفقوا على انشاء هيئة دولية للتقريب بين وجهات النظر وحل الخلافات بالطرق السلمية للمحافظة على السلم والامن الدوليين، وتعميق التعاون في المجالات المختلفة، وفور انتهاء الحرب العالمية الاولى تألفت لجنة مشتركة انجليزية اميريكية - لجنة سيرهبرست - SIR HIRST - ووضعت مشروع عصبة الامم الذي أقرته الدول المشتركة في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ وبذلك عرفت عصبة الامم كهيئة دولية وجدت للاهتمام بالمسائل السياسية وتنمية التعاون وحماية السلم والامن الدوليين والمحافظة عليهما. (٢)

وفشلت عصبة الامم المتحدة عمليا وقانونيا وانتهت الى الزوال عام ١٩٤٦م. حيث كان من اسباب فشلها، عدم انضمام الدول الكبرى اليها مثل الولايات المتحدة، وانسحاب بعض الدول منها كالاتحاد السوفيتي واليابان، بسبب تعارض اطماعها، وبانتهائها فتح المجال امام منظمة الامم المتحدة التي اهتدى مؤسسوها بهدي عصبة الامم من حيث الفكرة وحاولوا تلافي ما اعتبر اخطاء في زمن العصبة.

(١) د. منى محمود مصطفى. مرجع سابق، ص ١١.

(٢) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الاصول والنظريات، مرجع سابق، ص ٦٧٣.

من هنا نجد ان الدافع الامني هو الدافع المهم وراء التنظيم الدولي - فالحل الوحيد للمشاكل التي كانت تقع بين الدول هو الالتجاء للحرب، فكانت الحروب هي الوسيلة الفعالة لما يحدث من خلاف بين الدول، وقد قيل ان الحروب هي استمرار للعلاقات الدولية بطرق مختلفة. (١) حيث كانت هذه الحروب سببا من اسباب آلام البشرية ومعاناتها. كما كانت ردة الفعل تحول سياسة الدول نحو الحد من الحروب واسبابها وتقرير عدم مشروعيتها وضرورة اللجوء الى الوسائل السلمية وضرورة مجازاة المخالفين.

الا ان هناك كثيراً من العقبات تحول دون تطور ونفاذ التنظيم الدولي على مسرح الحياة السياسية وأهم هذه العقبات هي تمسك الدول بسيادتها واستقلالها وحرصها على مصالحها الوطنية اضافة الى قصور قواعد القانون الدولي التقليدي عن كفاية حاجة الوضع الدولي في عصر التنظيم الدولي والى الاعتبارات السياسية المتغيرة داخل الدول لتغير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. (٢)

أ - عصبة الامم ومفهوم نظام الأمن الجماعي

تنشأ المنازعات بين الدول لوجود قضايا تسبب توتراً واحتكاكاً بين الدول لوجود خلاف عميق على موضوع ما له صلة بالمصالح القومية للدولة وبالتالي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر أو على الأقل تعكر الهدوء وتخل بالتوازن في العلاقات الدولية.

ونظراً لتطور الأسلحة الفتاكة التي من شأنها، اذا استعملت إفناء البشرية، حمل الدول على الخروج من النزاع بكافة الوسائل، وبجل النزاعات الدولية بالطرق السلمية سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية وغيرها.

(١) د. ابراهيم احمد شليبي، التنظيم الدولي. القاهرة، الندار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص ٢٧.

(٢) د. محمد عزيز شكري، المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

لهذا فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن تكون هناك طرق سلمية مفتوحة أمام الدول المتنازعة لتسوية خلافاتها القائمة بشكل سريع ومرض للأطراف المعنية، بقدر الامكان. وعليه فإن حل المنازعات الدولية، يشكل واحداً من أهم المواضيع التي يعنى بها القانون الدولي منذ نشأته. لذا جاءت المحاولات التي بذلتها عصبة الأمم في ميدان الامن الجماعي تعكس في اصدارها لما اطلق عليه النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية في ما يسمى بميثاق بريان - كيلوج عام ١٩٢٨ وهو النظام الذي عكفت على بحثه ودراسته لجنة منبثقة عن جمعية عصبة الأمم، وقد استرشدت هذه اللجنة بمجموعة معاهدات لوكارنو لعام ١٩٢٥م الذي وقّعت الى جانبه سبع معاهدات من اهمها معاهدة ضمان الحدود الفرنسية الالمانية، والالمانية البلجيكية بين كل من المانيا وفرنسا وبلجيكا، ومانيا وبريطانيا وايطاليا، كما ان هناك اتفاقات تحكيم - Arbitration Conventions- بين المانيا وبلجيكا، ومانيا وفرنسا ومانيا وبولندا ومعاهدة ضمان الحدود الفرنسية الالمانية، حيث تعهدت الدول المشاركة فيها بمحاولة ضمان جماعي للاوضاع الاقليمية وعدم اللجوء الى الحرب ضد بعضها الا في حالة الدفاع القانوني ضد أي محاول تقع لانتهاك الاوضاع المتفق عليها وخاصة ما تعلق منها بالمناطق المزروعة السلاح، وتعهدت هذه الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية،^(١) وقد اتفقت على أن يتم إحالة الموضوعات محل الخلاف الى مجلس عصبة الأمم حتى يبت فيها على النحو الملائم، سواء بالاجراءات الدبلوماسية العادية او احالتها في حال تعذر حلها بالطرق الدبلوماسية الى محكمة متفق عليها او الى محكمة العدل الدولية الدائمة لاتخاذ قرار بشأنها.

(١) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

وقد لاقت معاهدات لوكارنو استحساناً كبيراً على نطاق دولي واسع حيث اعتبرت بمثابة الخط الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام. وانها خلقت استقراراً كبيراً على نطاق دولي واسع، واستقراراً كبيراً على الحدود الألمانية.

واكتفى ميثاق بريان كيلوج لعام ١٩٢٨ الموقع عليه من قبل ٦١ دولة، بادانة الحرب باعتبارها عملاً غير مشروع في العلاقات الدولية ولم يتضمن نصوصاً تحدد كيفية تنفيذه ونقله من مجرد وثيقة دولية نظرية إلى ان يصبح له تأثير فعلي في الواقع ولم يدعم بأي كيفية نظام الامن الجماعي.

وقد تكون هذا النظام من أربعة فصول، الفصل الاول يتعلق بالتوفيق Reconciliation وقد نص على ان كل المنازعات السياسية وغير السياسية التي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية، لا بد وان تحال الى لجنة توفيق ثنائية (Bilateral Commission) ومن أهم المعاهدات التي ظهر بها اسلوب التوفيق معاهدة لوكارنو ١٦ تشرين اول ١٩٢٥ التي وضعت قواعد خاصة للتوفيق الدولي من حيث تأليف اللجان حيث تتألف من ثلاثة او خمسة اعضاء وتكون دائمة وينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح وليس الحقوق، ولا يكون اختصاصها إلزامياً. (١)

وتناول الفصل الثاني المنازعات القضائية ونص على ان كل المنازعات ذات الصبغة القانونية، يجب أن تحال إلى محكمة العدل الدولي الدائمة لإصدار قرار فيها، وان كان هذا النص لم يستبعد امكانية الاتفاق بين الدول والاطراف في هذه النزاعات حول تسويتها بطرق التحكيم أو بأي أسلوب آخر من اساليب التسوية السلمية.

(١) جيرهارد فان غلان، القانون بين الامم، بيروت، دار الجليل، ١٩٧٠، ص ٢٠٢-٢٤٣. وكذلك د. محمد عزيز شكري،

المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، مرجع سابق، ص ٤٢٨.



أما الفصل الثالث فقد تناول موضوع التحكيم (Arbitration) الذي رؤى فيه أن تلجأ الدول الى تطبيق اطراف النزاعات إذا ما أخفق أسلوب التوفيق في تحقيق التسوية السلمية المطلوبة، والتحكيم يعرف بأنه وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من اشخاص القانون الدولي بواسطة حكم صادر عن محكم او مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة. وقرارات التحكيم تعتبر الزامية لاطراف المنازعات. (١)

والفصل الرابع يتناول أحكاماً عامة في نظام تسوية المنازعات الدولية بشكل كامل، أو جزئي وفي حالة القبول بالعضوية الجزئية يكون من حق الدول إما القبول بإجراء التوفيق وحده أو التوفيق والتسوية القضائية دون أن يقيدوا أنفسهم بمبدأ التحكيم الاجباري في كل الحالات. (٢) إلا أن النصوص التي اشتمل عليها ميثاق عصبة الامم والمواثيق والمعاهدات المنبثقة عنها، لم تكن كافية لتطبيق نظام الامن الجماعي بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين، وانما احتوت على ثغرات واسعة جعلت من هذا التطبيق امرأ متعذراً، ويشهد بذلك عدد من حالات العدوان التي وقعت ومن اهمها اعتداء اليابان على منشوريا، وفشل العصبة في مساعدة الصين لمقاومة هذا الاعتداء، واعتداء ايطاليا على اثيوبيا، واعتداءات هتلر المتكررة على الدول الاوروبية.

ونتيجة لفشل العصبة في ردع العدوان ومجاهته بالحزم المطلوب أخذت الدول بالتركيز على قوتها وقوة حلفائها لحماية أمنها القومي، وذلك آستناداً الى ان الحماية الدولية الجماعية كانت أمراً مشكوكاً في كل قيمة لها على الاطلاق. مما أدى الى بروز عدد من المواثيق والمحالفات التي دخلت بعض الدول اطرافا فيها لكي تحقق بواسطتها ما لم يكن لعصبة الامم أن تحققه عن طريق نظام الامن الجماعي الخاص بها.

(١) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص ٣١١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٢.

ب - الامم المتحدة ودورها في نظام الأمن الجماعي

لقد كانت الحرب العالمية الثانية بما تضمنته من ويلات وكوارث ودمار ومعاناة للبشرية، بداية الطريق الى انشاء هيئة دولية تعنى بتحقيق الامن والسلم الدوليين وتعمل على تجنب ويلات الحروب بالطرق السلمية. لذا انعكست الجهود الدولية بعد الحرب في انشاء هيئة الامم المتحدة بما فيها من مؤسسات تقوم على تطبيق نظام الامن الجماعي، وخاصة ما اتصل منها بقوة التنفيذ الجبري ضد قوى العدوان في المجتمع الدولي، وذلك في محاولة لتجنب نواحي الضعف التي طبعت عمل النظام في ظل عصبة الامم.

وتستخدم الامم المتحدة مفهوم الامن الدولي لتعني به في الواقع اجراءات الامن الجماعي، ويقصد به مبدأ العمل الجماعي المشترك بين اعضاء التنظيم الدولي من اجل المحافظة على السلام الدولي. (١)

ولكي يحقق نظام الامن الجماعي الاهداف المعلقة عليه، فان ذلك يتطلب بالضرورة اقامة منظمة عالمية تستخدم القوة في دعم السلام الدولي كلما دعت الضرورة الى ذلك، فحماية السلام الدولي لا يمكن ان تتوفر الا من خلال اقامة نظام قوي وفعال للامن الجماعي، وان يوضع تحت تصرفه كل ما يتطلب من امكانيات القوة المسلحة حتى تضمن الاحترام الدولي الكامل للقرارات والالتزامات التي يضطلع بها. فالغاية التي تسعى المنظمة الى تحقيقها هي "انقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحروب، لجعل العالم الحصن المنيع والملاذ الاخير للعيش بأمن وسلام، لذلك وجب على دول العالم كافة الامتناع عن استخدام القوة المسلحة او التهديد بها في العلاقات الدولية. (٢)

كما تقوم /بوظيفة ضابط الايقاع المعبر عن ضمير الجماعة الدولية وعقلها وروحها. وتلعب الامم المتحدة وظيفة حفظ السلم والامن الدولية وحل المشكلات من خلال أعمالها، كما تتيح الامم المتحدة إطاراً قائماً ودائماً لاجراء الحوار. (٣)

-
- (١) عبد المنعم المشاط "الامم المتحدة ومفهوم الامن الجماعي" السياسة الدولية، العدد ٨٤، ١٩٨٦، ص ٩٠.
(٢) يحيى الشيمي "الامم المتحدة ونزع السلاح"، السياسة الدولية، العدد ٨٤، ١٩٨٦، ص ١١٦.
(٣) حسن نافع، "الامم المتحدة والنظام الدولي"، السياسة الدولية، العدد ٨٤، ١٩٨٦، ص ٧٠.

وقد قامت الامم المتحدة على الاهداف التاليه (١) ١- حفظ السلم والامن الدوليين من خلال اتخاذ التدابير المشتركة الفعاله لمنع الاسباب التي تؤدي الى حدوث الاضطرابات الدوليه، وحل المنازعات الدوليه بالوسائل السلميه، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي والتضامن، لمواجهة العدوان في حال فشل الوسائل السلميه في حل النزاع . ٢- تنمية العلاقات الوديه بين الدول وجعل الامم المتحده مرجعاً لتنسيق اعمال الدول ٣- تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والانسانيه، ولقد اشارت ماده الثالثه والثلاثون في فقرتها الاولى، انه اذا نشب نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وكانت إحدى هذه الدول طرفاً فيه، فعليها ان تلتزم حله باديء ذي بدء بطرق المفاوضات أو التحقيق أو الوساطه أو التوفيق أو التحكيم أو التسويه القضائيه او بالالتجاء للمنظمات الاقليميه وغير ذلك من الوسائل السلميه. فإذا تعذر حل النزاع باي من هذه الوسائل، وجب ان تعرض على مجلس الأمن حسب نص ماده ٣٧ فقره (١). (٢)

اما فيما يتخذ من اعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان بدءاً بالماده ٣٩ في تقرير ان ما وقع تهديداً للسلم واخلالاً به ويعتبر عدواناً سافراً، وتدرجاً بالماده ٤٤ باتخاذ التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحه وانتهاءً باعمال ماده ٤٢ التي تجيز استخدام القوه لحفظ السلم والامن الدولي او لاعادته الى نصابه (٣)

(١) في هذا الموضوع راجع زكي هاشم- الامم المتحده تقديم عبد الحميد بدوي، القايره، المطبعه العالميه، بلا سنة نشر، ص ١٨، وكذلك حسن نافع، مرجع سابق، ص ٧٠، ومحمد عزيز شكرى، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٥ ود. رشاد عسارف السيد، مبادئ القانون الدولي العام، عمان، مطبعة النور النموذجيه، ١٩٨٥، ص ٢٥-٢٩.

(٢) محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدوليه - مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، القايره النادر الجامعي، بلا سنة نشر، ص ٣٣٠.

(٣) عمران الشافعي، مرجع سابق، ص ٣٣.

وتنص المادة ٤٦ على ان لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قرارته، وله أن يطلب الى اعضاء الامم المتحده تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً او كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية. وإذا رأى مجلس الامن ان هذه لا تفي بالغرض جاز له ان يتخذ ما يلزم لحفظ السلم والامن، ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصار والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية او البحرية او البريه التابعه لاعضاء الامم المتحده حسب نص المادة ٤٢، وبمقتضى المادة ٤٣ فانه يجب ان يتعهد اعضاء الامم المتحده بان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات او يجب ان يحدد عدد القوات وانواعها. ويحدد مجلس الامن قوه من الوحدات ومدى استعدادها والخطط لاعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة اركان الحرب حسب نص المادة ٤٦ التي تشكل من رؤساء اركان حرب الاعضاء الدائمين او من يقوم مقامهم والتي تسدي المشوره والمعونه لمجلس الامن ولاستخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه، وقيادتها وتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع حسب نص المادة ٤٧ ويقوم الاعضاء بتنفيذ القرارات المقدمه مباشره بطريق العمل في الوكالات الدوليه المتخصصه التي يكونون اعضاء بها. (١)

وقد كانت هذه الاسس التي أرساها ميثاق الامم المتحده لنظام الامن الجماعي، قد ورد ذكرها في الباب السابع من الميثاق الذي خصص بالكامل لكل ما يتعلق بالتهديدات الموجهة ضد السلام الدولي والافعال العدوانيه التي ترتكبها بعض الدول

(١) زكي هاشم، مرجع سابق، ص ١٢٨.

ضد البعض الآخر.

وليس في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها يتلاءم مع مقاصد الامم ومبادئها، ومثالها الجامعة العربية، ومنظمة الدول الافريقية. (١)

وقد برزت مشكله تشكيل القوات ومدى حجمها(*) وفعاليتها وطبيعة دورها، وكيفية استخدامها وفاعلية القوات التي يتعين على الدول الكبرى أن تضعها تحت تصرف مجلس الأمن لتأكيد سلطة القمع التي سيمارسها المجلس في ردع التهديدات الموجهة ضد السلام الدولي، حيث انقسمت مواقف الدول الكبرى حول ذلك ما بين مؤيده للاحتفاظ بقوة عسكريه كبيره وتوضع هذه القوة تحت تصرف الامم المتحده كما فعلت الولايات المتحده، وبين ما هو مؤيد للاحتفاظ بهذه القوه الى الحد الادنى الضروري مثل الاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا، وكان ميرر الولايات المتحده في ذلك بامكانيه استخدام هذه القوه ضد اي دوله تهدد السلام بما فيها الدول الكبرى نفسها على عكس الموقف السوفيتي. (٢)

(١) عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص ٩٦.

(*) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٢) في حرب الخليج كان عدد القوات لدول التحالف حوالي ٧٥٠,٠٠٠ جندي، منهم حوالي ٤٥٠,٠٠٠ جندي امريكي و ٣٧,٠٠٠ جندي بريطاني و ١٠,٠٠٠ جندي فرنسي وحوالي ٤٠,٠٠٠ جندي مصري و ٢٠,٠٠٠ جندي سوري، اضافة الى القوات السعوديه وقوات دوليه اخرى تضم حوالي ٣٠ دوله. المصدر: د. ثناء فؤاد عبدالله "مستقبل الوحدة الاوربية وأزمة الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١، ص ١٦، ١٢.

وبرز خلاف آخر حول تفسير مضمون المادة ٤٣ من الميثاق وهي تتعلق بتكوين هذه القوات التي تقدمها الدول الكبرى لمجلس الامن، فكانت وجهة نظر الاتحاد السوفيتي ان تقدم كل واحدة من الدول الكبرى قوات تتطابق في حجمها وتركيبها مع تلك التي تقدمها الدول الاخرى، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين رأت أن يكون تحديد عناصر هذه القوه، برأً وبحراً وجواً بحسب ظروف كل دولة على حده، بما يتوافق مع امكانياتها في الوقت المناسب، في حين ان ميرر الاتحاد السوفيتي هو لتحقيق القدره لمجلس الامن على الاداء الفعال لمسؤولياته ازاء الامن الجماعي بالشكل الذي تناوله ميثاق المنظمة الدولية، وكان هذا الاختلاف في وجهات النظر من اسباب اضعاف المفعول النهائي لهذه القوه الدولي المشتركه.

وقد نجحت هيئة الامم المتحده في التدخل في بعض الازمات الدولية، ومنع تطورها إلى صراع تدخل فيه اطراف دوليه كبرى، مثل ازمة السويس عام ١٩٥٦ التي كانت اول ازمه دوليه تواجه الامم المتحده بشكل يمكن ان يؤدي الى حرب عامه، حيث تم تشكيل قوه طوارئ دوليه أسندت قيادتها الى الجنرال الكندي Burns وتم ارسالها الى المنطقه، كما حدث التدخل من الامم المتحده مرة أخرى في ازمه الكونغو عام ١٩٦٠ التي هددت بنشوب صراع مسلح عنيف تكون أطرافه الدول الكبرى نفسها وجاء تدخل الامم المتحده ليحول دون تطور هذا الصراع. وذلك بارسالها قوات طوارئ دوليه الى الكونغو لاستعادة النظام والاستقرار الداخلي ومنع تحول الحرب الاهليه الى صراع بين الدول الكبرى نفسها.

فبالإضافة إلى نجاح الامم المتحده في هذه الأزمات الدولية جاءت أزمة الخليج لتسدل على النجاح الكبير لهيئة الامم في التدخل بالازمات الدولية الخطيرة التي تهدد السلم والامن الدوليين.

وعلى الرغم من أن نظام الأمن الجماعي قد تعثر في الامم المتحدة بشكل لا يقبل الجدل في أزمات خطيره جداً، اهم بكثير من أزمة السويس وأزمة الخليج وغيرها من الازمات التي تدخلت بها الامم المتحدة، فان مرد ذلك في الأساس إلى وجود تناقضات عميقة في المصالح التي تحدد اتجاهات ومواقف الدول، وهذه التناقضات تجعل من الصعب الاتفاق على اي ترتيبات مشتركة وفعالة لصيانة السلام والامن الدوليين.

ولكن مع انتهاء الحرب الباردة وحدوث تحولات دوليه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والاتجاه الدولي نحو الحوار لايجاد مسعى لحل كل المشاكل والتزاعات الإقليمية فإن الامم المتحدة، ستتحمّل أعباء كثيرة في المستقبل، الأمر الذي سيتطلب منها قدرة أكبر على التحرك، وهذا لن يحصل إلا من خلال رؤية مشتركة للأطراف الدولية الفاعلة ونظرة من قاعدة عامة للتحرك من خلال الامم المتحدة. (١)

وجاءت قمة مجلس الامن المنعقد في ٣١ كانون ثاني/يناير ١٩٩٢ في نيويورك لتؤكد على الدور المستقبلي لهيئة الأمم، حيث جاء في البيان الختامي بخصوص صنع السلم وصيائته "انه تعزيزاً لفعالية هذه الالتزامات، ولكي يتيسّر لمجلس الأمن وسائل الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلم والامن الدوليين استقر رأي أعضاء المجلس على النهج التالي:-

يدعو اعضاء المجلس الأمين العام إلى إعداد تحليله وتوصياته بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة وقدرة الأمم المتحدة في إطار أحكام الميثاق على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وصيانة السلم لكتسي-توزع على أعضاء الأمم المتحدة بحلول ١ تموز ١٩٩٢.

(1) Vukodinovic, Radovan " The Future of the United Nations"
Review of International Affairs, (Moscow), March 5,
1990 pp 28.

كما جاء في التوصية النهائية لقمة مجلس الأمن تأكيد أعضاء المجلس على عزمهم على البناء على مبادرة عقد اجتماعهم بغية تأمين احراز تقدم ايجابي في تعزيز السلم والامن الدوليين، والموافقة على ان للامين العام للامم المتحدة دوراً حاسماً يقوم به. ويتعهد اعضاء مجلس الامن بتقديم دعمهم الكامل للأمين العام والعمل معه ومع معاونيه على نحو وثيق لبلوغ أهدافهم المشتركة لتحسين أداء الامم المتحدة وزيادة كفاءة وفعالية منظمة الامم المتحدة.

كما يتفق أعضاء المجلس على أن لدى العالم الآن أفضل فرصة لتحقيق السلم والامن الدوليين منذ تأسيس الامم المتحدة، ويتعهدون بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الاخرى الأعضاء في الامم المتحدة في الجهود التي تبذلها لبلوغ ذلك، ولمعالجة كافة المشاكل التي تتطلب استجابته جماعية من جانب المجتمع الدولي وخاصة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عاجلة، وهم يدركون أن السلم والرخاء لا ينفصلان، وأن السلام والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاوناً دولياً فعالاً من أجل القضاء على الفقر، والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حريه أكبر. (١)

ح - نظام الأمن الجماعي وأزمة الخليج

ان السمة البارزة لأزمة الخليج هي تجديد نشاط منظمة الامم المتحدة، وقد استطاع مجلس الأمن أن يلعب الدور الذي يحوله له الميثاق: أي العمل كجهاز مسؤول عن أمن المجتمع الدولي، (وقد تصرف التحالف بتفويض من منظمة الامم المتحدة).

(١) صحيفه الرأي، العدد ٧٨٥٣، مرجع سابق. ١٦.

لقد أكدت المنظمه كفاءتها وفعاليتها وسيكون من الصعب بعد ذلك أن تتجاهل التزام مجلس الأمن بكل أمور أخرى. ومع ذلك قد لا تستمر الدول الاعضاء الدائمه في مجلس الامن في التفكير والتصرف بنفس الأسلوب البناء الذي اتبعته خلال أزمة الخليج، فانهيار الاتحاد السوفيتي وغموض المواقف الصينية يكفي لإثارة الشك في فعالية مواقف هاتين الدولتين، يضاف إلى ذلك المقاومة المحتملة للولايات المتحدة من أجل الحد من نشاط المجلس لحل القضية الفلسطينية. (١)

إن الأمم المتحدة في مجموعها هي نتاج الحرب العالمية الثانية وتكوين مجلس الأمن بالذات هو انعكاس لهذا الصراع الدولي الذي سينتهي في أوروبا على الصعيد القانوني مع توقع معاهده ٢ + ٤ التي قد تؤدي الى الاتفاق بين الاتحاد السوفيتي - سابقاً - واليابان. لذلك وفي ظل الظروف الجديدة، فإنه من الأفضل أن يضم مجلس الأمن أعضاء دائمين جدد مثل ألمانيا واليابان والهند.

وقد جاءت أزمة الخليج في وقت تسود فيه أجواء الوفاق الدولي وخصوصاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وضرورة حل الخلافات مهما بلغت درجة حدتها وتعقيدها، بالطرق السلمية، وفي إطار من توازن المصالح لا توازن القوى. فقد أكد اللقاء الذي تم في هلسنكي بين الرئيس الاميركي جورج بوش والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في سبتمبر ١٩٩٠ على التضامن وتثبيت الدور الايجابي الذي يمارسه على السلام الدولي وانتهاء عصر الخلافات بين الشرق والغرب.

(١) سوسن حسين "التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١، ص

وقد قال متحدث باسم الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران "ان قمة هلسنكي كانت دليلاً حياً على التماسك والترابط بين الاعضاء الدائمين لمجلس الامن الدولي" وقد كانت أبرز علامات التطور في المناخ الدولي الذي وقعت فيه أزمة الخليج، هو مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا، والذي عقد في باريس بحضور ٣٤ من رؤساء دول وحكومات أوروبا بشطريها الشرقي والغربي، وشهد هذا المؤتمر التاريخي توقيع وثيقه باريس في ١٩ / ١١ / ١٩٩٠. التي وضعت اللبنة الأولى لنظام عالمي جديد، وفتحت صفحة جديدة في العلاقات الدولية، وقد شبه البعض هذا المؤتمر بمؤتمر فيينا الذي انعقد في عام ١٨١٥، إثر هزيمة نابليون في معركة واترلو. (١)

وقد وصف مؤتمر باريس بأنه أهم حدث عالمي منذ عام ١٩٤٥، حيث أكدت وثيقة باريس: ان العلاقات الجديدة بين الدول يجب أن تقوم على الاحترام والتعاون وأكدت الدول الموقعة على هذه الوثيقة دعمها لامن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط وحل مشكلاتها من خلال الوسائل السلمية.

وفي إحدى جلسات المؤتمر الثانية، قال الرئيس الامريكي جورج بوش: "ان الدول الاوربية تعيش الان في حالة من احترام القانون الدولي.... ويجب تأمين ذلك في العالم كله. وبخاصة في منطقة الخليج الذي انتهك فيه القانون بطريقة بشعة... إن المبادئ التي قادت بلادنا وسادت بين شعوبنا هي احترام القانون.... ويجب ألا نقف أمامها حدود جغرافيه.. ويجب علينا إعطاء القانون الذي يداس بطريقة شائنه في مكان آخر الاولوية". (٢)

أ. ز. ز.

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله " مستقبل الوحدة الاوربية وأزمة الخليج " السياسة الدولية، العدد ١٠٦، أكتوبر

١٩٩١ ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

أ. ز. ز.

وقد أكدت قمة لندن للدول الصناعية، التي عقدت من ١٥ - ١٧ يوليو ١٩٩١ العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة، ليس فقط في حفظ السلام العالمي، وإنما في صنع السلام من خلال اتباع أسلوب "الدبلوماسية الوقائية" - لمنع المنازعات الدولية قبل نشوبها. فقد أكد البيان على ظروف حرب الخليج، وأوضحت أهمية دور مجلس الأمن للأمم المتحدة كهيئة تنفيذية لإدارة الأزمات التي تعصف بالسلام العالمي حيث يتحول دوره من مجرد ادارة الازمات إلى المبادرة بمنعها. (١)

وأصبح للأمم المتحدة كهيئة دولية، مهمة صنع السلام العالمي، إضافة إلى وظيفة حفظ السلام والأمن الدوليين المنوط بها أصلاً.

ويستنتج من بيان قمة لندن بخصوص مميزات النظام العالمي الجديد ما يلي: (٢)

١- تأكيد مبدأ حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة تأكيداً للشرعية وإعلاءً لمبادئ القانون الدولي.

٢- ان تحقيق التسويات السلمية للنزاعات الاقليمية المتفجرة هو السبيل لتحقيق الاستقرار العالمي الذي لم تعد ضماناته حكراً على استقرار الأوضاع في الأقطاب الدولية الكبرى. حيث يعد هذا الاستقرار على المستوى الدولي شرطاً ضرورياً وليس كافيًا لتحقيق الاستقرار والتوازن المطلوب في ظل النظام الدولي الجديد.

٣- أوضحت العديد من المفاهيم المتعارف عليها في حاجة إلى مراجعة بعد أن تغير مضمونها وشكلها مثل الشؤون الداخلية للدوله - السيادة - والأمن الجماعي، والوفاق الدولي والحرب الباردة وغيرها.

(١) ياسر هاشم "قمة لندن للدول الصناعية" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١، ص ٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

في حين ظهرت مرادفات جديدة للتعامل في ظل النظام الدولي الجديد، مثل عالم واحد آمن أولاً عالم، التوافق الدولي، توازن المصالح على حساب توازن القوى، خطر التسليح... الخ. فالأمن الجماعي يرتبط بطبيعة النظام الدولي وبنياته أكثر من ارتباطه بالنصوص والمواثيق، فلقد اكتسبت الأمم المتحدة شهرة مع التغيرات الكبيرة في العلاقات الدولية المتمثلة بانتهاء الحرب الباردة وتغيرات جوهرية من خلال تحسين العلاقات بين القوى الكبرى وخصوصاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأصبحت تبذل جهداً من أجل التقوية من فعالية المنظمة الدولية، حيث استبعدت الصراعات والحلافات، ويتمثل مغزاها في العقوبات التي فرضت على العراق بسبب دخوله الكويت، وكذلك التغيير في مختلف النزاعات الاقليمية مثل افغانستان وغيرها. (١)

إن انتهاء الحرب الباردة حول الأمم المتحدة من مجرد منبر للدعاية الى عهد جديد مبني على تفاهم متبادل وتعاون بين الأعضاء المؤثرين في العلاقات الدولية (٢)، وان انهيار المعسكر الشيوعي عزز من هيمنة المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة على النظام الدولي. فالأمم المتحدة هي الاطار الذي يجب العمل بداخله لحل المشاكل الدولية، ليس بحشد القوى العسكرية فحسب، بل بازالة كل اسباب التوتر في العلاقات، والتحكم بالاسلحة، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وباستعمال أكبر لاجهزة هيئة الأمم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ان عودة الامم المتحدة هي عوده فعاله على المسرح الدولي حالياً وهي تجاوب سريع مع التغيرات الدولييه التي كانت تؤثر سلباً عليها.

(1) Mitan shovic "Where are The United Nations Going ?" Review of International Affairs, (Moscow), February, 1990 . P22
(2) Petrovsky, v"For the First Time in the History of the United Nations"International Affairs, (Moscow), February, 1991. P 27.

المبحث الثاني

مجلس الأمن الدولي ودوره في نظام الأمن الجماعي

ان المهمة الرئيسية التي قامت من أجلها هيئة الأمم المتحدة هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولتكريس هذه المهمة السامية والخروج بها من مرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق وإدخالها مرحلة الجدية، فقد أنيطت هذه المهمة بمجلس الأمن الذي جاء تأليفه في أحكام الفصل الخامس (*) من الميثاق بموجب المواد (٢٣-٣٢) ويتكون من عدد محدود من الدول تتمتع بالعضوية الدائمة داخلة، وبوضع متميز عند التصويت يجعل من المستحيل عليه إصدار أي قرار يتعارض مع المصالح الأساسية لأي منهم. وكان من الطبيعي أن يعهد الى هذا الجهاز بممارسة الاختصاص الأساسي للمنظمة، وأن يعهد بالاختصاصات الأقل أهمية إلى الجمعية العامة حيث تتغلب الاعتبارات العددية البحتة على اعتبارات توازن القوى، مفقدة لقراراتها فرص التنفيذ الواقعي، وأن المنازعات التي يختص مجلس الأمن بالنظر في حلها وفقاً لاحكام الفصل السادس من الميثاق، هي المنازعات التي من شأن استمرارها تعريض السلم والامن الدوليين للخطر (١)

وتم رئاسة مجلس الأمن بالتناوب شهرياً، و بالإضافة إلى الاجتماعات الطارئة التي يمكن أن تعقد في أي لحظة، يجتمع المجلس مرتين في السنة، حيث ينص النظام

(*) انظر في تشكيل واختصاصات مجلس الامن. ميثاق هيئة الامم المتحدة، القاهرة، دار الشعب، سبتمبر ١٩٨١.

(١) محمد سامي عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣٢٩.

الداخلي للمجلس على ان رئيس المجلس يدعوه للاجتماع في اي وقت يراه، وأن الفترة بين انعقاد الجلسات لا يجوز ان تزيد عن أسبوعين، وأن على الرئيس دعوة المجلس اذا طلب احد الاعضاء ذلك، أو اذا طرح على المجلس نزاع من قبل احدى الدول أو من قبل الجمعية العامة أو الأمين العام.

ويمكن أن يحال نزاع ما الى مجلس الأمن من قبل كل دولة عضو في هيئة الاسم. المتحدة (فقرة (١) المادة ٣٥ من الميثاق) أو من قبل دولة غير عضو شريطة احترامها لمبادئ الميثاق المتعلقة بالمحافظة على السلام (فقرة ٢ المادة ٣٥ من الميثاق) او بواسطة الجمعية العامة (فقرة ٢ المادة ١١ من الميثاق) أو بواسطة الامين العام لهيئة الامم المتحدة (مادة ٩٩ من الميثاق).

ويكرس مجلس الأمن التفاوت في التصويت. فتبني توصية ما يستدعي تصويت أغلبية مكونة من تسعة أصوات من خمس عشرة دولة، وهذا الشرط موجود في تسجيل نقطه على جدول الاعمال، خلق الاجهزه الفرعيه (الامور الاجرائيه). اما بالنسبه الى الامور الجوهرية فانه لا بد من اغلبية تسعة اصوات بما فيها موافقة الدول دائمه العضويه في المجلس (فقرة ٣،٢ من المادة ٢٧ من الميثاق) (١)

وتثير هاتان الفقرتان فئتين من المشاكل: الأولى تتعلق بالتمييز بين الامور الاجرائية، والأمر الجوهريه، اما الفئة الثانية من المشاكل فتتعلق بالامتناع الاختياري لعضو دائم عن التصويت، وأثر هذا الامتناع على حق النقض (الفيتو).

(١) د. غسان الجندي. قانون المنظمات الدولية، عمان، مطبعة التوفيق، ١٩٨٧. ص ٤١.

ويشير دليل ممارسات مجلس الأمن أن الأمور الإجرائية هي إدراج مسأله في جدول الأعمال، ترتيب المسائل حسب الأولوية، وتأجيل أو إلغاء نقطة من هذه المسائل المطروحة على المجلس، وتأجيل جلسة ودعوة للمشاركة في إجراء المناقشات ... الخ. وهذه الامور تصدر قرارات مجلس الامن بشأنها بموافقة تسعة من أعضائه حسب نص المادة ٢٧ من الميثاق فقره ٢.

وهناك أمور لا بد من أغلبية مهمه فيها مثل، قبول دول جدد وأنتخاب الأمين العام لهيئة الأمم وهذه الامور تصدر قرارات المجلس بشأنها بموافقة تسعة أعضاء من بينهم الأعضاء الدائمين متفقين، بشرط انه في القرارات المتخذة تطبيقاً لاحكام الفصل السادس والفقره ٣ من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

أما بخصوص أثر الامتناع عن التصويت (*) على حق النقض - فلم تعالجه كما عالجت وجوب امتناع العضو في مجلس الامن عن التصويت في حالة كونه طرفاً في النزاع ومنذ عام ١٩٤٧ تم التوصل إلى اتفاق مفاده، أن امتناع عضو دائم عن التصويت لا يعنى استخدام حق النقض، وهذه الممارسه سمحت بعدم شلل مجلس الامن عند النظر في عدة منازعات، مع أن هذه الممارسة تتنافي مع المادة ٢٧ من الميثاق التي تدعو إلى تصويت ايجابي من الدول دائمة العضوية ويمكن اعتبار هذه الممارسة كعرف معدل لمعاهدة دولية. (١)

(*) ان اول من لجأ الى الامتناع عن التصويت هو الاتحاد السوفيتي وذلك في مناقشات التفضيه الاسبانيه في مجلس الامن في ٢٦ ابريل ١٩٤٦ حيث اوضح الاتحاد السوفيتي ان تصويته السلي على مشروع القرار سيمنع تبني القرار وكان هذا موقف الولايات المتحده في المسأله اليونانيه وموقف بريطانيا في قضية اندونيسيا. راجع بخصوص ذلك Karl W. Deutsch, the Analysis of International Relations Englewood Cliffs, NJ, prentice-Hall, Third edition. 1988. PP. 234i

(١) د. غسان الجندي، مرجع سابق، ص ٤١

وقد جاء في الرد الاستشاري لمحكمة العدل الدولية على طعن البرتغال وإفريقيا الجنوبية في مشروعية هذه الممارسة في قضية روديسيا عام ١٩٦٦ وخصوصاً إزاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٢١، ٢٣٢٢ الذي امتنعت فيهما كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي عن التصويت، فجاء في هذا الرد ان امتناع عضو دائم في مجلس الأمن عن التصويت، لا يعني معارضة للقرار، وحجتها في ذلك أنه إذا اراد عضو دائم أن يمنع مجلس الامن عن التصويت على قضية ما فيجب عليه استخدام حقه بالتصويت السلبي، أي استعمال حق النقض الفيتو. (١)

وقد أثار امتناع الصين عن التصويت على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ بخصوص استخدام كافة الوسائل اللازمة ضد العراق في حال عدم انسحابه من الكويت في ١٥ كانون ثاني ١٩٩١. أثار جدلاً قانونياً حول ما اذا كان امتناع الصين سيمنع تبني القرار او عدم قانونية هذا القرار.

ان هدف هيئة الامم المتحدة الرئيسي هو حفظ السلم والامن الدوليين ولذا فقد جاءت المادة ٢١ من الميثاق لتجعل من مجلس الامن الجهاز الرئيسي لتأدية هذه المهمة حيث يمتلك صلاحيات واسعة وتقديرية حيث نصت المادة ٢٤ فقره ٢ من الميثاق ، على أن لمجلس الامن أن يتدخل في حل الخلافات بالطرق السلمية حسب أحكام الفصل السادس من الميثاق. وفي حالة تهديد ضد السلام والاخلال به او في حالة عدوان، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على السلام حسب أحكام الباب السابع من الميثاق واتخاذ عقوبات اقتصادية أو عسكرية لمواجهة الأوضاع الطارئة.

(١) غسان الجندي، مرجع سابق، ص ٤٣.

وتعتبر قرارات مجلس الامن الزاميه للدول الأعضاء وغير الأعضاء في هيئة الأمم، ومع أن مجلس الامن يملك صلاحيات واسعة تتيح له اتخاذ كافة الإجراءات التي بموجبها يتم تحقيق الهدف الاسمي، وهو المحافظه على السلم والأمن الدوليين تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ المتضمنة أن على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق التنظيمات الإقليمية وذلك بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الأمن. إلا أن هناك قيوداً تحدد هذه الصلاحيات منها ما ورد في المادة ٢٧ فقره ٢ من الميثاق المتضمنة ان على مجلس الامن في اداء هذه الواجبات ان يعمل وفقاً لمقاصد هيئة الامم ومبادئها والسلطات الخاصه المخوله لمجلس الامن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات - المبينه في الفصول ٦، ٧، ٨، ١٢ من الميثاق، حيث يتضمن الفصل السادس حل المنازعات حلاً سلمياً، والفصل السابع فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم، والاخلال به ووقوع العدوان، والفصل الثامن^(١) في المنظمات الاقليميه وخصوصاً التي تعالج الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين وما دامت متلائمه في نشاطاتها مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها، والفصل الثاني عشر فيما يتعلق في نظام الوصايه، الدولي حيث تنص المادة ٧٦ من الفصل ١٢ من الميثاق على ان الاهداف الاساسيه لنظام الوصايه طبقاً لمقاصد الامم المتحدة المبينه في المادة الاولى من الميثاق هي حسب نص الفقرة (أ) من نفس المادة "توطيد السلم والامن الدوليين"، وهذا يعني ان هدف مجلس الامن، هو المحافظه على السلم والامن الدوليين، وتقوية التعاون الدولي، واحترام سيادة ومساواة الدول، وعدم اللجوء الى القوه.

(١) راجع بخصوص ذلك David Mitrany, A working peace system chicagoe, Quadrangle Book, 1966.p. 2.

ويتبع مجلس الامن لجنة اركان الحرب وهي تتألف من رؤساء اركان حرب الدول الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن، ومهمتها مساعدة المجلس والاشارة عليه في بعض المسائل الحربية لصيانته السلام، والتوجيه الاستراتيجي للقوات المسلحة الموضوعه تحت تصرفه وذلك حسب الفصل السابع الماده ٤٥ والتي تنص على انه "رغبة في تمكين الامم المتحده من اتخاذ التدابير الحربية العاجله، يكون لدى الاعضاء وحدات جويه اهليه يمكن استخدامها فوراً لاعمال القمع الدولي المشتركه وذلك بمساعدة لجنة اركان الحرب وفي الحدود الوارده في الاتفاقات الخاصة المشار اليها في الماده ٤٣، (١) وفي عام ١٩٥٢ أنشأت الجمعيه العامه لجنة نزع السلاح ومهمتها اعداد المقترحات الكفيله بتاكيد نزع السلاح او تقييد استعماله، ولجنة قبول الاعضاء الجدد ولجنة الخبراء ولجنة الاجراءات الجماعيه، كما ينشئ المجلس لجناً خاصه كلما دعت الحاجه الى ذلك، او مؤقته لتولي مهمات ذات طبيعه خاصه كلجان الرقابه على وقف اطلاق النار وقيادات الامم المتحده في البلاد التي شهدت تدخلاً دولياً باسم المنظمه (٢).

أ- دور مجلس الأمن في المحافظة على السلم والامن الدوليين

أنشئت الامم المتحده بعد ان وضعت الحرب العالميه الثانيه اوزارها، عام ١٩٤٥ والتي قام نظامها على التحالف بين القوى الكبرى التي انتصرت بالحرب العالميه الثانيه،

(١) ميثاق هيئة الامم، مرجع سابق. ص ٣٦ - ٣٧

(٢) د. محمد عزيز شكري. المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

والتي كان من اهدافها حفظ السلام والامن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعيه والثقافيه وجعل الامم المتحده مركزاً لتنسيق جهود الدول للوصول الى غاياتها المشتركه.

فقد جاء في الفصل الخامس في مجلس الامن وتأليفه في المادة الثالثه والعشرون فقره (١): يتألف مجلس الامن من خمس عشرة عضواً من الامم المتحده وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكيه السوفياتيه - سابقاً-، والمملكه المتحده البريطانيه العظمي وايرلندا الشماليه)، والولايات المتحده الامريكيه اعضاء دائمين فيه).

ان اثاره التساؤل بشأن تكوين مجلس الامن سيصبح اكثر الحاحاً بعد ان اثبت المجلس فعاليه وقدره على اتخاذ القرار. فهذا الاتجاه قد يؤدي الى اثاره الشكوك بشأن السلطات التي تتمتع بها الدول دائمة العضويه، فهذا التوزيع للسلطات موروث من الماضي، واذا اردنا مجلس امن عالمي سيكون من الصعب تصور قبول مبدأ ان دولاً لها أكثر من دول أخرى. أي قبول مبدأ عدم المساواه الذي لا يمكن ان يكون قانونياً الا في ظل الظروف الاستثنائيه لعام ١٩٤٥. ومن المؤكد ان الاعضاء الدائمة ستعمل على اعاقه التغيير. ولكن عدم اصلاح المجلس ابتداءً من تكوينه سيفقده شرعيته في نظر الدول الضعيفه او في وسط الصراعات الدوليه والاقليميه المتعدده سيكون من مصلحه المجتمع الدولي وجود مجلس امن قوى وفعال. (١)

(١) السياسه الدوليه، مرجع سابق. العدد ١٠٦، اكتوبر، ١٩٩١ ص. ١٩٦.

ومن اجل المساعدة في تحقيق هذه الغايه - حفظ السلم والامن والدوليين- هناك عشرة اعضاء غير دائمين يتشكل منهم مجلس الامن الدولى ينتخبون بواسطة الجمعية العامه للامم المتحده ولمدة سنتين ويتم تجديدها بالنصف ويختارون حسب التوزيع الجغرافي العادل حيث جاء في التعديل الذي وضع موضع التنفيذ اعتباراً من ٣١ آب ١٩٦٥ برفع اعضاء مجلس الامن غير الدائمين الى عشرة اعضاء حيث يقضى بتعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد اعضاء مجلس الامن من احد عشر عضواً الى خمسة عشر عضواً، كما تنص المادة ٢٣ المعدله على ان تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائيه بموافقة اصوات تسعه من اعضائه. وينتخب العشرة اعضاء غير الدائمين من قبل" الجمعية العامه لمدة عامين ولا يجوز إعادة انتخاب احد هؤلاء الاعضاء العشره مباشره، ويراعى في انتخاب الاعضاء غير الدائمين التوزيع الجغرافي في العالم، حيث اتفق ان تنال افريقيا ثلاثة مقاعد واسيا مقعدين واوروبا الغربيه مقعدين وامريكا اللاتينيه مقعدين واوروبا الشرقيه مقعد واحد.(١)

ويراعى في ذلك حسب نص المادة الثالثه والعشرون فقره (١) على انه بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة اعضاء الامم المتحده في حفظ السلم والامن الدوليين وفي مقاصد الهيئه الاخرى، كما يراعى ايضاً التوزيع الجغرافي العادل. وقد نصت الفقره (٢)، من نفس المادة على انه ينتخب اعضاء مجلس الامن غير الدائمين لمدة سنتين، يختار اثنان من الاعضاء الاربعه الاضافيين لمدة سنه واحده. والعضو الذى انتهت مدته لا يجوز اعاده انتخابه على الفور.

ويتضح من تشكيل مجلس الامن وطريقة التصويت فيه، أن هناك ميزه للدول الكبرى داخله، وأول هذه المزايا ميزه التصويت وحق الاعتراض - الفيتو- لان لهم

(١) غسان الجندي، مرجع سابق، ص ٤٠.

مصالح تمتد وراء حدودهم، ثم ان مجلس الامن الدولي محدود العضويه بسبب التمييز بين الدول، فهناك دول كبرى، قويه، وهناك دول غير قويه، ثم أن هناك ميزه عدديه للدول الكبرى إذ يضم مجلس الامن في عضويته خمس دول كبرى دائمه العضويه.

كما ان هناك ميزه اخرى لاهميه الدول الخمس الدائمة العضويه، وهي لجنة اركان الحرب في مجلس الامن تتكون من رؤساء اركان حرب هذه الدول لما لهذه اللجنة من اهميه في تدخل قوات هيئه الامم في المجال العسكري والسياسي، كما أن لدور مجلس الامن في تحديد اهمية الموضوع المطروح على مجلس الامن في انه اجرائي او جوهري ميزه اضافيه لأعضاء مجلس الامن الدائمين، إذ ان تحديد اهمية الموضوع تتطلب موافقه تسعه اعضاء من مجلس الامن شريطة ان يكون منهم الاعضاء الخمسه الدائمون.

ب - أثر حق النقض - الفيتو- على عمل مجلس الأمن الدولي

أثارت مسألة الفيتو جدلاً كبيراً في المؤتمرات السابقة لانشاء الامم المتحده، فهي تخل بمبدأ المساواه المطلقه بين الدول ذات السيادة لانه يضع دقائق الامور في يد الخمسه الكبار، وذلك حسب راي معارضيها، اما المؤيدون فيرون فيها تعبيراً عن المسؤوليه الخاصه التي يحمل عبئها الخمسه الكبار الدائمون في ضمان السلم والامن العالميين، فهم يرون ان قوة الدول الكبرى هي دعامة أي نظام أمن جماعي، يراد له ان ينجح، والواقع انه في مؤتمر سان فرانسيسكو كان الاتحاد السوفيتي يصر على حق الاعتراض في حين عارضت امريكا وحلفائها، فالاتحاد السوفيتي كان يعارضه لانه كان

يعتبر في عداد الاقليه لذلك حرص ان لا يتورط في قرار يعارضه (١) في حين ان الولايات المتحده غير حريصه على زوال حق النقض لان تيار الدول الاسيويه والافريقيه في الجمعيه العامه كثيراً. ولهذا فانها اذا اضطرت الى اجهاض قرار معين لا يلائمها تحيله الى مجلس الامن لتمارس حق النقض عليه، فحق النقض في هذه الحاله هو ميزة اعطيت للدول الكبرى في مجلس الامن مراعاة للفوارق بين الدول في الامور ذات الاهميه والتي يتطلب اتخاذ القرار فيها سرعه وامكانيات واسعه لا يستطيع القيام بها سوى هذه الدول.

ويشير المؤيدون لمنح حق النقض للدول الكبرى الدائمة العضويه في مجلس الامن في انه كان من الافضل ان يعرقل عمل مجلس الامن من ان تتفق اغلبية الدول في المجلس على اتخاذ قرار او ترتيب معين لا توافق عليه دوله كبرى، لان الاحتمال الارجح في مثل هذه الحاله ان هذه الدوله المعارضه كانت ستلجأ الى اتخاذ اجراءات مضاده الى درجه قد تورط المجتمع الدولي في الصراع بغير حدود، وهذا المبرر من وراء اعطاء حق الفيتو للدول الكبرى كان موضع تاكيد من جانب دول كثيره، فمثلاً كان من رأي الهند ان حق الفيتو هو ضمانه لكل الدول حيث تحول دون توريطها في حرب ضد احدى الدول الكبرى باسم الامم المتحده (٢) فاصرار الدول الكبرى لاقرار حق الاعتراض كميزه لها، لما لها من دور وما عليها من مسؤوليات في مجال حفظ السلم والامن الدوليين، وحرصاً على تفادي اخضاع الدول الكبرى لاي ترتيب من ترتيبات القوه الجماعيه وعدم استخدام القوه المشتركه

(١) د، محمد عزيز شكري، المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٢) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسيه الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٧.

للمجتمع الدولي ضد أي واحد من هذه الدول، وبالتالي عدم جعل المواضيع الهامة مجالاً للمساومة بين الدول.

فالأجراء الذي أعد به الميثاق وكذلك حقائق الحياة الدولية قد أعطت تأكيداً بأن أحكام الميثاق الخاصة بالسلم والأمن الدوليين ستعكس المصالح الخاصة للدول الكبرى، وأن توضع على أساس الاعتراف التام بأهمية عامل القوة في العلاقات الدولية. (١)

أشارة إلى هؤلاء الخبراء أن ترتيبات الأمن الجماعي التي استحدثتها الأمم المتحدة كانت موجهة أساساً وبالدرجة الأولى ضد الدول التي تهدد السلام العالمي، من غير الدول الكبرى، وذلك في الحالات التي يمكن فيها للدول الكبرى أن توحد جهودها وتنسق إمكاناتها في مواجهة هذه المصادر التي يأتي منها التهديد بالعدوان.

وقد استخدمت الدول دائمة العضوية حق النقض بشكل مكشوف، مما أدى إلى شل مجلس الأمن، حيث لم يستطع أن يقوم بأي دور فعال في تنفيذ نظام الأمن الجماعي كما تخيل واضعو ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو حيث أن سوء استخدام حق النقض من قبل الدول الكبرى عرقل عمل مجلس الأمن في كثير من الأحيان، مما أدى إلى ظهور محاولات تدعو للتعقل، في استخدام حق النقض من قبل الدول دائمة العضوية، بل وحتى الدعوى إلى إلغاء حق النقض من قبل الدول دائمة العضوية، حيث دافعت الدول الكبرى دائمة العضوية باستثناء الصين بشده عن حق النقض.

(١) جيمس باروس، الأمم المتحدة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة نور الدين الزراري، القاهرة، سجل العرب

والصحيح أنه لو فرض على الدول الكبرى أي نظام هي لا ترضاه، أو توقيع بعض الجزاءات من قبل الجمعية العامة على هذه الدول، فإن ذلك سيؤدي إلى تحدي هذه الدول للأمم المتحدة وبالتالي انهيارها وفشلها. حيث إن توقيع الجزاءات بحق هذه الدول سيؤثر على التضامن الضروري لاستمرار المنظمة.

وهناك عدة وسائل استخدمت لتلطيف الإفراط في استخدام حق النقض من

قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ومنها (١).

(١) تم تبني التفسير الموسع بخصوص الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من الميثاق مفاده إن امتناع عضو دائم عن التصويت لا يعني استخدام حق النقض.

(٢) نصت التوصية ٣٧٧ على أنه عندما تقوم دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن بممارسة حق النقض وشلل المجلس بسبب هذا الاستخدام، يمكن للأغلبية في مجلس الأمن أن تدعو الجمعية العامة إلى جلسته استثنائية، وتقوم الجمعية العامة بالنظر في الموضوع، وتتخذ التوصيات الضرورية حول الإجراءات الجماعية، ومنها اللجوء إلى القوة في حالة تعرض السلام العالمي للخطر. وجاءت هذه التوصية بعد الحاجة إلى مراجعة نظام الأمن الجماعي والبحث عن وسائل يمكن من خلالها تدعيمه على نحو أواخر، حيث كان الهدف منها تمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من الوصول إلى قرار حول الموضوعات العاجلة التي قد تتطلب بعض القرارات. وذلك في حال تعذر الاتفاق على إصدار مثل هذه القرارات في مجلس الأمن، بحكم الفيتو. وفي مثل هذه الحالة تدعى الجمعية العامة إلى الانعقاد في ظرف أربع وعشرين ساعة بناءً على دعوته

(١) د. غسان الجندي، مرجع سابق، ص ٤٤. وكذلك كورلاندر هارولد، الأمم المتحدة كيف؟ ولماذا، القاهرة،

من مجلس الامن أو بطلب أغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة. وتكون الجمعية العامة حرة في عمل التوصيات التي قد تطلب فيها من الدول الاعضاء اتخاذ عمل جماعي، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، اذا ما كانت هناك ضرورة لذلك، بغية حماية السلام والامن الدوليين.

٣ - كما استخدم اسلوب التراضي، للتلطيف في الافراط من ممارسة حق النقض من قبل الدول الكبرى، حيث تم تبني ٣٠٪ من قرارات مجلس الامن باللجوء الى التراضي حتى عام ١٩٧٢.

وفي أزمة الخليج بشكل عام كما في القرار ٦٧٨ (*) يمكن القول ان مواقف الدول الكبرى وغيرها من الدول قد اتخذت لاعتبارات تتعلق بمناورات كل طرف لتحقيق مصالحه اثناء ادارة الأزمة.

فبالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد اظهر عجزاً كبيراً عن العمل أثناء الازمه كما اظهر عجزاً أكبر خلال الحرب، حيث كان امام السوفيت بعض الخيارات عند بداية الازمه منها. أن يقف الاتحاد السوفيتي الى جانب العراق ويتبنى وجهة نظره وهو خيار سيؤدي الى تدهور العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة وحلفائها، ثم هناك خياراً اخر وهو مسانده الامم المتحدة في قراراتها من اجل تحرير الكويت مع تجنب التورط العسكري وهو خيار يعطي الزعامه المطلقه للولايات المتحدة وهذا يتناسب مع دبلوماسية غورباتشوف. ثم التصرف كطرف محايد وهذا الخيار ينقذ العلاقات السوفياتيه العراقيه دون الاضرار بالعلاقات السوفيتيه الامريكيه. ولذلك رأى الاتحاد السوفيتي ان مصلحته تكمن في تهيئه الظروف المناسبه، من اجل اقرار السلام والاستقرار على المسرح السياسي الدولي. وبذلك تصبح مسانده للعراق امراً مستحيلاً.

(*) وهذا ما حصل بخصوص القرار ٦٧٨ ، ١٩٩٠ الذي اتخذته مجلس الامن في جلسة ٢٩٦٣ المعقوده في ٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٠. والذي سمح بموجه للدول باستخدام كافة الوسائل اللازمه ضد العراق في حاله عدم انسحابه من الكويت في ٥ كانون ثاني ١٩٩١ حيث صوت على القرار باغلبية ١٢:٢:١ حيث صوتت اليمن وكوبا ضد القرار وامتنعت الصين عن التصويت على هذا القرار، وقالت بعض الآراء بعدم قانونية القرار لامتناع الصين عن التصويت. وهذا عكس ما أخذ به في ان امتناع عضو دائم عن التصويت لا يعني استخدام حق النقض الفيتو.

ولذلك وقفت موسكو الى جانب واشنطن في معسكر واحد لدفع عملية الوفاق مع الولايات المتحدة للامام، وهذا الموقف جعل الاتحاد السوفتي يدفع ثمناً باهظاً من التنازلات في عدة مجالات سياسيه مختلفة، مثل عدم التورط في مواجهة الولايات المتحدة في اي منطقه من العالم والحد من التسلح وغيرها. (١)

وخلو الساحة من اي ظرف فاعل رئيسي غير الولايات المتحدة فقد كيفت الدول الاوروية سياساتها استناداً الى هذا الواقع فبريطانيا تربطها علاقات خاصه مع الولايات المتحدة، ولهذا جاء موقفها منسجماً تماماً مع السياسه الامريكيه. حتى ان التحالف بدأ كاملاً بين الجانبين منذ بداية الازمه فأرسلت جيوشها الى الخليج وقامت بدور هام ورئيسي في الحرب ضد العراق حيث شهدت العلاقات البريطانيه الامريكية في هذه الازمه تطوراً ايجابياً باتفاق الدولتين على سياسة واحدة، بل ان بريطانيا هي الدوله الوحيدده بين الدول الاوربيه التي ساندت امريكا في المطالبه بعمل عسكري ضد العراق منذ بداية الازمه. وهذا كان بدافع ان بريطانيا تتجه صوب القيام بدور اكثر فعاليه وتأثيراً في اوروبا وفي الشرق الاوسط بشكل خاص (٢)

أما موقف فرنسا فقد كان خلافاً للموقف البريطاني الذي كان واضحاً منذ بداية الازمه. فاختلف الموقف الفرنسي ما بين المرحله الاولى للازمه الى مرحله الحرب وما بعدها، ويرجع ذلك الى دور فرنسا في المنطقه ومحاولتها التقرب من الدول العربيه، حيث طالب الفرنسيون بحل عربي، وامتنعت عن القيام باى بادره في البدايه على المستوى الدولي، ثم تطور الموقف الفرنسي لاتخاذ تدابير اقتصاديه دوليه لعقاب العراق في اطار مجلس الامن وارسال قطع حربيه الى الخليج، واختلفت فرنسا مع الولايات المتحدة بشأن كيفية تنفيذ الحصار الاقتصادي، حيث اعتبرت فرنسا الحصار عملاً عسكرياً ويمثل اعلاناً للحرب وأنه لا بد من استصدار قرار لاستخدام القوه لتنفيذ الحظر (٣)

(١) سوسن حسين "التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج"، السياسية الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١. ص ١٩٧.

(٢) د. ثناء فؤاد عبد الله "مستقبل الوحدة الاورويه وازمة الخليج" السياسه الدوليه. العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١. ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦ - ١٧.

فمنذ بدايه الازمه سعت فرنسا الى التاكيد باستمرار على خصوصية الموقف الفرنسي وتميزها التقليدي بخصوص قضايا الشرق الاوسط حيث حاولت ان تسهم بدور أساسي لتحويل دفة الاحداث عن مسارها المحتوم وهو الصراع المسلح وذلك في إطار المبادئ الأساسية للسياسة الفرنسية التي تتبلور في الحفاظ على استقلالية الدور الفرنسي والسياسة العليا الفرنسية حيث اعتبرها الحلفاء الحلقة الضعيفه في سلسلة التعاون الدولي ضد العراق.

ومن ثم حدثت تحولات في الموقف الفرنسي لعدة أسباب منها: أن فرنسا بدخولها الحرب تخوفت من ان يقلل عدم اثبات موقفها في الحرب من نصيبها في إعادة التعمير في الكويت، وهذه فرصه لانعاش اقتصادها. ثم ان فرنسا رأت أن دورها وحجمها وأهميتها كأحدى الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، والتي تملك حق النقض كل ذلك يلقي عليها مسؤولية كبيره خلال مرحلة الحرب وما بعدها لتكون فرنسا حاضره في عملية إعادة تنظيم منطقته الشرق الاوسط.

أما الموقف الصيني فقد ادرك معنى تأثير رياح التغيير التي هبت على العالم اذ لا يمكن في ظل هذا الجو من الوفاق ان يقامر بمكانته الدولي، ويظهر بمظهر المخالف للقرارات الدولي، حيث اتسم الموقف الصيني بنوع من التحفظ والمساومه على حقها في الاعتراض لتحقيق بعض المصالح، ومنها الخروج من عزلتها الدولي التي فرضتها عليها الدول الغربيه بعد أزمة قمع انتفاضة الطلاب في ميدان السلام السماوي، وتحقيق بعض المصالح الاقتصادية، في إطار علاقاتها مع دول الخليج العربي. (١)

(١) نبيل عبد الفتاح "الإدارة القانونية الدوليـه لازمة الخليج" السياسة الدوليـه، العدد ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠. ص ٩١.

لهذا يمكن القول ان موقف الاتحاد السوفيتي والصين كان المناوره لتحقيق اقصى درجه
ممكنة من مصالحهما مع الغرب، والمنطقه العربيه، ولكي يستمررا في لعب دوراً هاماً على
مسرحة الاحداث في هذه المنطقه.

الفصل الثاني
أهمية منطقة الخليج العربي

الفصل الثاني أهمية منطقة الخليج العربي

لقد اكتسبت منطقة الخليج العربي ولا تزال أهمية بالغة في السياسات والاستراتيجيات الدولية. وبصفة خاصة للقوى العظمى، وهذه الأهمية تنبثق من تأثير عاملين رئيسيين أولهما: هو احتواءها على نسبة هائلة من المخزون النفطي العالمي، وهذه الثروة النفطية الهائلة لم يعد بمقدور دول العالم الصناعي المتقدم الاستغناء عنها او تقليل الاعتماد عليها، على الاقل في ظروف المستقبل المنظور، اما العامل الثاني فيرجع الى الموقع الجغرافي المتميز لهذه المنطقة بالاضافة الى وجود مضائق مائية هامة على المستوى الاستراتيجي للمنطقة.

وليبيان ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى الاقسام التالية:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج العربي.

المطلب الأول : أهمية منطقة الخليج العربي من الناحية الاستراتيجية.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: الدفاع عن منطقة الخليج العربي.

أ - مبدأ كارتر الخاص بأمن الخليج العربي.

ب - قوات التدخل السريع ومهمتها في حماية أمن الخليج.

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج العربي

للشرق الاوسط أهمية عسكرية واقتصادية لا تقدر للعالم الحر فهو يحتوي على مخزون هائل من البترول الذي تستهلكه أوروبا. وفقدانه يعد كارثة. وكذلك فإن موقعه بين القارات الثلاث، يشكل المواصلات الرئيسية بين الشرق والغرب. والاهم من ذلك، إن تلك المنطقة خالية من اي دولة تابعة للاتحاد السوفيتي، أو حتى دولة عازلة" (١)

هذا ما وصف به الاميرال ردفورد رئيس هيئة الاركان الامريكية الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط.

فبدأت منطقة الخليج العربي تكتسب أهمية متزايدة على خريطة الاهتمامات العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من حيث مصادر النفط الخام المتوفرة فيها، فهي تنتج ما نسبته ٦٢٪ من مجمل انتاج النفط المتداول في التجارة العالمية، وهذه الاهمية تشكل عصب الحياة للحضارة الغربية واليابان، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. (٢) وقد بدأت استراتيجية القوى الكبرى تولى هذه المنطقة الحساسة من العالم الاهمية الخاصة. فالولايات المتحدة من جهة وجدت نفسها تمثل القوة الراسمالية الكبرى، ورأت أن من مسؤولياتها الوقوف أمام المحاولات السوفيتية للسيطرة على الخليج. فتقول صحيفة إنديا تايمز (٣) عام ١٨٩٩ "وحول الخليج العربي تتجمع العواصف السياسية المستقبلية وتدور المعركة الحقيقية للسيطرة السياسية". فمُنذ إتساع نطاق الاكتشافات النفطية، بعد الحرب العالمية الاولى، تصدر النفط

١٨٩٩

(١) جان جاك شرايبر، التحدي العالمي، بيروت، المؤسسة العالمية للنشر، ١٩٨٠. ص ٩٩.

(٢) د. غازي رابعة. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط ٦٧ - ١٩٨٧. عمان:

دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص ٦٧

(٣) المرجع السابق، ص ٦٨

قائمة الاطماع الاستعمارية في الشرق الاوسط، وارتبط تاريخ المنطقة الحديث مع تاريخ الغزو الاستعماري وجهود الدول الغربية، لضمان سيطرة مطلقة على الموارد النفطية المتفجرة.

ومما يزيد من أهمية هذه المنطقة اعتماد الدول الغربية على نفطها، حيث ان هذا النفط هو العصب الاساسي الذي تركز عليه مقومات الحياة في الدول الصناعية المتقدمة حيث يعتبر توقف الدول المصدرة للنفط عن استخراج وبيع نفطها لعائق ما، كوقوع حرب او لحظر اقتصادي او غيرها من الاسباب، يعتبر كارثة للحضارة الغربية بشكل عام، حيث ان احتياطي البترول في هذه المنطقة يشكل ما نسبته حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي.

إن المصالح الدولية في الخليج العربي يمكن ترجمتها بانها استراتيجية في ظروف الحرب، واقتصادية في ظروف السلم والحرب والهيمنة والسيطرة بابعادها السياسية. لذلك كان الخليج على مدار التاريخ يستدر لعاب الفاتحين ويحرك شهوات الطامعين، ويشير ما بين المستعمرين المنازعات والمنافسات، في وقائع حربية ومغامرات سياسية، كما كانت سواحله على موعد مع كل مغامر وقاتح وسائح وداع الى الحق ونازع كل بدعه، يستقبل هذا ليودع ذلك. لكنه في استقباله ذلك ووداعه لهذا، لم يحتفظ الا بعنصر الخير ومادة الصلح. (١)

وسيبقى كذلك يودع ذلك ويستقبل هذا، وحتى لو أنه اصبح خالياً من

(١) جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان،

الثروات الهائلة التي تشكل نقمة على اصحابها لسوء التصرف بها وعدم استغلال هذه الثروات لتصبح مصدر قوة وكبرياء لهذه الأمة العريقة، بل انها اصبحت مصدر شقاق ونزاع وخلافات حدودية بين الأشقاء أدت الى زيادة الشقاق والنزاع، حيث تعتبر هذه المنطقة من اكثر مناطق العالم نزاعاً^(١) فهناك نزاعات العراق وايران، والعراق والكويت، وعمان واليمن، وقطر والبحرين...الخ.

إن هذه المشكلات الحدودية بين الدول العربية عامة ودول الخليج العربي بصفة خاصة، التي أوجدها الاستعمار يمكن أن تحل داخل الأسرة العربية الواحدة، من خلال التفاوض والحوار والتحكيم الاقليمي والدولي، الذي يمكن أن يؤدي الى الوصول لحلول وسط واتفاقات ترضاهم جميع الاطراف، بروح من المحبه والاخوة العربية، والتي تنتهي بترسيم الحدود وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الدول مما يحقق الأزدهار لشعبها وابعادها عن دائرة الخطر في منطقة تكتسب اهمية اقتصادية واستراتيجية متميزة. وتدخل نفسها ومقدراتها ومصيرها في دائرة اهتمام صراع القوى العالمي^(٢).

فمشكلة الحدود في الخليج العربي ثارت مع تفجير البترول ولهذا فللحدود وضع خاص يختلف عن مثيله في أي مكان آخر في العالم، نظراً لما يتمتع به حوض الخليج العربي من مجموعة خصائص تجعل تميز هذا الوضع واضحاً، سواء فيما يتعلق

(١) انظر د. منصور خالد، "دور القوى الاقليمية في أمن الشرق الاوسط"، المنتدى، العدد الاول تشرين اول / اكتوبر، ١٩٨٥، ص ١٠.

(٢) انظر في موضوع المشكلات الحدودية في الخليج العربي (محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٨، ص ٢٧.

بمدى وجود مشكلة للحدود في الخليج ومدى حدتها وحجمها، أو فيما يتعلق بأسباب وجودها ومدى تأثيرها على العلاقات في المنطقة وفي العالم العربي والخارجي. فالتزاع العراقي الكويتي الذي يعود في جذوره الى سنة ١٩٢٢، حينما تم ترسيم الحدود بين البلدين من قبل ممثل الحكومة البريطانية. يمكن تفسيره بسببين: الصراع حول الحدود بين الدولتين وحقوق استخراج النفط من حقل الرميلة ورغبة العراق في تأمين منفذ له على مياه الخليج.

وقد كان استغلال الدول الكبرى لهذه المشاكل الحدودية، بحيث انها تتدخل لاثارة الخلافات بين الملوك والرؤساء العرب وفي تدخلها باسم حماية بعضهم من بعض، أو بدعوى الحيلولة دون العدوان من دولة على أراضي دولة أخرى، والتمكين للسلطان الاستعماري على الجميع.

المطلب الأول

أهمية منطقة الخليج العربي من الناحية الاستراتيجية

حوض الخليج العربي يشمل المجرى المائي للخليج والجزر المتناثرة منه والدول المطلة عليه، بشكل أو بآخر وبهذا يشمل الدول الآتية: العراق - الكويت - إيران - السعودية - البحرين - سلطنة عمان - قطر - الامارات العربية المتحدة. والخليج ذراع بحرية للمحيط الهندي تشوغل في داخل الأراضي اليابسة بحيث تقرب المسافة البرية عبر منطقة الهلال الخصيب بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ويضم هذه الذراع البحري خليجين كبيرين: خليج خارجي هو خليج عمان، وخليج داخلي هو الخليج العربي، ويصل بينهما مضيق هرمز. ويفصل هذان الخليجان بين السواحل الايرانية من جهة، والسواحل العربية من جهة اخرى.

يبلغ طول الخليج العربي حوالي ٦١٥ ميلاً وعرضه عند اقصى اجزائه اتساعاً ٢١٠ ميلاً، بينما يبلغ في اقلها اتساعاً عند بوغار هرمز ٤٠ ميلاً، وتبلغ مساحته الكلية ٩٢٥٠٠ ميل مربع، وحجم مياهه ٢٠٠٠ ميل مربع، يتفاوت عمق الخليج عند دلتا دجلة والفرات حوالي ١٢٠ قدماً لمسافة ٥٠ ميلاً من المدخل حتى الانهار. ويزداد العمق من ناحية الشاطئ الايراني عنها من ناحية الشاطئ العربي اي ان محور الاعماق في الخليج يقع قريباً من الساحل الايراني. ويمتاز الخليج بعمقه القليل (١)

وقد شهد الخليج مولد الكثير من الحضارات، وعلى مقربة من ساحله الغربي، عرفت البشرية مهدين أساسيين لشريعتين سماويتين مازالتا الضرعين اللذين يغذيان فكر الإنسان ويرهفان مشاعره، واما شماله فكان مسرح اول محاولة انسانية لاقامة المجتمع على أساس الشرائع الوضعية (٢).

ويزيد من اهمية الخليج جغرافياً وتاريخياً، انه احدى نقاط الوصل بين الشرق والغرب، وقد قامت على شواطئه المراكز العالمية للملاحة والتجارة، وكان في حركة دائمة ونشاط لايفتر، يربط بين الطرق البحرية والسبل البرية، لا تقل اهميته الاستراتيجية عن أهمية حوض البحر المتوسط. بل لقد كان ينافسه (٣)

(١) د. عبد الله الاشعل، قضايا الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨. ص ٢٠.

(٢) س.ب. مايلز. الخليج بلدانه وقبائله، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ١٩٨٣. ص ١٥.

(٣) د. قدرى قلعجي. الخليج العربي، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥، ص ٧.

فمنطقة الخليج تتمتع بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي، وتأقي هذه الأهمية من استراتيجية الموقع الجغرافي كما ذكرنا. حيث يحدها من الغرب شبه جزيرة العرب، ومن الشرق إيران، ومن الشمال العراق، ومن الجنوب خليج عمان، وتقع منطقة الخليج العربي ضمن منطقة الشرق الاوسط حيث، تشكل منطقة الخليج حلقة وصل ما بين قارات العالم القديم، آسيا وافريقيا واوروبا. الامر الذي اعطى هذا البحر أهمية مميزة على مر العصور التاريخية سواء من الناحية التاريخية او البشرية او الحضارية، وكذلك فان الخليج العربي من الممرات البحرية الهامة اذ يتحكم في مضيق هرمز الذي يعتبر من الممرات البحرية الهامة لممرات ناقلات البترول التي تنقل بترول الدول العربية الخليجية، الى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

فهذه المنطقة إذا ترتبط باستراتيجيات الدول الكبرى التي تولي المنطقة اهتماماً خاصاً، تحت تأثير دوافع ومصالح متباينة ومتعارضة. ولهذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة فقد شهدت صراعاً وتنافساً دولياً كبيراً حتى يتمكنوا من ايجاد موطئ قدم لهم في هذه المنطقة، ولا تزال تشهد هذا التنافس بين الدول الكبرى للسيطرة على موارد هذه المنطقة الاقتصادية والطبيعية والسيطرة على موقعها الجغرافي المتميز.

"فجاءت أزمة الخليج لترى فيها الدول الكبرى والصناعية، الفرصة الذهبية لاعادة تنظيم المنطقة، وفق مخططات خبيثة تتناسب مع تطلعاتها ومصالحها، على حساب تطلعات ومصالح الشعوب العربية، ولترى فيها ايضاً، الفرصة السانحة لوضع وترسيخ قواعد اللعبة الدولية وبلورة نط التعامل مع منطقتنا في العهد الجديد^(١).

(١) الكتاب الابيض، الأردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠ - اذار ١٩٩١، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ١٩٩١، وثيقة رقم

المطلب الثاني

الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

يعتبر حوض الخليج العربي بلا منازع، أكبر مستودع للطاقة في العالم، فانه من هذه الميزة يعتبر قطب الصراع في الاستراتيجية العالمية، ولاحتوائه على حقول نفطية، تحتوي احتياطياً مستقبلياً يميز دول المنطقة بثرواتها وارتباط العالم بها، وخاصة عالم الغرب الصناعي، الذي لا يمكن ان تدور مكائن مصانعه إلا بالبتروول.

وحتى مشاكل الحدود في الخليج العربي، لم تثر الا مع تفجر البترول في هذه المنطقة، ومعظم هذه المشاكل الحدودية لم تزل معلقة، ومنها مشكلة الحدود بين العراق والكويت، واستغلال حقول الرميطة التي كانت سبب تفجر أزمة الخليج.

وقد اكتشف البترول في منطقة الشرق الاوسط عام ١٩٠٨ عندما تم استخراج النفط من منطقة مسجد سليمان، وقد ازداد نطاق الاكتشافات النفطية بعد الحرب العالمية الاولى حيث تصدر النفط قائمة الاطماع الاستعمارية في الشرق الاوسط. وتحققت السيطرة الأوروبية وبعدها الأمريكية على موارد المنطقة بموجب سلسلة من الامتيازات، للتنقيب عن البترول واستخراجه وتسويقه، وتأتي اهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية للعالم، من النسبة العظمى لاحتياطي النفط العالمي في المنطقة، ففي الدول الغربية ليس هناك كميات كبيرة من البترول تكفي لحاجات الدول الصناعية لمدة غير محدودة، حيث جعل هذا الافتراض البترول عاملاً أساسياً في توازن القوى بين المعسكرين مما جعله يحظى بقسطٍ وافٍ من اهتمام السياسة الخارجية لهذه الدول، حيث دلت الدراسات الحديثة انه بينما يمكن للطاقة النووية توفير قسم من الطاقة

المولده بالوقود العادي، فانها لن تحل محل منتجات البترول، فليس هناك في المستقبل المنظور ما يشير الى انه سيكون هناك بديل عن الشرق الاوسط كمصدر للبترول بكميات تجارية، حيث يعتقد المراقبون ان احتياجات الغرب في سنة ٢٠٠٠ سترتفع الى اربعين مليون برميل يومياً حيث توفر دول الخليج منها ما يقارب ١٦ مليون برميل، ومهما يكن الامر فان الغرب سيبقى معتمداً على بترول الخليج طيلة العقود القادمة (١)

إن أهمية البترول العسكرية والاقتصادية، أمر جدي في اذهان صانعي القرارات لا سيما وأنه أصبح أمراً بديهياً. إن من يمتلك البترول يسيطر على البحار، وعلى الأجواء، وعلى البر، ومن يملك البترول فانه يسيطر على العالم اقتصادياً. فالشرق الاوسط منطقة صراع طبيعية لدول العالم الكبرى ، لأن الثروة البترولية تشكل كعب أخيل والعصب الحيوي للقوة الاقتصادية والعسكرية، للعالم الغربي، فسيطرة الحلفاء على ٨٦٪ من بترول العالم كان عاملاً مهماً في انتصارهم في الحرب العالمية الثانية. وهذه الحقيقة تجعل منطقة الخليج عين العاصفة في الاستراتيجية الدولية، اما من الوجة العسكرية فتشكل نقطة انقراض على جنوب الاتحاد السوفياتي سابقاً (٢). ولما كان البترول مادة استراتيجية من الدرجة الأولى، والوصول اليها أمر حيوي بالنسبة للدول الصناعية، هذه الدول تتنافس على تأمين احتياجاتها البترولية، فالدول الغربية مهتمة بدعم المتطلبات السياسية للدول المنتجة حفاظاً على تأمين الطاقة لها. وقد شرعت

(١) د. محمد فضة، التدخل السوفياتي في افغانستان، عمان، مطبعة كتابكم، ١٩٨٦، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٠.

فرنسا منذ ١٩٦١ بالتفاوض مع العراق للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول، وقدمت له أجهزة للمفاعلات الذرية، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة خرقاً لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المعقودة عام ١٩٦٨. كما اعتبرته تشجيعاً للعراق ليصبح دولة عسكرية قوية في الخليج، ويوسع نفوذه في دول الخليج المجاورة^(١).

فالبترول يعتبر مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات الاستراتيجية الدولية المعاصرة، والبترول كسلعة استراتيجية اولية، لا يمكن ان تضاهيه في قيمته الاقتصادية والعسكرية سلعة اولية اخرى، وانقطاعه عن دول العالم الصناعي يعني الحكم عليها بالموت الاقتصادي، ومن هنا يتبدى حرص هذه الدول المستمر على تأمين مواردها البترولية والابقاء عليها بمنأى عن التهديد، حيث ان البترول أصبح ذا أهمية استراتيجية قصوى، حيث يعتبر احد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراع القوى العالمي الدائر حول هذه المنطقة.

فنحن نرى ان الشرق الاوسط بالذات، بصفته مركز الثقل الرئيسي في الانتاج العالمي للبترول، كان واقعاً باستمرار في بؤرة اهتمامات هذه الاستراتيجية، حيث يعتبر تأمين إمداد البترول من هذه المنطقة، الهدف الاستراتيجي الأول في كل اشكال التخطيط السياسي الغربي للمنطقة في مواجهة التحديات المحتملة، تجاه هذه المنطقة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي^(٢).

(١) د. محمد فضة، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) انظر د. اسماعيل مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٧٣٩.

فلهذا ركزت الاستراتيجية الغربية في وصولها الى هذه الاهداف على عدد من الأدوات والوسائل الرئيسية التي تمثلت في (١):-

١ - التأكيد على اهمية الأحلاف والقواعد العسكرية، كأداة تطويق مباشرة لمنطقة الخليج، وتعويق دخول أية قوة الى الشرق الأوسط تهدد مصالح الغرب فيها، وازدهرت هذه الوسيلة بشكل خاص في الخمسينات امام خطر الاتحاد السوفيتي.

٢ - الاعتماد على بعض الانظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح المشتركة من الطرفين.

٣ - تدعيم الوجود الاسرائيلي في المنطقة وتكثيف طاقاته العسكرية، باعتباره خط ارتكاز رئيسي متقدم لحماية وتأمين المصالح الاقتصادية الغربية.

وفي ذلك يقول جلالة الملك الحسين في رسالة موجهة الى الرئيس العراقي صدام حسين في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ (٢):-

"ان أزمة الخليج تتمحور حول النفط، الذي تحتاجه كل الشعوب ويشكل أكثر من أي وقت مضى، أهم مرتكزات الحقبة الجديدة التي تتطلع فيها الشعوب للعيش في عالم يسوده السلام والتعاون والبناء ... وبناءً عليه فان منطقتنا العربية وفق مقاييس هذه الحقبة الجديدة، قد أصبحت ذات اهمية قصوى لهذا العالم، ليس فقط بسبب موقعها واتساع رقعتها الجغرافية وحجم سوقها التجاري، بل لمخزونها النفطي الهائل الذي يقدرُ بثلثي احتياطي النفط العالمي او يزيد. وينعكس الاهتمام العالمي بمنطقتنا على صور شتى من اهمها الحرص على استقرارها ضمن الأطر التي ترتضيها الدول الصناعية

(١) د. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٧٤٠.

(٢) الكتاب الابيض، وثيقة ٧، ص ٢.

الكبرى، ومنها محاولات التحكم في مسار نهوضها الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والعلمي والثقافي، بحيث ينسجم مع تصورات هذه الدول ومطامحها ولا يتعارض مع مطامعها، ومنها تعزيز علاقاتها مع دول الجوار من غير العرب، كي تبقى هذه الدول مصادر تهديدٍ وازعاجٍ وابتزازٍ للعرب، سواء فيما يتعلق بقدرتها على التحكم بمصادر المياه المناسبة الى الارض العربية، او فيما يتصل بقدرتها العسكرية، كما هو الحال مع اسرائيل على شن الاعتداءات المسلحة ومواصلة التوسع على حساب الارض العربية، او فيما يتصل بتطلعات بعضها للقضاء على البعد القومي العربي وحلم الامة العربية الموحدة، وتذويب الشخصية العربية المتميزة باسم الدين، او تمزيق الجسم العربي بالعمل على تجزئة المنطقة ضمن الاطر العرقية".

٤ - تشجيع الصراعات الاقليمية العربية، بهدف امتصاص الطاقات الاقتصادية والسياسية المتزايدة لهذه الدول، وشغلها عن صراعها الالم ضد تحكم المصالح والاحتكارات الاقتصادية الغربية، وهذا ما حصل في أزمة الخليج، حيث قال وزير الخارجية الاردني امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٤ ايلول سبتمبر ١٩٩٠. "انه لمن المؤسف ان نرى ان الجهود التي بذلت لحل الأزمة في بدايتها، ضمن اطارها الاقليمي، لم تعط الفرصة ولا الدعم الكافيين، بل كان هناك من عمل على تعطيلها مما ادى الى تسارع تردي الأوضاع بصورة قادت الى التصعيد المتبادل الذي زاد من تصلب المواقف، ووضع المنطقة برمتها أمام احتمالات قائمة" (١).

٥ - استغلال الدول الكبرى للمشاكل الحدودية (*) بين الدول العربية لاثارة الخلافات بينها، واستغلال هذه الخلافات للتدخل بحجة حماية بعضهم من بعض.

(١) الكتاب الابيض، مرجع سابق، وثيقة ٤، ص ٤.

(*) تعود المطالب العراقية المتكررة في ضم الكويت واعتبارها اقليماً تابعاً لها، منذ عهد الملك غازي تلك المطالب التي برزت بصورة واضحة وبشكل اكثر الحاحاً في اوائل الخمسينات، وبداية تدفق النفط، وعندما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ طالبت العراق حينها بكل دولة الكويت.

المصدر: الوثائق البريطانية لعام ١٩٦١ عرض تعليق السير انتوني نثنج، الشرق الاوسط، لندن، العدد ٤٧٨٣، ١/٢، ١٩٩٢ ص ٧. وكذلك "اخبار عربية وعالمية، الرأي" العدد ٨٠٠٩، ١٤/٧/٩٢. ص ٢٤.

فجاءت أزمة الخليج نتيجة للخلافات حول الحدود بين البلدين، وحقوق استخراج النفط من حقل الرميلة ورغبة العراق القديمة في تأمين منفذ له على مياه الخليج والذي حرم منه بسبب طريقة رسم الحدود بين البلدين، من قبل ممثل الحكومة البريطانية سنة ١٩٢٢.

ومع ذلك فإن الخلاف القائم بين الكويت والعراق لم يصل الى نقطة تحول دون المفاوضات او التسوية القضائية، ولم يكن هناك ما يمنع من التوصل الى حل سلمي لهذه الخلافات بما يتمشى مع ميثاق الامم المتحدة، الا ان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حاولوا بشتى الوسائل اخراج الأزمة من نطاقها العربي وتصعيدها واستغلالها لتحقيق مآربهم ومخططاتهم السياسية للسيطرة على هذه المنطقة.

وفي ذلك يقول جلالة الملك الحسين في خطابه بتاريخ ٦ شباط / فبراير ١٩٩١ (١) "اننا ندرك الان تمام الإدراك الدوافع الحقيقية لمصادرة حقنا العربي في معالجة قضايانا، والهيمنة على الامم المتحدة للحيلولة دون قيامها بدورها، وسد الأبواب أمام كل جهد سياسي مخلص لانهاء أزمة الخليج، ويزعم الان ان كل جهد سياسي ممكن لحل الازمة قد استنفذ خلال الشهور الخمسة التي سبقت اندلاع الحرب، وهذا غير صحيح، فلو ان حجم الجهد الذي بذل للإعداد لهذه الحرب بذل للتسوية السلمية لما وقعت هذه الكارثة فضلاً عن أن الحرب الجارية باثارها المدمرة لاتتناسب مع الغاية الانسانية لقرارات الامم المتحدة التي اتخذت بقصد إعادة الأمن والسلام لمنطقة الخليج. كما قال الملك الحسين في ٩ كانون اول/ديسمبر ١٩٩٠ امام كلية القيادة والاركان

(١) الكتاب الابيض، مرجع سابق، وثيقة ١٢، ص ٣.

العسكرية.(١) "أن ما يلفت الانتباه حقاً في أزمة الخليج هو ما أسميه بالخطر المفروض على الحوار، بسبب غياب الطرف الثالث ومنعه من الظهور، بالرغم من وصول الأزمة حافة المجابهة العسكرية المدمرة، خلافاً للمتعارف عليه دولياً والمثبت بالتجربة، بأن حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية يتطلب وجود وسيط ونجاحه في المراحل الأولى".

وقد استغلت أزمة الخليج لضرب العراق وتدميره، وان شركا قد نصب له ووقع فيه، لتدميره تحت غطاء الانتصار لدولة الكويت، وباسم الشرعية الدولية، بينما الحقيقة هي انهاء العراق وتدمير امكاناته العلمية والبشرية والمادية. حيث تم ادراك ذلك من خلال ارسال التحالف الدولي لقوات برية وبحرية وجوية كبيرة الى الاراضي السعودية، قبل صدور قرار مجلس الامن باستخدام القوة ضد العراق لاجراجه من الكويت، وان هذا شكل الخطوة الاولى لتنفيذ مخطط يهدف الى تدمير القدرات العسكرية العراقية وقدراته الصناعية حيث بدأ ذلك يتضح من خلال الحملة الاعلامية المنسقة الموجهة ضد العراق في الإعلام الغربي، قبل نشوب الأزمة بفترة طويلة، لإيجاد الانطباع بأن العراق يخطط ليصبح القوة المهيمنة في الشرق الاوسط، استعداداً لمهاجمة اسرائيل بشكل خاص والسيطرة على المنطقة، وعلى البترول فيها بوجه عام للتحكم باقتصاديات الدول الغربية. والصحيح ان القوات الامريكية التي أرسلت في الاصل للدفاع عن السعودية في حال تعرضها لهجوم عراقي، شكلت وعبئت بحيث تصبح قوة هجومية لتدمير العراق من خلال ارسال المزيد من القوات البرية والبحرية والجوية. وللأسف فقد وقع العراق في هذا الشرك والمؤامرة لتدميره وضربه، حيث وقع

(١) الكتاب الابيض، مرجع سابق، وثيقة ١٠، ص ٥.

العراق في حبال التواجد العسكري الاجنبي الضخم والمتزايد وفشلت جميع المحاولات في اقناع العراق باخذ الخطوات التي تفوت على أعداء الأمة العربية تنفيذ مخططاتها. والصحيح ان الدول العربية، ومنها مصر والسعودية ودولاً عربية أخرى، وقعت تحت ضغوط كبيرة لتدويل الأزمة، وكذلك تم افشال جميع الوسائل لحل الأزمة سلمياً حيث عارضت الحكومتان الأمريكية والبريطانية الاقتراح الفرنسي في ١٤ كانون ثاني / يناير ١٩٩١. بحل الأزمة سلمياً واتضح انهما كانتا مصممتين على تنفيذ مخططهما بتدمير العراق، وتخطي حدود التفويض المعطى لهما من هيئة الامم بتحرير الكويت.

كما لاقت المقترحات السوفياتية لوقف العمليات الحربية والقبول بالتسوية السلمية، نفس المصير، ووصفها الرئيس الامريكى جورج بوش بانها غير كافية ولا تلي مطالب الولايات المتحدة.

ان النظرة الاقليمية الضيقة لبعض الحكام العرب، وعدم الوعي السياسي الكافي لدى الشعوب العربية، والتمسك بالحدود الاستعمارية التي تشكل معظم الخلافات الحدودية بين الدول العربية، واستغلال الدول الكبرى لهذه المشاكل بين الدول العربية، هو الذي أدى الى تكين الدول الكبرى من السيطرة المطلقة على مقدرات وثروات هذه المنطقة واستغلالها، بشكل مطلق لتحقيق مصالحها ومطامعها، واستمرار سيفها مسلطاً على رؤوس العرب جميعاً، والوقوف حائلاً دون تحقيق اهدافهم الطبيعية والمشروعة.

وقد دلت على ذلك تصريحات اطراف التحالف، ودلت على ذلك مجريات الحرب بان الهدف هو تدمير العراق، واعادة ترتيب اوضاع المنطقة بشكل اخطر بكثير على الامن العربي والمستقبل العربي من اتفاقية سايكس بيكو. حيث توضع ثروات الامة ومقدراتها تحت الهيمنة الأجنبية المباشرة، وتمزيق الروابط بين أجزائها، ليسهل على هذه القوى السيطرة الكاملة على المنطقة وربطها بتطلعات ومطامع هذه القوى.

يقول جلالة الملك الحسين قبل ان تنتهي حرب الخليج "فلنتق الله، ولنتذكر بان الحال اذا استمر على ما هو عليه، فلن يجني ثماره سوى الطامعين بارضنا وثرواتنا، وفي المقدمة منهم اسرائيل، فهامي بوادر تقاسم المغانم تطفو على السطح وهانحن نسمع ونقرأ عن خطط مؤداها السيطرة على مواردنا وثرواتنا، وحرية قرارنا، وخنق آمالنا، وسلب حقوقنا. هنالك الحديث عن احلاف عسكرية ستقام وقواعد ستنشأ وقوات أجنبية ستبقى على الارض العسرية، وقيود ستفرض لتقييد تطورنا وحل للقضية الفلسطينية أعد او سيعد وفق ما يراه الاخرون، ووفق إرادة القوي المفروضة على الضعيف، ولا أخالنا نتصور ان مثل هذا الحل سيلبي الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني"^(١).

وهذا ما حصل فعلاً بعد ان وضعت حرب الخليج اوزارها، فقد دمرت آلة العراق العسكرية، وانقلب ميزان القوى في المنطقة لصالح اسرائيل على حساب القوة العربية ووقعت اتفاقية امنية بين الكويت والولايات المتحدة وبين الكويت وبريطانيا، ولا زالت القوات الاجنبية والاساطيل البحرية الامريكية تقيم في الخليج، وفرض على العراق نزع سلاحه وتدميره وبعد تدمير اسلحة العراق هاهم يتحدثون عن سوريا وليبيا والجزائر... وهامي القضية الفلسطينية اعد لها مؤتمر سلام بالشروط الاسرائيلية ووفق الرؤيا الاسرائيلية حسب المواصفات الامريكية.

المطلب الثالث

المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي

"إذا كان محتماً على الولايات المتحدة ان تدير شؤون البترول في العالم، فان عليها ان تدرك طوال الوقت بانها مطالبة بان تفعل ذلك، حتى خارج حدود سيادتها الاقليمية، وخارج قيود القانون الدولي" - اذا دعا الأمر" قال هذه العبارة جورج ايدن رئيس شركة سوكوني ماكوم احد اكبر شركات البترول الامريكية وذلك عام

(١) الكتاب الأبيض، مرجع سابق، وثيقة ١٢ ص ٦.

١٩٤٥ (١).

ويقول هارولدايكس Harold Eiks وزير الداخلية الامريكى أثناء الحرب العالمية الثانية "بدون البترول فان الولايات المتحدة الامريكية، بالشكل الذي نراه الآن، لم تكن ممكنة قط (٢).

فجميع اقوال وتصريحات المسؤولين في الادارات الامريكية المختلفة منذ عام ١٩٤٥ تنطوي على نص لايشوبه اللبس بصدد المصالح الامريكية في الشرق الاوسط او في منطقة منه على وجه الخصوص.

وتتصف مصالح الولايات المتحدة في المنطقة بكونها راسخة واساسية ومتشابكة وتأخذ بعين الاعتبار ما يلي:-

- ١ - موقع المنطقة الاستراتيجي واهميتها في الحفاظ على توازن استراتيجي دولي.
- ٢ - حاجة العالم الحيوية للنفط.
- ٣ - اهمية اقطار المنطقة في التطور والشؤون المالية الدولية، فضلاً عن كونها اسواقاً للبضائع والتكنولوجيا الامريكية.

وجاء في تقرير رفعه البنتاغون الى الرئيس الامريكى كارتر، في شباط / فبراير ١٩٨٠ "على ان انتقال ميدان الصدام العسكري الى الخليج هو، بطبيعة الحال، النفط الذي سيشكل في السنوات الباقية من القرن الحالي اهم خامة استراتيجية للدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (٣).

(١) محمد حسين هيكل، "حرب الخليج .. اوهام القوة والنصر": مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٠٠. وكذلك د. كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠، ص ٤٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٣) د. زهير شاكر. السياسة الامريكية في الخليج العربي، لبنان، مطابع شركة تكنوبرس، ١٩٨٢، ص ١٦.

وتتلور هذه الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج من خلال عدد من الحقائق التالية:-
أولها: أن النفط سوف يظل يحتل في المستقبل المنظور المرتبة الأولى من مصادر الطاقة في العالم، فالبتروول سلعة حيوية لاستمرار الحياة سواء في السلم او في الحرب.
الحقيقة الثانية: ان الولايات المتحدة المستهلك الاوول للطاقة في العالم، تعتمد وسوف تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورد من الخارج الى جانب انتاجها المحلي الكبير.
الحقيقة الثالثة: ان منطقة الخليج باعتبارها المنطقة الأهم في انتاج النفط العالمي حالياً ومستقبلاً، تمثل أهم مصادر توفير واردات النفط الامريكية^(١) وقد دلت الدراسات على ان المخزون العالمي من النفط، أقل مما كان مقدراً ولكن لا يكفي سد حاجة العالم بمعدلاته الاستهلاكية الحالية الا فترة ٢٠-٢٥ سنة فقط. وبعض البدائل غير اقتصادية وبعض البدائل أثبت أنه غير فعال وبعضها غير مأمون كالطاقة النووية.

ومن ثم فان النفط سيظل يساهم بحوالي ٧٢٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، ولهذا ومن نتائج الطلب المتسارع على البتروول، مع غياب بدائله واستهلاكه والتسابق على موارده، فإن أسعاره معرضة للزيادة، حيث اظهرت ذلك دراسة قامت بها وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ونشرت نتائجها سنة ١٩٨٨. واكدت ان انتاج دول اوبك الذي بلغ حجم صادراته في اليوم ١٧ مليون برميل لا بد ان يصل في سنة ١٩٩٠ الى ٢٤ - ٢٦ مليون برميل في اليوم والسبب في الزيادة هو زيادة الطلب مع انخفاض نزول مستويات بحر الشمال. كما ان اسعار البتروول سترتفع الى ٣٦ دولار للبرميل قبل حلول عام ١٩٩٥ ومع حلول عام ٢٠٠٠ سترتفع الى ٧٥ دولار للبرميل ومع سنة ٢٠١٠ لا بد ان يرتفع سعر البتروول الى ١١٠ دولارات للبرميل الواحد. وهذه كلها زيادات تشكل عبء على اقتصاديات العالم، صعب ان

(١) مجموعة باحثين. السياسة الامريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٧٥.

عربي فهي قوة لكل العرب وضد اعدائهم، ومن أجل مستقبلهم مما يناقض المصلحة الامريكية. وقد وضعت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش خطة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وحددت فترة زمنية مدتها عشر سنوات لفرض هيمنتها الكاملة على هاتين المنطقتين، وهناك مذكرة هامة رفعها احد خبراء الاستراتيجية الامريكية^(١) ويدعى (لوكن مان) في شهر يونيو ١٩٩٠ حول مفهوم الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، أشار فيها إلى أن النظام الدولي الجديد وماتجه اليه اوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة، وكذلك بوادر التعاون الاقتصادي مع الدول الاوروبية واليابان، وكل القوى الاقتصادية الاخرى وانشغال الاتحاد السوفيتي في اوضاعه، يجعلنا نفكر في مفهوم جديد للأستراتيجية الامريكية في المنطقة، فنحن امام حقبة عالمية جديدة، وامام نظام دولي متغير يسيطر فيه المفهوم الاقتصادي والقوة الاقتصادية على ماعداها من المفاهيم، ويضيف ان من يسيطر على زمام الحركات الاقتصادية سيسيطر على زمام القوة الدولية الفعلية، فالدول الاوروبية لم تعد في حاجة الى الحماية العسكرية الامريكية.

ويقول هذا الخبير الاستراتيجي^(٢)، "نحن قوة عسكرية ترهب الجميع ولكننا لسنا بالقوة الاقتصادية الكافية، فنحن نعاني من عجز في ميزان مدفوعاتنا، وتزايد مشاكل البطالة في اقتصادنا، وتزايد مصاعبنا الاقتصادية عاماً بعد عام ... وهذا يعني صراحة اننا في العقود القادمة، لن نكون الا تابعين اقتصادياً للدول الاوروبية واليابان... اننا في العقود القادمة سنتلقى المساعدات الاقتصادية من هذه الدول... فما علينا الا ان نقوم

(١) عمود بكري. جريمة امريكا في الخليج - الاسرار الكاملة، ط٣، القاهرة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع،

اغسطس، ١٩٩١، ص ١١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٦.

بدور (البوليس غير المؤدب) من اجل الحصول على المساعدات الاقتصادية، ان هناك العديد من حلفائنا وغيرهم، يتمنون ان توهن قوتنا وان يسيطروا على زمام القوة في النظام الدولي الجديد، ويضيف انه ازاء هذه المخاطر الجمة التي سوف نتعرض لها في العقود القادمة علينا، ان نبحث عن الوسيلة الضرورية واللازمة لتقوية أسس اقتصادنا، بما يمكننا من القيام بدور القائد الاقتصادي والعسكري في العقود القادمة لكل دول العالم. ان منطقة الشرق الاوسط، وخاصة المنطقة الخليجية هي المرشحة الاولى لأن تكون العنصر الاساسي في اعطاء اية قوة اقتصادية المعول الاساسي والحقيقي من عناصر القوة. فهذه القوة الاقتصادية الوليدة لن تستطيع ان تحقق قوتها، دون الاعتماد على نفط الشرق الاوسط ومن يسيطر على هذا النفط، يسيطر على مصادر القوة الاقتصادية في العقود القادمة.

ويجمع الخبراء الاستراتيجيون الامريكان (١) ان استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية، يجب ان تنطلق من سيطرة كاملة وفعلية على موارد النفط الخليجية، وعلى التأهيل العسكري لدول المنطقة، وعلى الدور السياسي الرائد الذي، يجب ان تلعبه لتوفير الاستقرار والامن لهم...مع التأكيد على ان وجود اسرائيل واعطائها الامن اللازم في مواجهة الدول العربية، يجب أن يعد أحد الاسباب الرئيسية في تنفيذ هذه الاستراتيجية في العقود القادمة... ويقولون وإذا ما سيطرنا على موارد النفط على هذا النحو، فاننا سنجد الدول الاوروبية واليابان واي قوة اقتصادية اخرى في العالم ان تكون تابعة

(١) محمود بكري، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٨.

لنا، وما دمنا ملكنا زمام المحرك الاقتصادي العالمي في العقود القادمة، فأننا بالطبع سنملك القوة الاقتصادية اللازمة، وإن استراتيجيتنا يجب أن تعتمد على اصدقائنا في المنطقة، وإذا ما فشلنا في أن نتعاون مع اصدقائنا، من بعض الحكام في المنطقة العربية، فعلياً أن نلجأ إلى تدعيم الاضطرابات المحلية في داخل الدول التي يحكمها حكام راديكاليون. وتدعيم الفئات الانفصالية في هذه البلدان، حيث أن صالحنا أن ينشغل هؤلاء الحكام بمواجهة الاضطرابات الداخلية والفئات الانفصالية، بدلاً من انشغالهم بمواجهة سياستنا وتهديد أمن اصدقائنا في المنطقة. وإذا ما فشلنا في ذلك فعلياً أن نبحث عن الوسائل اللازمة والضرورية للتخلص من هؤلاء الحكام، وذلك لن يكون إلا بتوريط هؤلاء الحكام الراديكاليين في (*) سياسات خاطئة لتمس أمن الدول المجاورة أو الدول غير المجاورة، مما يهدد الاستقرار في المنطقة.

(*) هذا ما حصل في اللقاء الذي تم بين الرئيس العراقي صدام حسين والسفيرة الامريكية في بغداد ابريل غلاسي في ٢٥ تموز ١٩٩٠. قبل اسبوع من الاجتياح العراقي للكويت، حينما اعطت السفارة الضوء الاخضر للرئيس العراقي بشأن الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، بقولها للرئيس العراقي في هذا الشأن، "نحن لائلك اراء محددة فيما يتعلق بالصراعات العربية، مثل نزاعكم الحدودي مع الكويت، وهذه القضية لا تهمننا كامريكين. ونأمل ان تسووا القضية بالوسائل الصالحة".

المصدر: بيارسالينجر، اريك لوران. حرب الخليج الملف السري، ط1 باريس، اوليفية، اوربان، شباط ١٩٩١، ص

المبحث الثاني

الدفاع عن منطقة الخليج العربي

من منطلق الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية لمنطقة الخليج او للمصالح الامريكية الهامة في المنطقة، طورت السياسة الامريكية في الخليج عدداً من الممارسات بهدف حماية مصالحها وتحقيق اهدافها وتبلورت هذه الاهداف بدعم القوى الاقليمية الصديقة للولايات المتحدة ودعم الوجود الاسرائيلي (١) الدائم في المنطقة وتطوير امكانيات التدخل العسكري المباشر فيها، واهتمت السياسة الامريكية بانشاء القواعد العسكرية والحصول على التسهيلات البحرية في منطقة الخليج كاداة لتأمين مصالحها وتحقيق اهدافها، حيث كان اول وجود عسكري امريكي في قاعدة الجفير عام ١٩٤٩.

وقد مرت بالمنطقة عدة احداث ادت الى بلورة نمط جديد من السياسات الامريكية تجاه الخليج، وهي مشروعات التدخل العسكري المباشر، ومن هذه الاحداث حرب تشرين اول / اكتوبر ١٩٧٣ وما رافقها من حظر نفطي من الدول العربية، وكذلك سقوط نظام الشاه في ايران في شباط / فبراير ١٩٧٩. وبالتالي سقوط أهم أعمدة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مما ادى الى تغير عميق في حجم الضغط الامريكي ونوعيته في الخليج، اضافة الى التدخل السوفيتي في افغانستان في ١٩٧٩. واحداث المسجد الحرام في مكة في ٢٠ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٩. واندلاع الحرب العراقية الايرانية في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ (٢) كل هذه المتغيرات اعطت الاستراتيجية الامريكية في الخليج ملامح جديدة بتطوير امكانيات التدخل المباشر.

(١) بخصوص علاقة اسرائيل في حرب الخليج انظر غريس هاليل " اسرار جديدة حول علاقة اسرائيل بالصراع العراقي الامريكي " صحيفة الدستور العدد ٦٨٩٦، ٩١/١١/٦ ص ١٦. والعدد ٦٧٠٠، ٩١/١١/١٠ والعدد ٨٦٩٣، ٩١/١١/٣ ص ١٣، ١٤. والعدد ٨٧٠٣، ٩١/١١/٣١، ص ٢١.

(٢) وجيه راضي، امريكا تغزو الخليج، بيروت، دار الجليل، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩١، ص ١١ وما بعدها.

على ان صيغة التدخل العسكري المباشر لم تقتصر على اعطائها اطاراً فكرياً جديداً، واولوية اعلى او توسيع نطاقها في العمل، وانما احيطت بمبررات جديدة لاستخدام القوة في هذه المنطقة سواء ضد الدول المنتجة للنفط" او لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها دول الخليج والتي تشمل العدوان الداخلي والخارجي. واخلال موازين القوى في المنطقة لصالح دولة معينة، كأن تقوم دولة راديكالية بهجوم على دوله منتجة للنفط ومصنفة بانها صديقة، ويس هذا الاخلال المصالح الحيوية الامريكية في المنطقة.

من هنا فان التصور الامركي لامن الخليج ينطلق من ان القضية الرئيسية بالنسبة الى الولايات المتحدة هي النفط واستمرار ضخه من ناحية، واستمرار منطقة الخليج كسوق هائلة للمنتوجات والمعدات الامريكية، وعلى الارجح ان الولايات المتحدة لن تتدخل لحماية نظام بعينه او تحقيقاً للشرعية الدولية، ما دام ذلك لن يؤثر على استمرار ضخ النفط اليها. ونتيجة لهذا التصور الامركي لامن الخليج والذي تسوده النظرة العسكرية فإن الخليج يبدو الآن قاعدة عسكرية امريكية ومحاطاً بالقواعد والتسهيلات العسكرية كجزيرة ديبجوغارسيا، ومصيرة*، وبربرة، وانجرك وغيرها (١) وهكذا فان المفهوم الامركي لامن الخليج يؤدي في التحليل الاخير الى الاعتماد على دولة عظمى لتحقيق الامن، وعزله عن مجمل تفاعلات المنطقة العربية، وزيادة التكامل والاندماج مع الولايات المتحدة.

(*) مصيره: جزيرة عمانية ذات موقع استراتيجي تبعد ٦٥ كم عن مضيق هرمز، وتعتبر قاعدة اساسية للاسطول السابع الامركي، وتساهم في التحكم بمنطقة الخليج باكملها وتم الاتفاق عام ١٩٧٧ بين الرئيس الامركي جيرالد فورد والسلطان العماني قابوس، على ان تسمح بموجها عمان للأمريكين في استعمال الجزر التابعة لسلطنة عمان.

(١) محمد حسنين هيكل. "حرب الخليج، اوام القوتة والنصر"، جريدة الرأي، الحلقة الثانية، العدد ٧٩٠٧، ٢٨/٣/٩٢. ص ٢٢.

وبدلل على هذه الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج دراسة اعدھا احد مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية ويدعى كوليز Collize أن استخدام القوة المسلحة في تأمين نبط الخليج هو في حال تعرضها لتهديد حقيقي لامنها واستقرارها وبهذه الحالة فان الولايات المتحدة امام احتمالين كما تقول الدراسة (٢)

الأول: هو الا تطلب هذه الدول التدخل العسكري الامريكي.

الثاني: طلب التدخل العسكري الامريكي.

في حال الاحتمال الاول الذي لن يكون الا بسبب قيام احدى الدول في المنطقة - ورشحت الدولة العراق - بهجوم عسكري مباشر على احدى الدول الخليجية، فان مسألة التدخل العسكري تكون أمراً واجباً وحتمياً.

وفي حال احتمال عدم طلب المساعدة من الولايات المتحدة،

يجب السعي الى اقناع هذه الدول او اجبارها ان لم تقنع، بطلب المساعدة العسكرية الامريكية. واذا ما فشلت الولايات المتحدة في اقناع او اجبار هذه الدول على الطلب الرسمي والعلني بالمساعدة العسكرية الامريكية فان على الولايات المتحدة ان تتحرك عسكرياً للاستيلاء المباشر على حقول النفط في هذه المنطقة، لتأمين حقول النفط في هذه المنطقة وفي وصول الامدادات النفطية الى كل دول العالم، وتضيف الدراسة قائلة يجب على الولايات المتحدة ان تكون مقتنعة، بان حقول نبط الخليج ليست ملكاً للدول الخليجية فقط، وانما هي ملك الثورة التكنولوجية والعلمية التي تنتشر في الولايات المتحدة وبلدان اوربا المتقدمة. كما تقول الدراسة ان نبط الخليج لا يهتم حكام الخليج الا بالقدر الذي يجعلهم اثرياء وانما يهتم الولايات المتحدة بالقدر الذي تشغل به مصانعها وبنائها ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية، ان نبط الخليج هو الذي يجعلنا نتغلب على عوائقنا الاقتصادية العسكرية، و ما دامت الدول الخليجية قد ابت ان تستجيب لنا في ان تطلب المساعدة العسكرية الامريكية المباشرة، فاننا لن نبقي على هؤلاء الحكام او نحافظ عليهم، وسنجعل الدول التي تعتدي

(١) محمود بكري، مرجع سابق، ص ١٢٢.

على أمنهم من حقها ان تحتل اراضيهم وثرواتهم. ولكن لا يحق لهذه الدول ان تمس او تقترب من أي بئر من ابار النفط الموجود في المنطقة. ويمكن ان نعقد اتفاقاً مع هذه الدولة المعتدية على اساس ان الاراضي لهم، والنفط لنا. مع اعطاء هذه الدوله المعتدية بعض النسب من انتاج هذه الأبار، بشرط الا تؤثر هذه النسبة على المجموع الكلي الذي نحتاجه من النفط. (١)

وجاءت أزمة الخليج التي تتمحور حول النفط، الذي تحتاجه كل الشعوب وبشكل اكثر من اي وقت مضى، لترى فيها الدول الصناعية الكبرى الفرصة الذهبية لاعادة تنظيم المنطقة وفق مخططات تتناسب مع مصالحها وتطلعاتها، ويوضح الخرص على استقرار هذه المنطقة ضمن الاطر التي ترضيها هذه الدول.

ووفقاً لأهمية المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية، ترى الاستراتيجية الامريكية ان مصادر الخطورة والتهديد تستلزم التدخل العسكري، وثمة ثلاث احتمالات تستلزم هذا التدخل حسب رأي خبراء الاستراتيجية الامريكية (٢).

- ١ - سيطرة بعض الجماعات او المتمردين على مضيق هرمز.
- ٢ - تخريب مقصود لحقول النفط في السعودية والكويت او دول الخليج الاخرى.
- ٣ - قيام نزاع مسلح بين العراق والكويت او العراق والسعودية.

وقد ركزت الدراسات الامريكية على الاحتمال الاخير ومنها دراسة كوليز Colize لعام ١٩٨٨، وافترضت وضع استراتيجية مرحلية تبين اسس سيناريوهات التدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على مايلي:-

- ١ - زيادة حجم الوجود العسكري الامريكي في الخليج بالشكل الذي يتيح مواجهة الحالات الطارئة من تهديد امن الدول الخليجية.

(١) محمود بكري، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٣.

٢ - تنظيم خطة لنقل القوات الامريكية بسرعة فائقة في اوقات الازمات.
٣ - زيادة حجم القوة البحرية في الخليج، والعمل على ان تكون القوات الأمريكية في الخليج متنوعة، حيث تشمل حاملات طائرات متقدمة وقوات مارينز كافية، لمواجهة الاعمال العدوانية لدول الخليج، إضافة إلى زيادة حجم قوة الحاملات الحربية الامريكية، لتصل إلى اكثر من ٢٠ حاملة.

٤ - اقناع السعودية والدول الاخرى في منطقة الخليج بإنشاء قواعد عسكرية جديدة، تستطيع القوات الامريكية من خلالها تأدية مهامها بكفاءة قتاليه عالية ضد العراق، أو غيرها من الدول التي تهدد أمن منطقة الخليج، وكذلك انشاء مخازن عسكرية للمعدات والاسلحة الأمريكية في هذه الدول، حيث يمكن استخدامها اثناء عمليات القتال المباشر ضد العراق او غيرها من الدول التي تهدد امن الخليج.

ففي أزمة الخليج كانت الحرب المسلحة خياراً مطروحاً طول الوقت كملجأً أخير لحماية الكنز الأسطوري الذي يمثله البترول العربي، وهو الطاقة التي صنعت القرن العشرين والتي سوف تتحكم في القرن الواحد والعشرين، اذا لم يحدث اختراق علمي لم يتمكن منه أحد حتى الآن، ولهذا فمذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى الكنز العربي وتسيطر عليه وتربط مستقبلها بتأمينه فان القوة العسكرية، لا بد لها أن تصبح عنصراً هاماً من عناصر السياسة الامريكية في الشرق الاوسط^(١)
وقد حددت الدراسة التي وضعها كوليز سبل المواجهة في حال احتمال قيام غزو العراق للكويت أو السعودية بما يلي:-

- ١ - قيام الطائرات الامريكية بضرب بغداد والمدن الرئيسية في العراق.
- ٢ - تحرك الاساطيل البحرية بمحاذاة الكويت، لضرب القوات العراقية في الكويت.

(١) محمد حسنين هيكل "حرب الخليج... اوهام القوة والنصر" صحيفة الراي، العدد ٧٩١١، الحلقة السابعة، ١

٣ - انطلاق الطائرات الامريكية من الاراضي السعودية.
٤ - التصدي للصواريخ العراقية بصواريخ دفاعية امريكية.
٥ - انطلاق بعض الطائرات الامريكية، بمحاذاة ساحل البحر الاحمر وتحديداً من الاراضي الاسرائيلية.

٦ - حماية بقية الدول الخليجية ومضيق هرمز، من خلال الاساطيل البحرية. وهي تعتمد في معركتها اعتماداً اساسياً على الطائرات والصواريخ والاساطيل البحرية الامريكية، ومشاة البحرية الامريكية ومشاة القوات الامريكية الاخرى. (١)
ومن الجدير بالذكر ان المتتبع لأحداث الخليج منذ بدايتها، يرى أن أسس الخطة التي وضعها كوليز Colize في عام ١٩٧٩. قد طبقت بالكامل من قبل الولايات المتحدة ونفذتها القوات الامريكية خلال حربها ضد العراق في يناير/فبراير ١٩٩١م، حيث تم زيادة التواجد العسكري الامريكي وقواته البحرية والجوية، كما قامت الولايات المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج بتحويل اراضي السعودية والكويت واسرائيل الى مخازن لاسلحتها ومعداتها. فالولايات المتحدة هي زعيمة المعسكر الغربي، وهي الدولة الوحيدة المؤهلة لان تضمن وصول امدادات النفط الى جميع الدول الاوروبية الغربية، وان تخليها عن هذا الدور سيؤدي تخلي الولايات المتحدة عن زعامة المعسكر الغربي.

وفي تقرير للجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الامريكي عام ١٩٧٩، حيث جاء في هذا التقرير "انه اذا قلنا اننا سنستغني عن نפט الخليج ... فاننا نعني بصراحة اننا لا نريد اقتصاداً متقدماً في بلادنا، ولا نريد مؤسسة عسكرية قوية تستطيع ان تقود هذا العالم...وان زعامتنا لهذا العالم امر لا يجب ان يكون محلاً للنقاش سواء فيما بيننا، او فيما بيننا وبين دول العالم" (٢).

(١) محمود بكري، مرجع سابق، ص ١٢٣. وكذلك انظر نظام شرابي، امريكا والعرب، السياسة الامريكية في

الوطن العربي في القرن العشرين، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ص ٦٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٤.

وفي تقييمها للنزاع العراقي الايراني، قالت بعثة برادلي (١) في التقرير الذي اعدته اثر زيارتها لمنطقة الخليج للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، حول كافة العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة، وأثر هذه العوامل على النفط، وعلى امتداد وترسيخ النفوذ الامريكي في المنطقة خلال عشرين عاماً من (١٩٨١ - ٢٠٠٠) وكيفية مواجهة الاحتمالات الطارئة التي يتوقع حدوثها في المنطقة، اوضح التقرير بهذا الخصوص انه ليس من صالح الولايات المتحدة ان يحقق أي من الطرفين انتصاراً على الطرف الآخر في هذه الحرب، وان من المصلحة ان تعمل الولايات المتحدة على تحقيق هذا الهدف من خلال امداد الدولتين بالاسلحة التي تحتاجانها، لتكافأ القوتان حيث سيجعل ذلك الدول الخليجية تفكر جدياً في حماية مصالحها الامنية تحوفاً من اي من الدولتين، وأن حماية المصالح الامنية لها سيجعلها وثيقة الصلة بنا، اما عدم التكافؤ فان نتائجه ستكون كما يلي:-

اذا مال الميزان العسكري لصالح ايران وحقت النصر في هذه الحرب، فتكون ايران عامل توتر وقلق في المنطقة مما سيؤثر على إمداد الولايات المتحدة بالنفط، ففي هذه الحالة على الولايات المتحدة التدخل العسكري لإلحاق الهزيمة العسكرية الكبرى في ايران واجبارها على عدم التدخل في الشؤون الخليجية، ويتطلب ذلك نقل قوات وامدادات عسكرية كبيرة للمنطقة.

اما اذا مال الميزان العسكري لصالح العراق (٢) وانتصرت عسكرياً في الحرب على ايران فان القيادة العراقية ستفرض قوتها العسكرية على دول المنطقة، وخاصة السعودية والكويت، ومن ثم ستلزم الدول الخليجية باتباع سياسات معينة.. ستتعارض ولا شك مع المصلحة الامنية الامريكية العليا على أنه ليس من مصلحة

(١) محمود بكري، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) راجع في ذلك مجموعة باحثين "الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية المصالح والسياسات الامريكية في

الولايات المتحدة قيام اية دولة عسكرية قوية في المنطقة، حيث أن الصراعات الاقليمية في المنطقة متكررة، وان هدف الولايات المتحدة تحقيق الاستقرار في المنطقة للحفاظ على مصالحها..إلا ان الصراعات الاقليمية هي في صالح الولايات المتحدة اذا ما بعدت هذه الصراعات الاقليمية عن التأثير على استقرار الدول الخليجية.. ولكن اذا امتدت هذه الصراعات الاقليمية الى الدول الخليجية فانه يجب مباشرة التدخل العسكري الحاسم لردع اي دولة من دول المنطقة تفكر في تهديد امن الدول الخليجية، اما إذا انتقل الصراع العسكري مباشرة بين احدى الدول الاقليمية في المنطقة واحدى الدول الخليجية، فان الحاجة الى التدخل العسكري تكون امراً بديهياً ومؤكدأ...طلما ان ذلك سيؤثر على المصالح الاقتصادية الامريكية، وأن السبيل الوحيد لفرض السيطرة الأمريكية على موارد النفط الخليجية هو من خلال عقد اتفاق مع هذه الدول...تتولى فيه الولايات المتحدة توفير الحماية الامنية للانظمة فيها، مقابل موافقة هذه الدول في مشاركة الولايات المتحدة في السيطرة على موارد الانتاج النفطي، وهذا الاتفاق - يجب ان تخلق له الظروف الملائمة من خلال ابراز مهددات امن حقيقية لتهديد امن هذه الدول وامن استقرارها حتى تسعى هذه الدول الى عقد اتفاقات مع الولايات المتحدة^(١).

وقد حددت لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الامريكي عام ١٩٨١ سبل مواجهة اية محاولة عراقية لسط نفوذها على المنطقة. حيث أن من الضروري جداً عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من الاهداف العراقية، وضرورة تحجيم نفوذها السياسي والاقتصادي تحديداً. ومنع امتداد النفوذ العراقي الى داخل منظمة الاوبك، واكدت على ضرورة انشغال العراق في صراعات خارجية حتى لا تتاج له الفرصة الكافية لتحقيق أي من أهدافه، وحيث ان العراق خرج منتصراً من حربه مع ايران فقد تم طرح الاحتمالات التالية^(٢):-

(١) محمود بكري، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٦.

- ١ - ان خروج العراق منتصراً سيمثل زيادة في اسهمه السياسية والاقتصادية في المنطقة، ومن ثم يكون عامل خطر وتهديد على جميع الدول الخليجية المجاورة.
- ٢ - سيفرض العراق سياسات معينة على دول الخليج لاتباعها، وستقوم هذه الدول بتنفيذ السياسة العراقية حفاظاً على أمنها واستقرارها الداخلي.
- ٣ - اذا لم تتحرك الولايات المتحدة سريعاً...فان مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ستكون معرضة للخطر طوال هذه الفترة.
- ٤ - ضرورة ان تعتمد الحطة الامريكية على بذر الشقاق في العلاقات الخليجية العراقية، مما سيؤدي الى زيادة اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة في حمايتها أمنياً، وتوفير اسس الاستقرار الداخلي في هذه البلدان.(١)
- ٥ - تطوير بذور الشقاق سيزيد من احتمال لجوء العراق الى استخدام القوة العسكرية ضد اي من البلدان الخليجية امر وارد.
- ٦ - التدخل العسكري الحاسم ضد العراق عسكرياً هو الحل الوحيد الذي يمكن قبوله اذا ما حدث التدخل العسكري العراقي.
- ٧ - التدخل العسكري الامريكي سيقضي تماماً على كل المخاطر والتهديدات الامنية والاقتصادية العراقية لمصالح وأمن امريكا وحلفائها.
- ٨ - البحث عن الصيغة الامنية الملائمة، لضمان السيطرة الامريكية على منابع النفط حتى عام (٢٠١٠)، وبهذا الخصوص أعلن القائد الامريكي في الخليج نورمان شوارسكوف في مارس/اذار ١٩٩١ ان بلاده على وشك التوصل الى اتفاق مع دول المنطقة، بشأن انشاء مقر قيادة دائم لقواتها في الخليج واوضح ان هذا المقرر لن يتضمن قوات ارضية ولكن قوات جوية وبحرية ومشاه واساطيل تخصص للقيام بمهام قتالية في منطقة الخليج دفاعاً عن دولها اذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

(١) انظر كذلك نهاد القادري "أمن النفط...والابتزاز" مجلة سوراقيا، Sourakia لندن، العدد ٤٣٤، السنة

وجدير بالذكر ان احتفاظ الولايات المتحدة بتواجد عسكري دائم في منطقة الخليج، يعد من الاهداف الاستراتيجية التي سعت إلى تحقيقه الولايات المتحدة على مدى نصف القرن، منذ الخمسينات وقد اسهمت احداث الخليج في تمكين الولايات المتحدة من تحقيق هذا الهدف الحيوي، الذي يتيح لها حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وحماية تدفق البترول لاسواقها بنفقات مناسبة^(١)

أن أي هجوم من قبل القوات العراقية على اي من الدول الخليجية، هو في مصلحة الولايات المتحدة، شريطة أن يتم حسم الغزو العراقي العسكري مباشرة دون ابطاء وذلك حتى تتأكد الدول الخليجية من الدور الامريكي المباشر في حماية المصالح الامنية في منطقة الخليج.

وتؤكد على هذه الاهمية لمنطقة الخليج الوثيقة^(٢) التي اصدرها البيت الابيض في اذار/ مارس ١٩٩٠ بعنوان الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، وتدور موضوعاتها حول مقومات ونوعيات ومصالح الولايات المتحدة وسياساتها، خلال عقد التسعينات، وقد تضمنت هذه الوثيقة عدداً من الموضوعات المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا والتسلح المتطور باعتبارها من الأركان الرئيسية في استراتيجية الامن القومي الامريكي.

(١) اسامة المجدوب "معطيات الواقع العربي في اعقاب أزمة الخليج" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١، ص ١٠٩.

(٢) د. فوزي حسين حماد "استراتيجية الامن القومي الامريكي وانعكاساتها على حرب الخليج" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر، ١٩٩١، ص ٨٣.

ويتناول هذا التقرير اهم هذه الاستراتيجيات وانعكاسات ذلك على حرب الخليج التي جاءت كتطبيق ناجح لتلك الاستراتيجية.

ففي مجال الطاقة يقول التقرير، أن موارد الطاقة ضرورية للامن والتقدم الامريكى في تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد المعدنية للحفاظ على صحة ونمو الاقتصاد الامريكى، وتأمين فرص الازدهار الاقتصادي في الداخل والخارج، ويتركز ثلثا احتياجات النفط المؤكدة في العالم في منطقة الخليج العربي، وهذا يعني انه يجب ان تقوم الولايات المتحدة بتأمين مورد إضافي يعتمد عليه من النفط، وذي سعر تنافسي لتحقيق استجابة سريعة ومناسبة في حالة اي اضطراب شديد في موارد النفط في منطقة الشرق الاوسط. ويجب ان يتم التوصل الى مستوى مناسب من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط لدى الولايات المتحدة لحماية اقتصادها من اي اضطراب خطير في موارد النفط، فالعالم المتقدم يعتمد على موارد الطاقة من منطقة محورية مثل منطقة الشرق الاوسط يعني اهمية انسياب النفط دون اية معوقات وهذا يمثل احد المصالح الامريكية الهامة. والشرق الاوسط هو مثال حي لاقليم تستقر به المصالح الامريكية في حين تتضاءل عوامل الجذب والشد بين الشرق والغرب. (١)

من كل ما تقدم نرى ان حرب الخليج هي تطبيق متكامل لاستراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة في وضع تداخلت فيه امور الطاقة وانسياب النفط.

فحينما تعرضت موارد النفط في الكويت في ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ الى تهديد خطير من وجهة النظر الامريكية، بسبب دخول القوات العراقية للكويت، ونشوء وضع جديد يمكن ان يؤدي الى خلل كبير في توازنات القوى المحلية التي تسيطر على تلك الموارد وظهور وضع يخلق اتجاهاً جديداً في السيطرة على جانب كبير من احتياطي النفط ويمكن ان يؤدي الى معوقات في انسيابه، وطبقاً لاستراتيجية الامن القومي الامريكى تحركت الولايات المتحدة تقود تحالفاً دولياً لتصحیح ذلك الخلل.

(١) احمد شرف "مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج" مجلة الوحدة العدد ٨٤، ايلول / سبتمبر ١٩٩١،

إن أهمية انسياب النفط للولايات المتحدة في الفترة القادمة، يرتبط بزيادة اعتمادها على البترول المستورد الذي من المتوقع، أن يزداد حجمه من ٧ر٢ مليون برميل يومياً في ١٩٨٩ الى مدى يتراوح بين ١٠ر٤ - ١٤ر٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ وهي زيادة كبيرة لم يحدث لها مثيل، وقد تصل الى استيراد ثلث احتياجات الولايات المتحدة^(١).

وجاءت هذه الحرب لتتيح للولايات المتحدة، وقبل السيطرة على موارد النفط من تدمير الآلة العسكرية العراقية، التي بدأت تتصادم مع متطلبات الأمن القومي الأمريكي وخصوصاً بعد التسريع في مجال التسليح النووي.

ويمكننا ان نستخلص من كل ذلك، ازدياد أهمية وحيوية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، وبقاء احتمالات ان تظل هذه المنطقة بؤرة محتملة للتغيرات والتطورات والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي لتزيد من حساسية هذه المنطقة وأهميتها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وهذا ما اشار اليه تقرير استراتيجي للعسكرية الأمريكية، في ردهم على تخفيض الميزانية العسكرية الأمريكية، حيث اشار هذا التقرير الى وجود احتمال كبير لتدخل عسكري جديد في هذه المنطقة في الحالات التالية:-

١ - قيام نزاع عسكري بين العراق والكويت او العراق والسعودية.

٢ - نزاع بين كوريا الشمالية والجنوبية او انقلاب في اليمن او بنما.

٣ - ظهور قوة عظمى توسعية جديدة، ورشح التقرير روسيا البيضاء التي تعتبر بمثابة عدو محتمل، وانه يجب الابقاء على الاتحاد السوفيتي مفككاً^(٢)

(١) مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٦، أكتوبر، ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) جريدة الدستور العدد ٨٨٠٤، تاريخ ٢٢ شباط ١٩٩٢، ص ١٩.

أ - مبدأ كارتر الخاص بالدفاع عن الخليج العربي

كما رأينا فان منطقة الخليج تحظى باهتمام مكثف لدى القيادة السياسية والعسكرية الامريكية، فاهمية هذه المنطقة ترتفع في المقام الاول بكونها تحتوي على احتياطات هائلة من النفط، فهي اكبر واهم قاعدة للوقود وموارد الطاقة، بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية والولايات المتحدة، وبنفط الخليج يجري تزويد الاساطيل الحربية والقواعد العسكرية الامريكية في البحر المتوسط والمحيط الهندي والهادي، ولهذا تعتبر القيادة السياسية العسكرية للولايات المتحدة نجاح العمليات العسكرية في حال نشوب الحرب مرتهاً ارتهاناً مباشراً بجيازة نفط الخليج^(١) اضافة الى هذا الاعتبار الاقتصادي، فهناك عوامل اخرى تلي الاهتمام الشديد لمقرري الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وهي موقع المنطقة الاستراتيجي والعسكري على تقاطع طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية المهمة، التي تربط افريقيا بغرب اسيا، ومنطقة البحر الابيض المتوسط ببلدان المحيط الهندي، وعلى طرق نقل النفط الى الولايات المتحدة وبلدان غرب اوروبا واليابان.

وقد جاءت ذروة التخطيط الامريكي لاحتمالية التدخل العسكري المسلح في منطقة الخليج لتؤكد أهمية هذه المنطقة، حيث اخذت هذه الفكرة مزيداً من التطوير والتجديد في نداء الرئيس الأمريكي كارتر، الى الكونغرس الامريكي في ٢٣ كانون ثاني/ يناير ١٩٨٠ الذي أعلن فيه "ان محاولة اية قوة خارجية لغرض اشرافها على منطقة الخليج سوف تعتبر تطاولاً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المهمة حيويًا، وسوف يجابه هذا التطاول بكل الوسائل اللازمة بما فيها القوة العسكرية" وطبقاً لهذا المبدأ^(٢) نصبت الولايات المتحدة نفسها زعيمة لحماية

(١) ادوارد ريس، التوسع الامريكي في الخليج، موسكو، دار التقدم ١٩٨٩، ص ٤.

(٢) امين هويدي، لعبة الامم في الشرق الاوسط، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٤، ص ٧٠ وكذلك عودة

بطرس عودة. حرب الخليج من المسؤول؟، عمان، دار الفكر للنشر، ١٩٩١، ص ٢٢٧.

مصالح العالم الغربي، واعطت لنفسها الحق في حماية نفط الخليج من منابعه حتى مصابه، من أي محاولة للسيطرة عليه من أية قوة خارجية كانت أم محلية، حتى لو استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر، فهذا المبدأ أدخل الخليج العربي ضمن دائرة النفوذ الأمريكي، حيث يربط هذا المبدأ بين أمن الطاقة وأمن الخليج حيث يؤكد على ضمان استمرار تدفق النفط الى العالم الغربي بالكميات اللازمة وبالسعار المناسبة.

ولهذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تصدت لاحتلال العراق الى الكويت من منطلق اعتبارين:- اعتبار انها كانت القوة المديرة لشؤون البترول في العالم، والقوة المستهلكة لأكبر قدر منه في السلام وفي الحرب بنفس الدرجة، وعلى اعتبار ان ذلك سيعطي العراق فرصة للسيطرة الكاملة على نصف انتاج العالم من البترول اليوم وثلاثي احتياطاته المؤكدة غداً وان هذا الوضع يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة^(١) لذا فان الدفاع عن هذه المصالح، يفترض تطوير وتحديث قوات التدخل السريع، والحصول على قواعد عسكرية في المنطقة، تحت شعار التسهيلات العسكرية، كما يفترض احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بوجود عسكري مهم، بالقرب من منابع النفط وطبقاً لمبدأ كارتر فقد استخدمت الولايات المتحدة نفوذها، وحصلت على بعض التسهيلات والقواعد في الخليج اضافة الى المباني والمخازن الهائلة في معظم منطقة الخليج، والتي هي على استعداد لاستقبال آلاف الجنود حين الحاجة لها، كما قامت الولايات المتحدة بتقديم طائرات الانذار المبكر "أواكس" للسعودية، حيث ارادت من هذه الصفقة ان تبني علاقة استراتيجية دائمة تمكنها ان تلعب دوراً رئيسياً في الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط بكاملها، ودعماً لقوات التدخل السريع، حيث جلبت الولايات المتحدة الاف الامريكين لتشغيل القواعد العسكرية في السعودية، وطائرات الانذار المبكر. والصحيح ان وضع كميات من الاسلحة والمعدات تزيد عن حاجة السعودية ما هو الا ترسانة تستخدمها القوات الأمريكية عند الحاجة^(٢).

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) مجموعة بحوث مترجمة، العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، بغداد، مطبعة جامعة

ومع مجيء سنة ١٩٩٠ كانت منطقة الخليج طبقاً لهذه الاستراتيجية الامريكية، قد تعودت على سماع صوت هدير الطائرات والمدافع وانفجار القنابل الامريكية. وفي الشهور الاولى من سنة ١٩٩٠. وحتى قبل ان تبدأ أزمة الخليج في ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠، كانت القوات الامريكية وخصوصاً قوات الانتشار السريع تحت احساس مبهم بان مجال عملهم القادم، قد يكون في الشرق الاوسط. ومن المفارقات الملفتة للنظر، ان القوات الجوية الامريكية قامت في شهر يوليو / تموز ١٩٩٠ بتدريب عملي لردع هجوم قامت به احدى دول جنوب غرب اسيا، وقد سميت هذه الدولة في التدريبات بانها العراق. واثناء الاعداد للمناورة العملية التي جرت في ولاية "ساوث كارولينا" حددت قيادة المناورة ٢٧ هدفاً استراتيجياً في العراق يتعين ضربه (١)

ب - قوات التدخل السريع ومهمتها في حماية أمن الخليج

ان ترتيبات الولايات المتحدة الامريكية الأمنية تتلخص في منع اي اعتداء من الخارج، وتجهيز قوات تدخل سريع قادرة على خوض حرب تقليدية، في المنطقة، وفي اطار الاستعداد العملي لتنفيذ مشروع التدخل الامريكي المسلح في منطقة الخليج جرى في عام ١٩٨٠ تشكيل قوات الانتشار السريع، التي ضمت في قواتها ثلاث فرق برية وفرقتين من المشاة البحرية، وسبعة اجنحة من الطائرات التكتيكية، وأربعة أسراب بحرية. وبلغ عدد افراد قوات الانتشار السريع ٢٢٠ الف جندي اضافة الى ١٠٠ الف جندي احتياطي (٢).

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٥٤٥.

(٢) د. عبد المنعم سعيد علي "العوامل الخارجية في امن الشرق الاوسط" مجلة المنتدى، العدد الثاني، تشرين

وفي اذار/ مارس ١٩٨٠ اعلن البنتاغون عن تشكيل هيئة اركان قوات الانتشار السريع، التي عينت قاعدة ماكديل الجوية بولاية فلوريدا مقراً لها، وانيطت بهيئة الاركان هذه مهمات تتعلق بوضع خطط استخدام قوات الانتشار السريع، ولضمان تأهبها القتالي العالي وتحسين ادائها القتالي والميداني التكتيكي، وذلك للقيام بدورها الرئيسي كقوة رادعة رئيسية ضد السيطرة غير الغربية على مصادر البترول، اضافة الى الازمات التي يمكن استخدام هذه القوات فيها مثل هجوم سوفيتي للاستيلاء على البترول الايراني والخليجي، وحظر البترول عن الغرب ونشوء نزاعات اقليمية يتمخض عنها قطع امدادات البترول عن العالم الحر.

ومنذ كانون ثاني/ يناير ١٩٨٣ اخضعت قوات الانتشار السريع لقيادة شكلها البنتاغون خصيصاً، هي القيادة المركزية الامريكية (السنكوم) التي شمل نطاقها ١٩ دولة من كينيا الى باكستان وبالطبع الخليج العربي. حيث كانت هذه القوات في البداية موجهة تلقائياً نحو حقول النفط على حد تعبير كاسبار واينرغر^(١).

ولتأمين العمليات القتالية لقوات الانتشار السريع قام البنتاغون بتوسيع شبكة نقاط الارتكاز في المنطقة^(*) ففي عام ١٩٨٠ عقدت اتفاقية مع عمان، والصومال، وكينيا، تسمح للقوات الامريكية باستخدام القواعد العسكرية الوطنية لهذه البلدان وبناء منشآت

(١) ادوارد ريس، مرجع سابق، ص ٧٤.

(*) لم توقع حتى الآن رسمياً اتفاقية قواعد مع المملكة السعودية ولكن الولايات المتحدة تستخدم اسراب طائرات (ف ١٥) وحاملات طائرات من قواعد سعودية في حالات الطوارئ ومنها، ما يسمى C٠٣ الموجودة في تبوك وجيزان، وخميس مشيط، التي كان هدف الولايات المتحدة اخراجها من التعتم الذي يحيط بها بدواعي ظروف السياسة المحلية لدول المنطقة الى النور، معلنة ومرئية وان تنبذ هذه القواعد لكل حية عاملة. المصدر: محمد

حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢١٣، و٥٤٥.

عسكرية جديدة، ومن اجل تأمين عمليات هذه القوات القتالية في المنطقة، قام البنتاغون بتخزين معدات قتالية ووسائل مادية تقنية، حيث توجد قاعدة امريكية على جزيرة "ديغو غارسيا" (*) منها ١٨ سفينة ومستودعات تحتوي على احتياطات تكفي لأن يقوم لواء معزز من المشاة البحرية بخوض عمليات قتالية طوال ٣٠ يوماً، واخذت هذه القوات تجري مناورات سنوية تحمل اسم "النجم الساطع" حيث اجريت في عام ١٩٨٥ في اسرائيل ومصر والصومال والاردن، وكانت اضخم مناورات طوال فترة وجود قوات التدخل السريع هذه (١)، حيث كان الغرض من هذه المناورات استعراض القدرة العسكرية الامريكية واستعداد هذه القوات لحماية المصالح الحيوية الامريكية في هذه المنطقة. واكتساب خبرة في تنفيذ عمليات نقل قوات الانتشار السريع برأً وبحراً وجواً، الى المنطقة واتقان أداء هذه القوات لمهامها القتالية، والتعود على خصائص مسرح العمليات القتالية، واختبار فاعلية استخدام المعدات الحربية الامريكية العصرية في الظروف المناخية لهذه المنطقة. وانفق على احتياجات قوات الانتشار السريع خلال الفترة من ٨٤ - ١٩٨٩ ما يزيد على ١٣ر٥ مليار دولار. وتستمر بوتائر سريعة زيادة عدد الطائرات وسفن النقل العسكري اللازمة، لنقل الافراد ووسائل الاسناد المادي والفني للعمليات القتالية الى منطقة الخليج (٢) وبالرغم من تأكيد المسؤولين الامريكيين على ان الغاية من تطوير قوات الانتشار السريع، هي مواجهة التهديدات السوفيتية في منطقة الخليج. فان بعض مؤيدي قوة الانتشار السريع اعترفوا امام اللجان المتخصصة في الكونغرس من اجل الموافقة على الميزانيات الاضافية

(*) قاعدة "ديغو غارسيا" هي اكر جزر ارخييل تشاغوس الواقع في منطقة مركزية من المحيط الهندي واشترتها الحكومة البريطانية، عام ١٩٦٥ من حكومة جزيرة "موريشيوس" وتم الاتفاق في العام نفسه بين الحكومتين البريطانية والامريكية على انشاء قاعدة عسكرية مشتركة في الجزيرة، وتم عمل منشآت القاعدة التي تضم مراكز استخبارات واتصالات متطورة ومدججاً يبلغ طوله ١٢ ألف قدم قادر على استيعاب احدث الطائرات واضخمها، وحوض ملاحه كبير يستوعب اسطولاً من ٥٠ - ٦٠ قطعة بحرية ومستودعات ومخازن للوقود وغيرها من الامدادات، وتبعد حوالي ٢٧٠٠ ميل عن الخليج مما يجعل منها موقعا ممتازاً للدعم والمساندة.

وقد لعبت هذه الجزيرة دوراً مهماً في الاستراتيجية الامريكية بادارة حرب الخليج حيث انطلقت منها القاذفات الامريكية العملاقة B 52i- من اجل قصف اهداف حيوية لها في العراق.

(١) ادوارد ريس، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

لتدريب واعداد هذه القوات، بان التهديد المباشر لاستقرار منطقة الخليج، ليس من جراء هجوم سوفيتي مباشر على ابار النفط، بل هو من عدم الاستقرار الداخلي والانقلابات والنشاطات التي تحول دون تدفق النفط الى الولايات المتحدة. وهذا يعني ان الغاية الاساسية من اثناء قوة الانتشار السريع هي مواجهة حركات التحرر الوطني وتأمين الدعم المعنوي والسياسي والعسكري للأنظمة الموالية للولايات المتحدة في منطقة الخليج، حيث يقول الجنرال كيلي قائد قوة الانتشار السريع " يمكن اعتبار اي عمل يوقف تدفق النفط الى الولايات المتحدة عملاً عدوانياً.

ويؤكد ذلك ان طريقة اعداد وتدريب قوات الانتشار السريع، وطبيعة المناورات التي تجريها هذه القوات، تبين ان الغاية الاساسية منها، هي مواجهة احتمالات التغيير الداخلي والاسراع بتقديم الدعم العسكري للأنظمة الصديقة المهتدة من الداخل بفعل، عدم استقرار داخلي ليس لحماية المصالح الامريكية وحسب بل وعلى الاخص، للحفاظ على الوجود السياسي الامريكي في المنطقة من خلال كسب الدول الخليجية واقناعها بان الولايات المتحدة ستعمل ما في وسعها للحفاظ على الامن والاستقرار الاقليمي. والتدخل من اجل حماية اصدقائها وتقديم الضمانة المعنوية والسياسية والعسكرية للأنظمة القائمة. وتقوم هيكلية قوات الانتشار السريع وقدراتها على مايلي:- (١)

١ - الفرقة ٨٢ المحمولة جواً والمتواجدة في قاعدة "فورت -براغ - في ولاية نورث كارولينا، حيث يبقى ثلث عددها (١٥٢٠٠ جندي) في حالة تأهب دائم.

(١) د. زهير شاكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي - مبدأ كارتر - مطابع شركة تكنو برس، بيروت ١٩٨٢. ص

٢ - الفرقة ١٠١ المتحركة جويًا والمتواجدة في قاعدة "فورت كامبل" في ولاية كنتاكي، وتتألف كل من الفرقتين من وحدات المشاة الخفيفة التسليح دون المدرعات او المدفعية الثقيلة ، وهي مجهزة خصيصاً للعمليات الهجومية السريعة.

٣ - وحدات من مشاة البحرية المحمولة جواً.

٤ - لواء مدرع من الفرقة المدرعة الثانية في قاعدة "فورت هود".

٥ - فرقة المشاة الميكانيكية الرابعة في قاعدة "فورت كارسون".

٦ - عدة اسراب من المقاتلات والقاذفات التكتيكية التابعة لسلاح الجو.

٧ - عدد غير محدد من وحدات الدعم والمساندة والصيانة.

٨ - قاذفات استراتيجية من طراز - B 52- وتنطلق هذه الطائرات من قاعدتها في شمال داكوتا، لشن غارات على الخليج وهي قادرة على ان تنفذ بدقة قصفاً على علو مرتفع.

٩ - حاملات الطائرات المتواجدة في البحر الابيض المتوسط - الاسطول السادس - والمحيط الهندي - الاسطول السابع - كقوة مساندة.

وفي سبيل تبرير التواجد العسكري الامريكي في الخليج، وبهدف دفع الدول الخليجية الى طلب الحماية الامريكية، فان الولايات المتحدة تعمل على زيادة حدة التوتر في العلاقات بين الدول الخليجية والعراق، او العراق وايران او ايران والدول الخليجية.

وهيأت حرب الخليج للولايات المتحدة وحليفاتها من الدول الاوروبية التي ترتبط مصالحها بمنطقة الخليج لاحتوائها على ٦٠٪ من بترول العالم، هيأت لها ان تلعب دوراً رئيسياً في الترتيبات الامنية الخاصة بالمنطقة، حيث اعلن الجنرال نورمان شوارسكوف في اذار/ مارس ١٩٩١ كما ذكرنا سابقاً ان بلاده على وشك التوصل لاتفاق مع دول المنطقة، لانشاء مقر قيادة دائمة لقواتها في الخليج.

فحاولت الادارة الامريكية ان تخلق نظاماً اقليمياً جديداً للعلاقات السياسية والعسكرية،

يضمن التقليل من انفجار صراعات جديدة في المنطقة، وتمثل ذلك في دعمها لاعلان دمشق الذي يضم الدول الخليجية اضافةً الى سوريا ومصر، وبهذا وضعت الولايات المتحدة نفسها في موقف المسؤول عن امن المنطقة، واقامة توازن في المنطقة عن طريق تواجد قواتها في المنطقة. كما اعلنت المجموعة الاوروبية في ٢٣ شباط ١٩٩٢ تأكيداً على دور اسرائيل في خطة سلام امنية للشرق الاوسط. وفي ظل ظروف الوفاق الجديدة تجد الولايات المتحدة البيئة مواتيةً ومناسبةً لممارسة سياسة الهيمنة والنفوذ على مختلف مناطق العالم، وذلك لتحقيق اكبر قدر ممكن من السيطرة والتحكم في عجلة التطورات الدولية بما لا يهدد مصالحها، وتوفر القوة التقليدية الامريكية اداة مناسبة للتعامل مع هذه الاوضاع الدولية والاقليمية المحتملة، مما يتطلب توفير اقصى درجة من الكفاءة النوعية والفاعلية القتالية لمكونات هذه القوة. وهكذا كانت الحقائق في التفكير والتخطيط والتنفيذ تفرض نفسها نطاقاً من حديد يحيط بالبترول ويحميه، وكان الكنز محصناً الى درجة لا تدعو احداً الى الاقتراب منه، و كانت الصورة من حوله خطيرة وخيفة، فهذه هي الحقائق بالنسبة للمنطقة التي تكمن فيها مقادير القرن الواحد والعشرين وهوية هذا القرن الذي كان بعضهم يريد ان يجعلها هوية امريكية، خصوصاً ان كان يملك عناصر القوة اللازمة، والولايات المتحدة مؤهلة لذلك لانها القوة الاولى التي اكتشفت البترول وطوعته للانتاج، وهي القوة التي بنت نفسها ومستقبلها على وجوده، وسادت اسواقه، والاولى التي اكتشفت اكبر موارده في السعودية، وهي القوة التي استطاعت ان تمسك بمنابعه الرئيسية في العالم، واهمها منابع الخليج، وهي القوة التي وضعت الترتيبات اللازمة لحمايته. اذن فهي متسقة مع نفسها عندما تلحق القرن الامريكي الاول بقرن امريكي ثان اعتمداً على البترول خصوصاً اذا كانت الوحيدة التي تملك القدرة الكافية والجاهزة لحمايته (١).

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢١٤.

الفصل الثالث
قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج

الفصل الثالث

قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج

رغم كثرة المشاكل الاقليمية ورغم كثرة الحروب في هذه المنطقة من العالم بل وفي كل مناطق العالم. لم تأخذ أية أزمة أو أية حرب عسكرية حيزاً، ولم تعط أية أزمة هذه الاهمية من حيث عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الامن، حيث لم يسبق في التاريخ ان اتخذ مجلس الامن قرارات بهذه السرعة والحزم الصارمين، وبهذه الفترة من تاريخ الصراعات الدولية. وجاءت هذه القرارات لتؤكد الحق للقوي. وقد لعبت المصلحة دوراً مهماً في نجاح هذه القرارات وقوتها لان الظروف الدولية كانت موافقة لذلك، وهو ما عزز قدرة الولايات المتحدة في وضع واحكام تطبيق هذه القرارات. فقد وقعت احداث الخليج في بؤرة الاهتمام الدولي والاقليمي، حيث وقعت في منطقة ساخنة لها حساسيات متعددة في طبيعة الموقع الجغرافي والثروات التي تحتفظها، وثم في شكل الصراع الذي دخلت في اطرافه قوى كبرى. ولتوضيح ماسبق فقد تم تقسيم هذا الفصل الى الاقسام التالية:-

المبحث الاول: أهمية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج

المطلب الاول: أهمية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج من الناحية السياسية.

المطلب الثاني: أهمية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج من الناحية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج من الناحية القانونية.

المبحث الثاني: فاعلية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج.

أ - أنتهاء الحرب الباردة.

ب - هيمنة الولايات المتحدة وانفرادها بمجلس الامن الدولي.

ج - فاعلية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج مقارنة مع قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية

المبحث الاول

أهمية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج

في الثاني من آب ١٩٩٠ وعلى أثر احتدام الخلافات بين العراق والكويت الى درجة لم تجد معها وسائل المفاوضات بين البلدين حول مسائل تتعلق بالنزاع الحدودي والنفط والديون، على اثر ذلك قامت القوات العراقية باجتياح الكويت والسيطرة عليها، الامر الذي أدى بنفس اليوم الى انعقاد مجلس الامن الدولي بناءً على رسالتين، الاولى من الممثل الدائم للكويت في الامم المتحدة بتاريخ ٢ آب ١٩٩٠، والذي يطلب فيها عقد اجتماع فوري لمجلس الامن للنظر في الغزو العراقي للكويت(١)، والثانية من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة معبرا فيها عن طلب الولايات المتحدة وبصورة عاجله عقد اجتماع فوري لمجلس الامن في ضوء غزو القوات العراقية للكويت.(٢)وبنفس اليوم الثاني من آب ١٩٩٠. أثر جلسة لمجلس الامن أصدر المجلس قرارا يحمل الرقم (٦٦٠) يعرب فيه "أن المجلس يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت" مقررا انه يوجد خرق للسلم والامن الدوليين وفيما يتعلق بهذا الغزو، متصرفا بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة وعن ادانته للغزو العراقي للكويت طالبا من العراق ان يسحب جميع قواته دون قيد او شرط الى موقعها في ١ آب ١٩٩٠ داعيا للبدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية ومقررا الاجتماع ثانية للنظر في خطوات اخرى للامتثال لهذا القرار (٦٦٠). وصدر هذا القرار بتصويت ١٤ عضوا بما فيهم الخمسة الدائمين في المجلس وغياب اليمن.

وفي الثالث من آب بعث الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة بتصريح الناطق باسم مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية خاص بانسحاب القوات العراقية من الكويت يوم ٥ آب ١٩٩٠.(٣)

-
- مجلس الامن
مجلس الامن
مجلس الامن
- (1) S/21423 2 August 1990.
(2) S/21424 2 August 1990.
(3) S/21436 3 August 1990.

كذلك انظر "احداث الخليج المبادرات والتحركات من ١٧ تموز ١٩٩٠" المنتدى، المجلس السادس، العدد ٦٦، آذار/مارس ١٩٩١، ص ٧.

وفي السادس من آب اصدر مجلس الامن الدولي قراراً جديداً يحمل الرقم (٦٦١) حيث عبر فيه عن بالغ قلقه إزاء عدم تنفيذ قراره (٦٦٠) السابق "ومؤكداً الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق ومتصرفاً وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفق معلوماته عن استمرار "غزو العراق للكويت" والمزيد من الخسائر في الأرواح والدمار المادي، واستعداد الكويت للاحتلال وفقاً للقرار (٦٦٠) ١٩٩٠. وعن تصميمه لانتهاء الغزو والاحتلال وإعادة السيادة للكويت واستقلالها ضمن مسؤولياته للحفاظ على السلم والامن الدوليين. فقد قرر ان يمنع جميع الدول من استيراد اي من السلع والمنتجات المصدرة الى العراق والكويت، واي عمليات بيع وتوريد يقوم بها رعاياها، واية أنشطة منهم -اي العراق والكويت- ومنع توفير اية اموال لهما، مطالباً جميع الدول بالعمل بها فوراً، وفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي لمجلس الامن وتشكيل لجنة تابعة للمجلس لطلب المعلومات من الدول الاعضاء والنظر في تقارير الامين العام المتعلقة بالتنفيذ الفعلي لاحكام القرار ٦٦١ وفوراً، وحماية ممتلكات الكويت وتقديم المساعدة الى الحكومة الشرعية في الكويت، وكذلك عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال، وقد اعطى المجلس مدة ٣٠ يوماً للامين العام لتقديم تقريراً بهذا الخصوص واستثنى قرار الحظر الامدادات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية. (١) وأصدر مجلس الامن الدولي قراره الثالث بخصوص الأزمة في التاسع من آب ١٩٩٠، والذي يحمل الرقم (٦٦٢) بناءً على طلب الولايات المتحدة ودول الخليج الست معرباً فيه عن بالغ جزعه اعلان العراق اندماج الكويت التام والأبدي معه، مؤكداً على القرار السابق وبالذات الانسحاب الفوري من الكويت، وعلى تصميمه على انتهاء احتلال العراق للكويت واستعادة استقلالها وسيادتها "مقررأ ان انضم لاغياً وباطلاً تحت أية ذريعة داعياً جميع الدول والمنظمات عدم الاعتراف بذلك ومطالباً العراق بالغاء اجراءاته تلك، واضعاً ذلك كله تحت جدول اعماله لوضع حد قيد للاحتلال. (٢)

(1) S/21441 6 August 1990.

(2) S/21471 9 August 1990.

وتوالت قرارات مجلس الامن بخصوص أزمة الخليج، حيث أصدر مجلس الامن الدولي خلال الشهور الاربعة الاولى من أزمة الخليج اثني عشر قراراً تطالب العراق بالانسحاب وتفرض عليه العقوبات، وتطالبه بالتعويضات، وتهدهه باستعمال القوة اذا لم ينسحب من الكويت خلال المهلة المحددة له من قبل مجلس الامن الدولي. ففي تاريخ ١٨ آب ١٩٩٠ أقر مجلس الامن مشروع قرار يحمل الرقم ٦٦٤ الذي يطلب فيه من العراق السماح لجميع الاجانب بالمغادرة فوراً، و الغاء قرار اغلاق السفارات في الكويت حيث تم التصويت على هذا القرار من قبل جميع اعضاء مجلس الامن الخمسة عشر.

وفي ٢٥-٨-١٩٩٠ تبنى مجلس الامن القرار ٦٦٥ وموضوعه، الاعتراض على الخسائر في الارواح الناشئة عن الغزو العراقي للكويت، والسماح للسدول التي لها اساطيل في المنطقة ان تستخدم الاجراءات الضرورية حسب الظروف لتطبيق الحظر التجاري ضد العراق وبغرض احترام هذا الحظر وفقاً للفصل السابع من الميثاق. (١)

وفي جلسة مجلس الامن ٢٩٣٩ المنعقدة في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ اتخذ مجلس الامن القرار ٦٦٦ محوياً اللجنة التابعة له بموجب القرار ٦٦١ ان تقرر فيما اذا كانت هناك ظروف انسانية قد نشأت في العراق والكويت ويطلب من الامين العام ان يتلمس مدى توفر الاغذية فيها، وان تقرر اللجنة بعد تلقيها للتقرير بقرار تلبية الحاجات، ويشير بان القرار ٦٦١ لا ينطبق على اللوازم الطبية تحت اشراف الحكومة المصدرة او وكالات انسانية مناسبة. (٢) حيث تم تبني هذا القرار باغلبية ١٣ صوتاً وامتناع كوبا

(1) S/21546 16 August 1990.

(٢) صحيفة الدستور، العدد ٧٣٥٤ تاريخ ٩٠/٩/١٥ - قرار ٦٦٠.

وكذلك صحيفة الرأي، العدد رقم ٧٥١٩، تاريخ ٢٧ شباط ١٩٩١ - قرار ٦٦٥.

واليمن عن التصويت.

وهكذا توالى القرارات الصادرة من مجلس الامن بخصوص هذه الأزمة، حيث اصدر القرار ٦٦٧ بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٠ بخصوص الاعمال العدائية التي ارتكبتها العراق ضد الاماكن الدبلوماسية وموظفي السفارات في الكويت. وطلب من العراق حماية السفارات ومنتسبيها حيث تم التصويت على هذا القرار بالاجماع، وفي ٢٤/٩/١٩٩٠ تم تبني القرار ٦٦٩ المتعلق بدراسة الطلبات المقدمة للمساعدة من قبل بلدان تضررت من حظر التجارة مع العراق حتى ٣٠/١١/١٩٩٠ وهي ثمانى عشرة دولة هي بنغلادش، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، الهند، الاردن، لبنان، موريتانيا، باكستان، تونس، الفلبين، بولندا، رومانيا، سيشيل، سيرلانكا، اورغواي، فيتنام، اليمن، يوغسلافيا حيث تم تبني هذا القرار بالاجماع.

وفي ٢٥/٩/١٩٩٠ اتخذ القرار ٦٧٠ الذي يعرب فيه مجلس الامن عن تصميمه على احترام قراراته واحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من الميثاق، واعتبر فيه اجراءات العراق لاغية وباطلة، ويدعو للامتناع لقرارات مجلس الامن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد ممكن. وان عدم الامتناع ممكن ان يتبع الى اجراءات خطيرة بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الامم، ويطلب من جميع الدول ان لا تسمح لاية طائرة بان تقلع او تمر من اراضيها حاملة شحنات للعراق او الكويت عدا الاغذية في الظروف الانسانية بعد صدور اذن من اللجنة، كما يطلب احتجاز السفن العراقية التسجيل. (١) وقرار المجلس رقم ٦٧٤ في ٢٩ تشرين اول ١٩٩٠. والذي يدين عدم احترام العراق للقانون الدولي والطلب من العراق بالتوقف عن اخذ الرهائن ودعوة الدول التي لديها ادلة على سوء المعاملة ان تقدمها الى المجلس. وفي القرار ٦٧٧، تاريخ ٢٣/١١/٩٠ ادان العراق بتدمير سجلات الاحوال المدنية ومحاوله العراق احداث تغييرات ديموغرافية في تركيبة الكويت السكانية. (٢) وفي ٢٩/١١/٩٠ ويطلب من المندوب الامريكي لانعقاد مجلس الامن للنظر في حالة العراق، والكويت (٣) ضمن مشروع قرار قدمه الى اعضاء المجلس ليصدروا بذلك

(١) صحيفة الشعب، العدد ٢٨٢١ تاريخ ١٣/٢/٩١ - قرار ٦٦٧.

(٢) صحيفة الرأي، العدد ٧٣٦٦ تاريخ ٢٧/٩/٩٠ - قرار ٦٧٤.

قراراً يحمل الرقم (٦٧٨) معتمداً على رفض العراق الصارخ لقرارات مجلس الامن السابقة، وادراكاً من المجلس لواجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الامم المتحدة من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتصميماً منه على ضمان الالتزام الكامل بقراراته، وعملاً بموجب الفصل السابع من الميثاق يحول الدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت استخدام كل الوسائل اللازمة لتعزيز وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ لاعادة السلم والامن الدوليين، اذا لم يتم العراق بسحب قواته قبل ١٥ كانون ثاني/يناير ١٩٩١، وطلب المجلس من جميع الدول توفير الدعم المناسب لذلك، ويطلب من الدول المعنية اطلاع المجلس بشكل منتظم على سير العمليات التي تتخذ بموجب القرار اعلاه (١) وتم تبني هذا القرار باغلبية ١٢ صوتاً ومعارضة كوبا واليمن وامتناع الصين عن التصويت. وقد عبر وزراء خارجية المجموعة الاوروبية الاثني عشر في بيان لهم عن تأييدهم الشديد للاهداف التي حددتها قرارات مجلس الامن ذات الصلة، ويعربون عن تضامنهم طبقاً لتلك القرارات ومشاركة قواتهم في احلال الشرعية الدولية. وكذلك مع اعضاء المجتمع الدولي الاخرين. (٢)

وقد اصدر مجلس الامن الدولي بعد نشوب حرب الخليج في ١٧/١/١٩٩١ قرارات سريعة ومتلاحقة، مثلما اصدر قراراته بشأن هذه الأزمة منذ بدايتها وقبل نشوب الحرب. حيث قرر مجلس الامن في جلسة له في ١٣ شباط ١٩٩١ بناءً على رسالة

-
- | | | | | |
|-----|----------|-------------|------|----------------|
| (1) | A/451931 | 18 January | 1991 | الجمعية العامة |
| (2) | S/22225 | 14 February | 1991 | مجلس الامن |

من ممثل دول المغرب العربي، تطالب بعقد المجلس بسرعة منذ ٢٣ كانون ثاني ١٩٩١، مثلما تعامل بدون تاخير في الثاني من آب ١٩٩٠ مع الأزمة رافضين من يقول ان الوقت غير مناسب لانه لا توجد حسب قولهم اوقات غير مناسبة للعمل من اجل السلام وايقاف الحرب، وازافت الرسالة ان القرار ٦٧٨ نص على استعمال كافة الوسائل المتاحة، واذا لم يعددها فهي بلا شك كثيرة ومتنوعة، وبعضها مفصل في المادة ٤١ من الميثاق ولكنه لم ينص على اللجوء الى الحرب، ولو كان قصد ذلك لم تأخر عن اتخاذ الاجراءات الصريحة التي وردت في المواد ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧ من الميثاق، فهل يمكن الجزم بان المجلس استبعد كل وسيلة اخرى غير الحرب بما في ذلك الوسائل السلمية؟ وهو مالا يجيزه الميثاق، ولا الغاية السامية التي اسس المجلس من شأنها، بل الاخطر من ذلك ان الحرب التي شهدتها منذ السادس عشر من كانون ثاني قد شنت على العراق ومدنه ومنشآته في ارضه، ومستهدفة كيانه ووجوده بلدا وشعبا، في حين ان غرض المجلس كان تحرير الكويت. كما دعى الى عدم التغاضي عن ان لا للمجلس، ولا لاركان حربه، ولا للامين العام، يد في تفويض دولة معينة باستعمال القوة، ولا في قيادة العمليات الحربية ولا حتى الاشراف عليها كما ان المجلس لم يعقد مع اي من دول التحالف الاتفاقات التي نصت عليها، المادة ٤٣ من الميثاق ، وفي هذه الحالة فهل للمجلس من ضمان اكيد بان بعض الدول لن تتخرط في التحالف وفي العمليات الحربية الجارية من اجل مصلحة او خدمة لغايات خاصة غير تحرير الكويت؟ مطالبة المجلس في النهاية باعلان وقف فوري لاطلاق النار ولو لفترة زمنية محدده لاتاحة الفرص للسلام.

وفي اذار ١٩٩١ اقر مجلس الامن الدولي قراراً يؤكد فيه استمرار السريان الكامل المفعول واثر كافة القرارات السابقة ويطلب العراق بوقف الاعمال العدائية أو

الاستنزافية واطلاق سراح الاسرى وغيرها ويسلم بان احكام الفقرة (٢) من القرار ٦٧٨ - ١٩٩٠ ستظل سارية المفعول خلال الفترة المطلوبة لامتثال العراق لمطالب هذا القرار ويقرر ان يقوم العراق باخطار الامين العام ومجلس الامن عندما يكون قد اتخذ الاجراءات الواردة في القرار مع قراره بابقاء هذه المسألة قيد نظره لاتخاذ اللازم، واستند القرار على الفصل السابع من الميثاق والاشارة لالتزام الاعضاء بالمادة ٢٥ من الميثاق. (١)

وبعد ما يزيد على عشرين يوماً أقر مجلس الامن اشد الشروط ضد العراق حيث قبل العراق بها مع تحفظات وايضاحات، وهذا القرار يحمل الرقم ٦٨٧ ويدعو الى وقف اطلاق النار في حرب الخليج، ودعا هذا القرار الامم المتحدة الى رسم الحدود بين العراق والكويت، ودعا كذلك الى تدمير وازالة اسلحة الدمار الشامل العراقيه ووضعها تحت اشراف دولي وطالب العراق الكشف عن مواقع الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية والقيام بالتفتيش عليها. كذلك اشتمل القرار على مسؤولية العراق القانونية عن الاضرار الناجمه عن غزو الكويت، وانشاء صندوق للدعاوى وتحدد امواله من عائدات النفط العراقية. كل ذلك مع ابقاء الحظر على العراق وجعل هذه المسألة قيد النظر، وكذلك طلب هذا القرار من العراق التعهد بعدم مساندة الارهاب الدولي. (٢)

انظر حول ذلك S/22298, 1 March 1991. (1)

وكذلك جريدة الراي "يوميات العدوان الامريكى على العراق" تاريخ ١٨/١/١٩٩٢. ص ١٨.

(٢) "قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧" المتسدى، مجلد ٦، العدد ٦٨، ايار/مايو ١٩٩١. ص ١٦.

وتوالت القرارات بعد وقف اطلاق النار حيث اقر مجلس الامن مشروعاً فرنسياً يطالب العراق فيه بوقف فوري للعمليات الحربية ضد المتمردين بما في ذلك الاكرد والسماح لوكالات انسانية لتقديم المساعدة الى من يحتاجونها، ويدين قمع المتمردين ويطالب بوقفها فوراً ويدعو جميع الدول والهيئات الدولية في المشاركة بمشروع الاغاثة ويطالب من العراق التعاون. (١)

ثم اقر مجلس الامن قراراً يحمل الرقم ٦٨٩ بخصوص نشر مراقبين دوليين بين العراق والكويت في منطقة متزوعة السلاح مع كل الاجراءات التفصيلية لذلك عملاً من المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق. (٢)

وفي ١٧ نيسان ١٩٩١ اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية ان القوات الامريكية دخلت شمال العراق بسرعة للبدء في اقامة مخيمات للاجئين الاكرد ترافقها قوات بريطانية وفرنسية وغيرها (٣) مدعيه ان هذا التصرف هو لتنفيذ القرار ٦٨٨ حسب تفسيرهم ولقد رفض العراق هذا التصرف حيث دخلت القوات دون اذن منه لانشاء مناطق آمنة حسب ادعاء قوات التحالف.

(١) نص قرار ٦٨٨ صحيفة الشعب، العدد ٢١٦٣، ٩١/٤/٦.

(٢) نص قرار ٦٨٩، صحيفة الشعب، العدد ٢٨٦٨، ٩١/٤/١١.

(٣) صحيفة الشعب، العدد ٢٨٧٣، ١٩٩١/٤/١٨.

المطلب الاول

أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج من الناحية السياسية

ان الاستقرار في منطقة الخليج هام وحيوي للمصالح الغربية، ولذلك اذا كانت دول المنطقة تسعى الى المحافظه على الامن والاستقرار فيها، فان الغرب لن يدخر جهداً في توفير ذلك ضماناً لمصالحه، وايضاً للوصول الى منابع النفط والغاز والمحافظة على سلامه خطوط النفط والمواصلات سواء كانت برية أو بحرية او جوية، من اجل ضمان اهداف التبادل التجارى وحرية الحركة، وسبل الاتصال بدول المنطقة سيما الصديقه منها.

وقد كانت دول الغرب هي المساهم الاكبر في حرب الخليج، ومع ذلك فان بقاءها بعيده عن التدخل المباشر في الشؤون الداخليه لدول الخليج، يمكن ان يعزز من ضمانات سلامة مصالحها، كما انه من الواجب الاشارة الى خطورة وجود جدول اعمال آخر لهذه الدول خارج اطار قرارات الامم المتحده للاطاحه بنظام الحكم في العراق، او تدمير وتفتيت العراق، فكل هذه القضايا كانت من اهداف التحالف الدولي. ويمكن القول ان هذه الازمه جاءت لتعزيز قدرات الامم المتحده كاداه دوليه لحل النزاعات والحيلولة دون حدوث اية اعمال عدوانية، سواء في منطقة الشرق الاوسط او في مناطق أخرى من العالم، يمكن ان تجد ترحيباً عالمياً كبيراً، وان ذلك اذا كان يحقق مصالح غريبه من جانب فانه ايضاً يمثل مصالح دوليه اوسع، وقد برزت وجهة نظر تقول ان الامم المتحده قد استخدمت كاداه لفرض سياسات معينه، وخاصه السياسه الامريكيه، وان بنود ميثاق هيئة الامم المتحده تنص على تسوية النزاعات سلمياً، وان لا يكون العمل العسكرى سوى اسلوب يمكن اللجوء اليه اخيراً في حال

فشل كل الاساليب الاخرى. (١)

وجاءت هذه الازمه لتؤكد مفهوم النظام العالمي الجديد الأحادي القطبيه وان كانت هناك قوى جديدة تبرز على ساحه السياسة الدولييه، وهي اوروبا عام ١٩٩٢، والمانيا بعد توحيدها واليابان كقوه اقتصاديه عملاقه.

فقد حققت الولايات المتحده وبريطانيا مكاسب عديده نتيجة هذه الازمه، وذلك بالنظر الى مخصصات الانفاق العسكري وما ينبغي توفيره في ترتيبات الامن الجديده في المنطقه، وقد كانت الحرب فرصه للتخلص من بعض الاسلحه والمعدات التقليديه، كما انها كانت مناسبه للكشف عن مدى اهمية الاسلحه الحديثه المتطوره ذات التقنيه التكنولوجيه المتقدمه، والتي اثبتت درجه عاليه من الكفاءه حيث تم استخدامها عملياً، وهو ما يترتب عليه ايجاد اسواق تسعى للحصول عليها.

وتتسع الاهداف السياسيه لحرب الخليج لتشمل العالم بأسره، بمعنى ان الولايات المتحده خاضت حرب الخليج كدولة عظمى وهيبة الدول العظمى، ونفوذ الدولة العظمى وامكانات الدولة العظمى، وتحوضها لاحراز نصر استراتيجي لأنه يتعلق بامكانياتها بالمستقبل كدولة عظمى وحيدة او اولى في العالم وتحوضها باسم العالم، وفي الوقت نفسه ضد هذا العالم، وهذه المفارقة تفسر كثير من السلوك السياسي والدبلوماسي والعسكري الامريكي منذ بداية الازمه، سواء اعلامياً او سياسياً او بتضخيم المجازات التكنولوجيه العسكريه (٢)

(١) "حرب الخليج...الاثار السياسه والاقتصاديه على المصالح الغربيه" المنتدى المجلد السادس، العدد ٦٨، ايار

/ مايو ١٩٩١. ص ١٠

(٢) د. جميل مطر، "خريطتهم للشرق الاوسط بعد الحرب"، المنتدى، المجلد السادس، العدد ٦٦، اذار / ١٩٩١،

ص ١٠

يقول المحلل السياسي الأمريكي تشارلز كراوثامر⁽¹⁾ Charls. Krowthamr (1) ان انتهاء الحرب الباردة، وتخلي الاتحاد السوفيتي عن منافسة امريكا، والبنية الهيكلية لعالم اليوم طرحت فرضيات متعددة حول اتجاهات السياسة الامريكية الخارجية في العصر الجديد، فهناك افتراض تعددية الاقطاب حيث تتوزع القوة بين مراكز عديدة مثل اليابان، و المانيا الموحدة، واوروبا، والصين وروسيا. فكانت أزمة الخليج منذ بدايتها تشير الى اتجاه التدخل الدولي تحت ذريعة، او زعم خلق نظام دولي ديمقراطي جديد. ويبدو هذا النظام الدولي الجديد انه يتضمن بعض اشكال الحشد والتحرك الدائم للامم المتحدة، او المجموعة الدولية تحت القيادة الامريكية لمنع او معاقبة اي مظهر للعصيان الدولي، وهذا يعني عملياً، تحويل التدخل العسكري الى تدخل مبني على نحو مؤسسي (تحت الراية الدولية). يقوم به التحالف الذي تقوده امريكا لفض الصراعات التي يشهدها العالم الثالث^(٢).

فقد كان الهدف الامريكي المعلن في الحيلولة دون سيطرة العراق على نفط الخليج ومخزونه، لأن ذلك يتضمن خنقاً للاقتصاد العالمي واحداث بطالة كبيرة في الدول الرأسمالية وخصوصاً الولايات المتحدة هو الاعتقاد بان العراق سيستولي على العربية السعودية، وهذا الاعتقاد غير سليم وليس هناك ادلة عليه، لذلك فان غزو العراق للكويت يتضمن من منظور السياسة النفطية تحدي العراق للسيطرة الامريكية على هذا النفط والعمل الأمريكي على تأمين تدفقه باسعار تنخفض قوتها الشرائية بالنسبة الى استيرادات الاقطار المصدرة للنفط، اذن فالهدف استقرار الخليج تحت الهيمنة الامريكية، حيث اثبتت هذه الازمة تعاضم دور البترول للدرجة التي استدعت استخدام الولايات المتحدة للقوة المسلحة لتأمين مصادره.

(1) America and the World, Foreign Affairs, February-March, 1991. 1

(٢) وليام فاف، "عقبات امام تطبيق النظام الدولي الجديد"، الدستور، ترجمة عن الهيرالد تريبيون، العدد ٨٤٥٧، تاريخ

كما ان هدف الولايات المتحدة تدمير القوة العراقية، حيث تحركت الولايات المتحدة وبريطانيا لتطلب من العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية تخفيض قواته المسلحة، ووقف تطوير قدراته الصاروخية والكيميائية والنووية، وراحتا تشددان عليه الخناق، اقتصادياً وعزلة سياسية، وهجوماً اعلامياً، حتى اوصلتاه الى وضع اقتصادي وسياسي صعب جداً فجاء رده الوقوع في الفخ الذي نصب له، وهو احتلال الكويت والبقاء فيها، حيث اعطى للولايات المتحدة كل الذرائع التي تريدها حتى تنفذ ما كانت تبيته للعراق ودول الخليج العربي^(١)، لانها رأت ان ذلك ضرورياً لتعزيز هيمنتها على النفط العربي وتأمين امن اسرائيل، لذلك هدفت عبر ادارتها للأزمة الى تفادي اي حل سلمي كما تلزم بذلك المادة ٣٣ من ميثاق هيئة الامم المتحدة، فقامت بتعبئة الراي العام فيها ضد اي حوار او تفاوض مع العراق، وهيمنت على مجلس الامن الدولي بحيث جعلته امتداداً لسياستها الخارجية. ورغم انسحاب العراق من الكويت الا انها لم تتوقف من الاستمرار في تدميره، حيث استصدرت بعد وقف اطلاق النار مجموعة قرارات من مجلس الامن لتعزيز الهيمنة الامريكية والاسرائيلية على المنطقة، والا ما تفسر القرار ٦٨٧ الذي يدعو الى تدمير اسلحة الدمار الشامل لدى العراق مع ابقاء ترسانة اسرائيل فيها سليمة ومعززة^(٢)، حيث حاولت الولايات المتحدة خلال هذه الازمة اثبات زعامتها دولياً وعدم السماح لاي جهة من ان تنال منها. من هنا يمكن القول ان ازمة الخليج كانت في نفس الوقت سبباً ونتيجة لتحول موازين القوى الدولية، وانها شكلت تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الامريكية، حيث كانت الدوافع التي ذكرت وهي الرغبة في الحيلولة دون تحكم العراق بجوالي ٤٠٪ من احتياطي النفط في المنطقة، والرغبة في حماية النظم المحافظة، وردع اي دولة اخرى في العالم الثالث من القيام بمحاولات مشابهة لمحاولة العراق^(٣)، وقد كانت الجهود الضخمة التي بذلت من

(١) منير شفيق "الاستراتيجية الامريكية واثار النظام العالمي الجديد على العالم العربي" قراءات سياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم، الولايات المتحدة، العدد الاول، السنة الثانية، ١٩٩١. ص ١١.

(٢) محمد الاطرش، "ازمة الخليج. جذورها والسياسة الامريكية تجاهها" المستقبل العربي، العدد ١٥٥، السنة الرابعة عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثاني/يناير ١٩٩٢. ص ٣٣.

(٣) فريد هاليداي "السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط" الباحث العربي، العدد ٢٨، كانون ثاني / شباط ١٩٩٢ ص ٢٠. وكذلك د. اشرف غربال "الولايات المتحدة وقضايا الشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد" المرجع السابق ص ١٠ - ١٧ وكذلك د. رغيد الصلح "الولايات المتحدة وقضايا الشرق الاوسط في اطار النظام الدولي الجديد" المرجع السابق، ص ٤٢.

أجل الحشد العسكري، والمفاوضات المعقدة التي جرت بين اطراف شتى لتشكيل جبهة التحالف ضد العراق، كل هذا الجهد لم يبذل مثله من اجل التفاوض السياسي للوصول الى حل سلمي. حتى المفاوضات التي جرت بين الجانبين العراقي والامريكي لم تكن مفاوضات بالمعنى الصحيح لأن الرؤيا الامريكية كانت تعتبر النظام العربي الذي كان سائداً في المنطقة قبل ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠، نظاماً لا يصلح، ومن الضروري الا تصبح مصالحها في المنطقة معرضة للخطر، ولهذا فان الولايات المتحدة مهتمة بالقدرة على العودة بقوات عسكرية كبيرة بعد اشعار قصير اذا اقتضت الحاجة الى ذلك من اجل ضمان امن المنطقة، اذ انها لا ترغب في وجود عسكري ضخم بالقوات البرية لامتد طويل "مثل حاميات عسكرية او قواعد عسكرية متكاملة للقوات البرية" في الخليج والسعودية، ولهذا فيعتبر الوجود البحري الدائم وبقوة كبيرة في منطقة الخليج امراً بالغ الاهمية للولايات المتحدة الامريكية وسيكون تأمين الترتيبات الأمنية على الارجح بطريقة ثنائية نظراً لاستعداد اطراف عربية للمشاركة بنشاط اكثر من اطراف اخرى، في حين ان اطراف اخرى على استعداد للقيام باشياء معينة اذا ما ظلت الامور في طي الكتمان. لذا فان امن الخليج نابع من حماية المصالح الامريكية فيه، لذلك فان الحاجة للقيام برد سريع بالوقت المناسب على الاحداث الطارئة في المنطقة يتطلب انتشاراً مرحلياً للقوات الامريكية ليم لها التدريب والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة والعمل وقت الازمات للدعم والردع والدفاع حيث تعتبر الولايات المتحدة ان القدرة على الرد على الأزمات امر هام جداً وخصوصاً في ظل بيئة امنية عالمية يمكن ان تكون اكثر اضطراباً من ايام الحرب الباردة^(١).

(١) مراد ابراهيم الدسوقي "امن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي"، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل

وقد تمخضت أزمة الخليج عن حده رهيبه لم يسبق لها مثيل في الانقسام العربي، واسفرت عن ميثاق جديد تم توقيعه من الدول الثماني "دول الخليج ومصر وسوريا لخدمة السياسات الامنية للقوى الدولية التي تسعى لفرض سياسات معينة تخدم استراتيجيتها في الاساس.

وتمر الامة العربية بعد أزمة الخليج بفترة تعتبر من اخطر الفترات التي مرت بتاريخها منذ عرفت كأمة. ان الاخطار الجسيمة التي تهددها لا بد وان تكون بالغة الخطورة ليس على مصالحها فقط، ولا على كيان جزء منها فقط، بل هي تهدد كيان الامة جميعها، ان افضل وصف لحالة الامن القومي العربي في هذه الفترة هو انها حالة انعدام الامن، اي أن الامة كلها مهددة، وهو ما يختلف عن المفهوم الضيق وهو ان امن الدولة وامن الانظمة الذي يتيح للبعض أن يعيش في امان بينما الباقون في خطر. لهذا اثبتت هذه الازمة ان الخطر الذي يهدد امن عرب الخليج يهدد امن عرب المحيط بنفس الوقت، وان الامة كلها تشعر بالخطر في وقت واحد حتى ولو تغاضت حكومات وانظمة عن هذه الاخطار أو تشارك في صنع هذه الاخطار.

فالتهديدات أحاطت بكل شيء، بالكيان العربي والاقتصاد العربي والفكر العربي وبتماسك الامة كله^(١)

ان اخطر ما كشفت عنه أزمة الخليج هو ما يتعلق بمفهوم الامن القومي العربي، حيث كان اهم هذه المفاهيم الاقتناع بوحدة المصير العربي، حيث لا يختلف مصير الجزء عن الكل وان الاخطار التي تهدد امن الامة وكيانها ومصالحها، انما تنبع اساساً من مصادر

(١) طلعت مسلم "عرب ما بعد حرب الخليج التاثيرات الامنية والعسكرية للحرب"، مجلة الوحدة، السنة

خارجية حيث لا تشكل الاخطار الداخلية تهديداً قوياً للامن القومي، وان السلاح العربي يجب ان لا يوجه الى صدر عربي، في حين ان الوجود العسكري الاجنبي تهديد خطير مهما كانت الصور التي يمكن أن يتخذها او يتشكل بها، سواء على الاراضي العربية، أم في المياه القريبة منها، او في سمائها وفضائها، وينبع ذلك من امن الامة وواجب الدفاع عن مصالحها، لا يجوز ان يقوم به غير العرب، وان التهديد الحقيقي للامة هم اسرائيل وحلفائها حيث ان هؤلاء هم التهديد الرئيسي لجميع ابناء الامة وكيانها ومصالحها، وان الولايات المتحدة شكلت الحليف الرئيسي لاسرائيل وان اسرائيل لم تستطع ان تهدد امن الامة دون دعم الولايات المتحدة^(١) ولهذا فان الولايات المتحدة لم تكن الا مصدر تهديد لامن الامة ومصالحها، ولهذا يجب ان ندرك خطورة اختفاء وحدة المصير، حيث تترك البعض نهياً للمخاطر بينما يظل الآخرون ينعمون بالامان، وخطورة ذلك أنها تسمح للطرف الاجنبية بمواجهة الامة جزءاً تلو الآخر، البصرة العراقية، واليوم ليبيا، وغداً سورياً والجزائر، والسودان وهكذا. لهذا فان القوى الاجنبية اكثر ادراكاً لوحدة المصير حيث يعلمون ان تدمير طرف عربي سيؤدي حتماً الى تدمير باقي الاطراف. حيث انهم بعد انتهائهم من طرف يتحولون الى طرف عربي آخر لتكملة المهمة، وحينئذ وبعد فوات الاوان ستدرك جميع الدول العربية خطأ ترك دولة عربية عرضة للتدمير، لان الاستمرار في خطأ هذا التصور سيكون كارثة أمنية على الامة العربية تهدد كيانها ووجودها.

(١) طلعت مسلم "عرب ما بعد حرب الخليج التاثيرات الامنية والعسكرية للحرب"، مجلة الوحدة، مرجع

وقد عملت القوى الاستعمارية الامبريالية على تغذية الاحساس بالتهديد من مصادر عربية لبعضها البعض مستغلة بذلك الفوارق الجغرافية والعرقية والمذهبية والسياسية وغيرها، وزاد من تقوية هذا الاحساس غياب القيادة القومية، ونمو المصالح النفطية، والتمسك بالمصالح الشخصية الضيقة.

ان شعور امة او تجمع او دولة بمخاطر وتهديدات من الداخل هو اشد خطورة واصعب حدة من مواجهة التهديدات الخارجية، كما ان انقسام الامة الى مجموعة من الدوليات يجعلها اكثر عرضة للمخاطر التي تهدد أمنها القومي مما لو كانت دولة واحدة، وقد أدت أزمة الخليج الى تدعيم الاحساس بالخطر من اطراف عربية، وهذا الاحساس اكده انضمام دول الخليج ودول عربيه اخرى الى التحالف الغربي ضد العراق.

ورغم الخلافات العربيه وتطورات هذه الخلافات التي نشبت والتي وصلت في بعضها الى الصراع المسلح، الا انها لم تتحول الى حرب شامله تستهدف كيان قطر وتدمير قواته المسلحة وبنيته التحتية وتجريده من اسلحته وتجويع شعبه وانهاك اقتصاده.

هكذا كانت أزمة الخليج، قبول تدمير قطر عربي بسلاح عربي، وبذلك نتوقع استمرار حروب اهليه عربيه، يدمر بها العرب وفق مخطط غير عربي . وهكذا فان أزمة الخليج كشفت التهديدات الامنيه الاقليميه للمنطقه وتعاطم الوجود العسكري الاجنبي من خارج المنطقه بشكل كثيف، والتدفق السريع للمهاجرين اليهود الى فلسطين، والاختلاف الشديد في ميزان القوى الاستراتيجي على الحدود الشرقيه والشماليه للوطن العربي، وزيادة انقسام الامة وتعاطم دور القوى الاقليميه المجاورة

في الشؤون العربية لاختلال التوازن الاستراتيجي معها. (١) واستنزاف الموارد الماليه والعسكريه، وضعف نظام الجامعه العربيه والتجمعات الاقليميه العربيه، وتراجع اولوية الخطر الاسرائيلي في العمل العربي، كما ان من ابرز نتائج هذه الازمه الاضرار البالغ بالقوه العراقيه الاستراتيجيه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وحدثت فيها خسائر كبيره، ادت الى نشوء فراغ استراتيجي في منطقته شديده الحساسيه بالنسبه للوطن العربي كونها منطقته مجاوره من الجسد العربي لقوى اقليميه مجاوره لها مطامع بهذه الامه وثرواتها الطبيعيه الاستراتيجيه في الجزيره العربيه، حيث زاد تدخل ايران وتركيا في شؤون العراق وفي الشؤون العربيه، والاهم من ذلك كله ان خفض القوه الاستراتيجيه العراقيه ادى الى اختلال التوازن في الصراع العربي الاسرائيلي، اذ كانت القوه العراقيه تحسب لصالح الجبهه الشرقيه في اية مواجهه مع اسرائيل... خصوصاً في الاردن وسوريا. حيث ادى غم القوه العراقيه الى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل خصوصاً في مجال اسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى، ومع الاصرار المستمر على تدمير وازالة اسباب هذه القوه فان ذلك يجرم الامه من امكانات القوه العراقيه، وهكذا اختلت موازين القوى في الجبهه الشرقيه لصالح اسرائيل، حيث اصبحت القوات السوريه وحيده في مواجهه القوه الاسرائيليه التي تتفوق عليها في جميع المجالات عددياً ونوعياً واصبحت نتيجته الصراع المسلح محسومه سلفاً لصالح اسرائيل. وهكذا فان الامه العربيه تواجه الاخطار والتهديدات وهي في أضعف حالات الاستعداد لمواجهه هذه الاخطار على جميع المستويات.

(١) د. محسن خضر "التقد القومي الذاتي بعد حرب الخليج" مجله الوحده، السنه السابعه، العدد ٨٤، المجلس القومي

المطلب الثاني

أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج

من الناحية الاقتصادية

ان المحرك الاساسي لحرب الخليج هو السبب الاقتصادي فالولايات المتحدة والعالم كله لها مصالح اقتصادية كبيرة في هذه المنطقة، وكانت هذه الحرب للمحافظة على تدفق النفط الى الدول الغربية والمحافظة على اسعاره المعتدله.

ومن سمات النظام الاقتصادي الغربي ان تبقي بلدان العالم الثالث سوقاً موسعاً لمنتجاته ومصدراً اساسياً للمواد الخام، وفي اطار التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي حققته دول الغرب فانه يمكن اغراق اسواق البلاد الصغيرة بالسلع التي تحمل في جودة الانتاج ورخص السعر بحيث تقفل الباب امام الصناعات الوطنية. فمنذ بداية الازمة قامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط الاقتصادية وحرمان العراق من اية ميزة نسبية قد تعود عليه من جراء احتلاله للكويت، وتمثل ذلك في قرار الحكومه الامريكيه في نفس يوم بداية الازمة بتجميد فوري لكافة ممتلكات الحكومه الكويتية والعراقيه التي تخضع للسلطة القضائيه الامريكيه او التي تدخل ضمن ملكية او مراقبة افراد من الولايات المتحده فضلاً عن فرض الحظر على كافة الصادرات والواردات من العراق بما في ذلك تحويلات عمله والاوراق الماليه. ولم يكتف التحرك الامريكى بذلك ، بل دعا كافة الدول الى اتخاذ خطوات مماثله، وقد ترجم ذلك لاحقاً في اصدار قرار دولي يحمل الرقم ٦٦١ تاريخ ٦/٨/٩٠. (١) ليكون اول القرارات

(١) مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠ الاحرام، القايره، ١٩٩١ ص

التي تحمل بعداً اقتصادياً لهذه الأزمة فقد قرر مجلس الامن الموافقه على حظر تجارى ومالي ضد العراق باستثناء المواد الطبيه والمواد الغذائيه وتشكيل لجنة عقوبات تابعة للمجلس لمتابعة الحظر ودعوة الاعضاء لحماية اصول الكويت.

وجاء القرار ٦٦٥ تاريخ ٩٠/٨/٢٥ ليؤكد التطبيق الفعلي لهذا القرار حيث فوض الدول التي لها اساطيل في المنطقه باستخدام الاجراءات الضرورية لتطبيق الحظر التجارى ضد العراق، وكان القرار ٦٦٩ تاريخ ٩٠/٩/٢٤ يفوض لجنة العقوبات الخاصه بدراسة الطلبات المقدمه للمساعدة من قبل بلدان تضررت (*) من الحظر التجارى مع العراق .

وكان القرار ٦٧٠ تاريخ ٩٠/٩/٢٥ بتوسيع الحظر التجارى المفروض على العراق براً وبحراً ويشمل الطائرات، وحرمان الطائرات من الاقلاع اذا كانت تحمل اي شحنات غير دوائية وتحت ظروف مشددة المواد الغذائيه ودعوة الدول الاعضاء الى حجز او رفض استقبال اية سفن عراقية تحاول كسر الحظر.

فأزمة الخليج منذ نشوئها مارست تأثيراً كبيراً على اوضاع الاقتصاد الدولي بدءاً من التأثير على اسعار النفط والعملات وحركة التعامل التجارى الدوليه الى التأثير الشديد على اقتصاديات بعض الدول التي لها علاقات قوية بكل من العراق والكويت.

(*) اهم الدول المتضرره من الحظر التجارى المفروض على العراق هي بنغلادش، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، الهند، الاردن، لبنان، موريتانيا، باكستان، تونس، الفلبين، بولندا، رومانيا، سيشل، سيرلانكا، اورغواي، فيتنام، يوغسلافيا. المصدر "أزمة الخليج الخلفيه النتائج" المنتدى المجلد السادس، العدد ٧٠، تموز/ يوليو ١٩٩١ ص

ويتضح مدى أهمية النفط في هذه الأزمة إذ جاءت هذه الأزمة كدليل واضح وصریح على ان النفط اكثر الصناعات تسيماً، وهذا يكمن وراء المبادره السريعه التي اخذتها الولايات المتحده بالتحرك... والسبب في ذلك هو الحرص الشديد على تدفق امدادات النفط بسهولة وباسعار مقبوله ايضاً.

فمنذ بداية الازمة تأثرت سوق النفط الدولية بصورة كبيره حيث ارتفعت اسعار النفط من ١٧ دولار للبرميل قبل نشوب الازمة الى نحو ٣٢ دولاراً للبرميل في اقصى ارتفاع حققته، وهو ما عاد باسعار النفط الى ذروات لم يبلغها منذ بداية الثمانينات، وبصفة عامه فان اسعار النفط ارتفعت بصورة ملحوظه منذ نشوب الازمه بسبب الخلاف العراقي الكويتي في يوليو/ تموز ١٩٩٠ بسبب تجاوز الكويت حصته الانتاجيه وما ينتج عنه من تخفيض اسعار النفط والاضرار بالدول المنتجه كبيره الابعاء. (١)

ونتيجه لذلك انقسمت الاوبك الى فريقين الاول يضم السعوديه ودول الخليج وفنزويلا والثاني يضم ليبيا والجزائر وايران، حيث دعا الفريق الاول الى زياده الانتاج لتعويض النقص في الانتاج بسبب الحظر المفروض على الصادرات النفطيه العراقيه الكويتيه ولايقاف اسعار النفط الى مستويات تقلل من الميزان التنافسي للنفط في مواجهه مصادر الطاقه الاخرى. وقد اعلنت السعوديه منذ البدايه انها سترفع انتاجها لايقاف زياده الاسعار سواء وافقت الأوبك على ذلك ام لا. ولا شك ان الموقف السعودي جاء تلبية لمطالب الولايات المتحده والغرب لها بزياده الانتاج، خاصه بعد ان طلبت السعوديه الحمايه العسكريه الامريكيه لها.

(١) احمد السيد النجار "تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي" السياسه الدوليه، العدد ١٠٢، اكتوبر / ١٩٩٠. ص ١٣٧.

وكذلك انظر المنتدى، مرجع سابق، العدد ٦٨، ص ١٠-١١.

اما الفريق الثاني فقد دعا الى ربط اي زيادة في الانتاج بقيام الدول المستهلكه والمستورده الكبرى الاعضاء في وكالة الطاقة الدوليہ الى سحب موازٍ من مخزونها الذي يبلغ نحو ٩٩ يوماً من الاستهلاك و ١٥٠ يوماً من الاستيراد بحيث تحل مشكلة نقص العرض بسبب الحظر المفروض على العراق بتضحيات من المنتجين والمستهلكين، وبحيث يستقر سعر برميل النفط عند مستوى عادل وتنافسي مع مصادر الطاقة الاخرى. الا ان الولايات المتحدة قاومت هذا الاتجاه بشده.

وقد طالبت الولايات المتحدة منذ اندلاع الازمة الدول المنتجة للنفط وخصوصاً الدول العربية وعلى راسها السعوديه الى زيادة الانتاج لايقاف ارتفاع الاسعار حيث اتفقت الدول الاعضاء في الاوبك على زيادة انتاجها رغم اعتراض ايران وغياب العراق وليبيا حيث زادت السعوديه انتاجها نحو ٢ مليون برميل يومياً ليصل الى ٧٤ مليون برميل مقابل ٤٥ مليون برميل يومياً كانت تنتجها قبل الازمة طبقاً لحصتها المقرره من الاوبك وزادت كل من الامارات واندونيسيا انتاجهما نحو ١ مليون و ٣٠٠ الف برميل على التوالي لكل منها (١)

اضافه لذلك زادت كثير من الدول الاعضاء وغير الاعضاء في الاوبك انتاجها للاستفاده من الارتفاع في اسعار النفط، وللمساهمة في سد النقص الناجم عن الحظر المفروض على صادرات العراق والكويت.

وقد أدت تطورات اسعار النفط واسواقه في ظل أزمة الخليج الى تحقيق فوائد اقتصاديه ضخمة، ومفاجئه لبعض الدول وخسائر موازيه لدول اخرى، ومن بين

(١) احمد السيد النجار "تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي" السياسة الدوليہ، العدد ١٠٢، مرجع سابق، ص

الدول التي حققت فوائد اقتصادية ضخمة من الازمة الدول المنتجة للنفط مثل السعودية، ودول الخليج الاخرى، والجزائر، ليبيا، نيجيريا، الاتحاد السوفياتي، فنزويلا، وايران واندونيسيا. وتقابل هذه الدول التي استفادت من ارتفاع الاسعار للبتروول بسبب هذه الازمه، هناك دول تضررت من ذلك وخصوصاً الدول المستورده للنفط وبعض الدول التي لها علاقة اقتصادية وتجاريه مع العراق مثل الاردن، مصر، السودان، اليمن، المغرب، تركيا، بنغلاديش، باكستان، الهند، والفلبين (١)

اضافة لذلك تاثرت الاسواق الماليه الكبرى في العالم بصورة مباشره من جراء احداث الخليج حيث ادى ذلك الى حاله شديده من القلق بين المستثمرين وحاملي الاسهم خوفاً من توقع توقف امدادات النفط وارتفاع اسعارها بشكل كبير، مما يؤدي الى آثار سلبيه على اقتصاديات الدول الصناعيه الكبرى وبالتالي تاجر معدلات الربح في نشاط الاعمال الصناعيه والتجاريه، وقد تاثرت معدلات ارباح هذه الشركات والمؤسسات جراء تلك الازمه.

كما ادت حالة القلق والمخاوف بين المستثمرين وحاملي الاسهم الى تذبذبات كبيره باتجاه هبوط البورصات العالميه الكبرى مثل بورصات نيويورك، وطوكيو، لندن، فرانكفورت، وباريس، حيث زادت حركة التخلص من الاسهم بالبيع بينما كانت حركة الشراء قليله، مما ادى الى انخفاض اسعار الاسهم. وحتى يوم ٢٦ اغسطس / آب ١٩٩٠ بلغت الحسائر الاسميه في قيمة الاسهم في بورصة نيويورك ٥٥٠ مليار دولار مقارنة بقيمتها قبل الازمه اي ان الاسهم في بورصة نيويورك فقدت ١٧٪ من قيمتها

(١) "ازمة الخليج ... الخلفيه والنتائج" ندوه، المنتدى، العدد ٧٠، المجلد السادس، تموز/ يوليو ١٩٩١، ص ١٧.

إثر أزمة الخليج. وقد تأثرت البورصات العالمية الكبرى بهذه الأزمة حيث كان التأثير أكبر في بورصة طوكيو مقارنة ببورصة لندن نتيجة لاعتماد اليابان بصورة كبيرة على استيراد النفط، وبالتالي تتأثر كل منشآتها الاقتصادية المستهلكة للطاقة بصورة سلبية من أزمة الخليج، فيما تعد بريطانيا مصدراً كبيراً للنفط وبالتالي فهي تستفيد من ارتفاع أسعاره بصفه عامه رغم ان شركاتها ستتأثر سلبياً من ارتفاع أسعار النفط (١) فقرار مجلس الامن بحظر التعاون مع العراق ادى الى الاضرار بالدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية معه. ومن اهم الدول المتضرره كما ذكرنا الاردن، (*) البرازيل، يوغسلافيا، رومانيا... الخ، اضافة الى الدول التي كانت ترتبط بعقود لتنفيذ الاستثمارات والمشروعات في العراق.

وقد سارعت العديد من الدول الى حصر خسائرها نتيجة التزامها بالحظر الاقتصادي المفروض على العراق حيث طلبت من دول مجلس التعاون الخليجي ودول التحالف الغربي وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية بتعويضها عن تلك الخسائر التي تقدر بمليارات الدولارات حيث طالبت تركيا بنحو ستة مليارات دولار تعويضاً لخسائرها مع ان تقدير خسائرها من صادراتها مع العراق يبلغ حوالي مليار دولار وخسائرها نتيجة اغلاق خط الانابيب وتوقفها عن شراء النفط العراقي لا يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار، وقدرت خسائر الاردن في حدود ٢ بليون دولار واليمن ١٥ بليون دولار ومصر ٣٥ بليون دولار والمغرب حوالي بليون دولار مع الاخذ بعين الاعتبار ان هناك بلدان اخرى في اسيا واوروبا قد لحقتها اضرار اقتصادية من جراء الأزمة. ان التقديرات الكاملة لخسائر الدول العربية تتجاوز الاربعمائه بليون دولار حيث يمكن القول ان اكبر الخاسرين هم العرب. حيث وقع على الاقطار العربية

(١) أحمد السيد النجار، تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي، السياسة الدولية، عدد ١٠٢، مرجع سابق، ص ١٣٩ وانظر كذلك د. فهد القانك " الابعاد الاقتصادية لأزمة الخليج " مجله الوحده، السنة الثانية، العدد ٨٨، كانون ثاني / يناير ١٩٩٢.

(*) قال وزير الخارجية الاردني في كلمه امام الجمعية العامه للأمم المتحدة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ "لقد اعلن الاردن عن تقيده بقرارات مجلس الامن بخصوص الأزمة، رغم الآثار المدمره التي تلحق باقتصادنا الوطني والتي تهدد الاردن حاضراً ومستقبلاً في جميع نواحي الحياه... بدأنا نعاني اوضاعاً متفاقمة نتيجة بروز مشاكل إنسانيه لحقت بالاردنيين العاملين في الكويت واماكن اخرى ... كما ان الاردن يواجه تدفق مئات آلاف اللاجئين من جنسيات اخرى فارين من العراق والكويت، وان مساعدة هذه الاعداد الهائله ترتب اعباء كبيره جداً لا يستطيع اقتصادنا تحملها"

خصوصاً السعودية (*) ودول الخليج اعباء الانفاق العسكري اضافة الى اعباء أخرى مثل توقف العمليات التجارية وانخفاض التحويلات المالية، وعبء انتقال الافراد، وعودة العمال الى بلادهم وتكلفة ايجاد فرص عمل جديدة لهم. وفقدان الارباح التي تأتي من السياحه والسفر(١)

وقد طرحت الولايات المتحدة خطة لتعويض الدول التي تضررت من الحظر على ان يشارك فيها كل من اليابان، المانيا، السعودية الامارات والكويت، وقد حددت هذه الخطة الاعباء على النحو التالي: تساهم اليابان في ١٣ مليار دولار كما تساهم المانيا ب ٦٠٠ مليون دولار والسعودية ٤ مليارات دولار والكويت ٣ مليارات دولار والامارات مليار دولار.

ومن اهم الامور التي ابرزتها أزمة الخليج وسلطت الضوء عليها هي مدى ثراء الدول الغنيه ومعاناة الدول الفقيره في العالم العربي، من خلال ما أثاره العراق وسعى الى تحقيقه خلال الازمه بما سماه مبدأ "تقسيم الثروات" وقد أسهم ذلك بشكل غير مباشر في لفت انتباه الدول العربيه وخاصة النفطيه الى ضرورة اتباع سياسات اقتصاديه تضع في اعتبارها التعاون مع جيرانها من الدول العربيه الاقل غنى او الفقيره، بعد ان ادركت تلك الدول بشكل عملي النتائج التي قد تؤدي اليها بقاء الاوضاع على حالها والمتمثل في تعاظم ثراء الدول الغنيه وازدياد الدول الفقيره فقراً ومعاناه(٢)

(*) لجأت السعودية لاول مره منذ الخمسينات الى الاقتراض من المؤسسات الماليه الدوليه لمواجهة نفقات الحرب. المصدر: اسامه المجذوب "معطيات الواقع العربي في اعقاب ازمه الخليج" السياسة الدوليه، العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١، ص ١٠٧.

(١) المنتدى، المرجع السابق، ص ١٧ كذلك راجع مجدى صبحي "الاقتصاد السياسي للخليج بعد الحرب" السياسه الدوليه، العدد ١٠٤، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) اسامه المجذوب "معطيات الواقع العربي في اعقاب ازمه الخليج" السياسه الدوليه، العدد ١٠٦، مرجع سابق، ص

وهذه الفكرة ركز عليها الرئيس الأمريكي جورج بوش في اول خطاب له امام الكونغرس بعد الحرب، وهي فكرة التنمية الاقتصادية الاقليمية التي يمكن ان تصبح وسيلة لاعادة توزيع الثروة البترولية بين الدول العربية، وفاقه تغيير المفاهيم القديمه التي تركز على المشكلات السياسيه بدل الاقتصاد.

اما تأثير هذه الازمه على الاقتصاد العراقي فان التقدير المحافظ لتدمير الاله العسكريه العراقيه يقع في حدود ٤٠ بليون دولار، وذلك اعتماداً على اقوال خبراء عسكريين، اما التدمير الذي وقع على القاعده الصناعيه، ومرافق البنيه التحتيه الاقتصاديه في العراق، فهي ليست اقل من خمسين بليون دولار اضافه الى فقدان دخل النفط والمقدر بعشرة بلايين دولار خلال تسعة اشهر. ولكن من المقدر ان كلفة اعاده اعمار ما خربته الحرب في العراق يقارب ٢٠٠ مليار دولار. وسترتفع هذه الخسائر بازدياد مطالب التعويضات واطاله امد الحصار وتدمير اسلحه الدمار الشامل العراقيه مثل الاسلحه الكيماويه والصواريخ الباليستيه ذاتيه الدفع - اضافه الى خسائر تدمير المنشآت النوويه. (١)

اما الخسائر التي اصابت الكويت من جراء هذه الازمه فقد قدرت بحوالي ٢٠ بليون دولار اضافه الى خسائر فقدان دخل النفط، والانتاج الاقتصادي المحلي، اضافه الى الابار المحترقه والاضرار الواقعه على البيئه، اضافه الى اعباء الحرب التي تحملت الكويت جزاءً كبيراً منها، كما ان اقامه منشآت عسكريه ضخمة كالمطارات والشركات سيكلف مبالغ ضخمة من الاموال في المدى القريب.

ويمكن اجمال الاثار الاقتصاديه الفعليه لازمة الخليج على الدول العربية بما

يلي: (٢)

(١) أسامة المجذوب "معطيات الواقع العربي في أعقاب أزمة الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) سلطان ابو علي "الآثار الاقتصادية لحرب الخليج"، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، السنة الثانية، العدد ٦، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٨٤.

١- تدمير البنية الاساسيه للعراق الى حد بعيد ، وتدمير بعض مكونات البنيه الاساسيه في الكويت.

٢- تآكل الفوائض الماليه للدول الخليجييه لدفع القسم الاكبر من نفقات الحرب ، وتعاقباتها الضخمه على الاسلحه.

٣- الدخل الضائع نتيجة وقف النفط في العراق والكويت ، وتضاؤل السياحه في معظم الدول العربييه.

٤- ضياع جزء كبير من دخل العمال ومدخرات العاملين العرب في الدول العربييه من المصريين واليمنيين والفلسطينيين وغيرهم.

٥- استمرار مشكلات المديونييه برغم الاعفاءات والمساعدات التي تلقتها بعض الدول اثناء الازمه.

٦- تراجع التجاره البينييه بين الدول العربييه، و تأثر اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي.

٧- تاثر معدلات النمو الاقتصادي لدى اكثر الدول العربييه.

ويمكن القول ان من اسباب تفجر هذه الازمه العامل الاقتصادي حيث كانت معظم نقاط الخلاف إقتصادية بين العراق والكويت، ومنها اتباع الكويت لسياسة نفط تخريبيه هدفها تخفيض سعره والحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، كما يقول العراق، كذلك طلب العراق اسقاط الديون الكويتيه عن العراق والبالغه حوالي ١٠ مليارات دولار والتي قدمت للعراق خلال حربه مع ايران، وكذلك على استخراج النفط من حقل الرميله وتأجير جزيرتي وره وبويان للعراق للاستفاده منهما في الاغراض التجاريه والعسكريه.

وكان كذلك العامل الاقتصادي هو المحرك لحرب الخليج، اذ أثرت العوامل الاقتصادييه في تشكيل المواقف التي اتخذتها الاطراف العربييه والاجنبييه تجاه الازمه.

المطلب الثالث

أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج

من الناحية القانونية

أشتملت أزمة الخليج على مجموعة من أنماط السلوك الدولي والاقليمي شكلت انتهاكاً لقيم النظامين الدولي والاقليمي من قبل اطراف النزاع، ولا شك ان الجوانب القانونية والنزاعات تمثل احد مكونات عمليات المساومة السياسية. وتأتي اهمية دراسة الجوانب القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن أزمة الخليج، في انها تكمن بأنها ستكشف بعضاً من عناصر وملاعخ التوازنات الجديدة للنظام الدولي الجديد، واختبار كل الفاعلين الدوليين والاقليميين لعناصر قوتهم في سياق الأزمة ومجرباتها، وطرائق ادارتها لتحقيق اكبر قدر من المصالح، والتقليل من الخسائر المحتملة في لعبة معقدة تدور رحاها على الاصعدة السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والقانونية.

بل وقد استخدمت الأدوات القانونية بالفعل، في عمليات ادارة الأزمة بين اطرافها الاقليمية والدولية، بل وبين الاطراف الغربية ذاتها، فرنسا من ناحية، والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية اخرى لاعتبارات التوازن داخل التحالف الغربي، والاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة لاعتبارات تتعلق بمناورات كل طرف لتحقيق مصالحه اثناء ادارة الأزمة المعقود للولايات المتحدة اساساً. (١)

(١) نيل عبد الفتاح. "الادارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر

ويأتي أهمية دور الأدوات القانونية في العلاقات بين الدول وصراعاتها من ان الظواهر الدولية بجوانبها المركبة تنطوي على جوانبها القانونية، وخصوصا في اطار عمليات التساوم والمفاوضات والوصول الى تسويات.

ويمكن القول إن الأساس القانوني للقرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي، والاطار السياسي الذي يواكبها من حيث مواقف الاطراف الفاعله فيها، ومناوراتهم ومصالحهم المضمرة وراء السلوك السياسي والقانوني الظاهر على مسرح الادارة القانونية والسياسية للأزمة. ثم تحليل الاساس القانوني الذي تستند عليه القرارات الصادرة بخصوص هذه الأزمة، ولهذا المنهج في المعالجة مزاياه المتعددة وهو وضع مسألة الادارة القانونية للأزمة، والقرارات الدولية الصادرة في نطاقها في السياق السياسي والدولي المواكب لها، بما يعكسه ذلك من استجلاء للتفاعلات بين الجوانب القانونية والسياسية للزاع في منطقة الخليج.

وبعد اندلاع الازمة في ٢ آب ١٩٩٠، اصدر مجلس الامن عدة قرارات في هذا الاطار وقد برز منهج التدرج في اتخاذ القرارات من حيث قوتها القانونية والمعنوية، والاجراءات التي تنطوي عليها من قرارٍ لآخر حسب تطورات الازمة، و سلوك اطرافها، ومع تطور الاطار القانوني لقرارات مجلس الامن نشب خلاف بين بعض الاعضاء الخمسة الدائمين في المجلس حول تفسير مدلولات القرارات، والنصوص القانونية التي تركز عليها، وعمما اذا كان اجراء او تدبيراً معيناً يدخل في مفهوم النص، والقرار من عدمه. حيث اثيرت خلافات قانونية حول طبيعة القرار الذي اصدره مجلس الأمن بشأن التدابير الاقتصادية وكيفية تنفيذها من قبل الاعضاء الدائمين في المجلس، او في الجمعية العامة، فظهر خلاف قانوني حول تفسير بعض نصوص الفصل السابع من الميثاق، ومدى اتفاق السلوك الامريكي تحديداً على الصعيد

العسكري، مع احكام القرارات التي أصدرها المجلس. ونظراً لعدم تطبيق العراق لقرارات مجلس الامن الدولي، وللحد من الخلافات والمناورات التي تقوم بها بعض الدول الخمسة دائمة العضوية في المجلس، وخاصة الاتحاد السوفيتي ولتحقيق قدر من مشروعية استخدام القوة المسلحة في تطبيق قرارات الحظر اصدر مجلس الأمن (١) القرار ٦٦٥ الذي يمثل حدثاً فريداً في تاريخ المنظمة وتاريخ المجلس، الذي واكب اكبر حصار بحري عرفه النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث شارك فيه وحدات من اساطيل ١٢ دولة، لتنفيذ العقوبات الواردة في القرار ٦٦١ وقد صدر هذا القرار بعد اتصالات مكثفة في المجلس، حيث اضطرت الولايات المتحدة الى اسقاط جملة "استخدام قوة عسكرية محدودة" التي وردت في مشروع القرار في صورته الاولى، وتبنت صياغة اخرى تنص على إن "اللجوء للاجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف" وأدى ذلك الى أن يذهب بعضهم للقول ان ذلك يعني بشكل اخر استخدام القوة عند الضرورة. وذهب بعضهم الاخر الى القول بأن القرار قد صدر غامضاً ولا يعني استخدام القوة العسكرية.

ومهما يكن من أمر فإن مجلس الأمن توصل الى أسلوب التهديد بانخاذه الخيار العسكري منذ وقت مبكر، حيث يفهم من مضمون قرار مجلس الأمن ٦٦٥ المؤرخ في ٢٥ اغسطس/آب ١٩٩٠، جواز استخدام القوة في إطار إحكام حلقات الحصار البحري حول العراق، فقد خول القرار الدول الاعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت

(١) عند اندلاع الأزمة كانت عضوية مجلس الامن مشكلة من الدول الخمس دائمة العضوية اضافة الى رومانيا، زائير، ساحل العاج، كوبا، اليمن، كندا، كولومبيا، اثيوبيا، فنلندا، ماليزيا، وانتهت عضوية الدول الخمسة الاخيرة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠، وبدأت مع اول يناير ١٩٩١ ولمدة سنتين عضوية كل من الهند، زيمبابوي، اكوادور، النمسا، بلجيكا.

استخدام الاجراءات الضرورية لتطبيق الحصار على العراق. وطلب القرار من الدول المعنية والتي تنشيء قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحدده وحسب الضرورة في اطار سلطة مجلس الأمن لأيقاف عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتي نص عليها القرار ٦٦٠ في ٣ اغسطس ١٩٩٠. (١)

كما اباح القرار نفسه للدول المعنية تنسيق أعمالها لتنفيذ هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية التابعة للمجلس، ولم يكن القرار تحويلاً مطلقاً لاستخدام القوة بدون تمييز فقد صدرت فقراته باستخدام الحظر للتأكد من حمولات السفن والحد الأدنى لاستخدام القوة وان هذا الاجراء لا يتخذ إلا اذا دعت الضرورة لذلك. ومهما يكن من أمر فأن القرار جاء عاماً وغير محدداً وهذه المرونة تسمح للولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى بان تتخذ من هذا القرار مظلة شرعية لاعمالها العسكرية والبحرية في منطقة الأزمة.

وبهذا القرار -٦٦٥- استكملت الولايات المتحدة والدول المشاركة معها بقوات في المنطقة، استكملت الجوانب القانونية والسياسية، والدولية اللازمة لاستكمال عزلة العراق على الصعيد الدولي، وبحيث اسبغت شكلاً قانونياً ودولياً لازماً لتحركها السياسي والعسكري، في محيط الأزمة الاقليمي والعالمي. (٢)

(١) احمد يوسف القرعي "مجلس الامن الدولي وادارة ازمة الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير، ١٩٩١، ص

(٢) انظر في ذلك مرزه النوري "الجوانب القانونية لحرب الخليج"، مجلة الانسان، فرنسا، العدد الرابع، نيسان، ١٩٩١،

ولا شك في ان الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن في مواجهة الأزمة في الخليج، هي تعبير عن التوازنات الاستراتيجية والسياسية في النظام الدولي في مرحلة اعادة تركيبة وتشكيلة ومن الطبيعي ان الدور السياسي للفاعلين الدوليين يشغل حيزاً رئيساً في مداولات الامم المتحدة، وفي صناعة القرارات الدولية داخل المنظمة كفاعل دولي وكشخص من اشخاص القانون الدولي العام، فالمنظمات الدولية هي تعبير عن مستوى التوازن او الاختلال الذي يحيط بموازن القوى الدولية، وهي اكثر حساسية لذلك وخاصة في اصدار قراراتها الجزائية المنعفة او القمعية، وهذا لا يعني ان الامم المتحدة تفتقر الى الشخصية الدولية، والى فاعليتها في الحياة الدولية، وانما المقصود انها تتأثر بالتوازنات خارجها وداخلها، ونظراً لان طبيعة نظام الجزاءات في القانون الدولي "اشخاصه" وقاعدة السيادة بين وحداته تختلف نوعياً عن النظام الجزائي، او العقابي السائد داخل مجتمع الدولة الداخلي، حيث توجد سلطة تأسيسية تستطيع ان تشمل جزاءاتها بالقوة القمعية والمنعفة لاجهزتها الامنية والعقابية، او تلعب التوازنات بين اشخاص القانون الدولي، والفاعلين الدوليين دوراً بارزاً في هذا الاطار، من حيث اصدار القرارات الدولية، ومن حيث تطبيقها على أحد اشخاص القانون الدولي، ويلعب تعدد الاطراف المشاركة في اصدار القرار او الاهتمام به، والتراضي على مضمونه دوراً في عملية تطبيقه ونفاذه في مواجهة الطرف الصادر في مواجهته، ومن ثم تنفيذ النظام القانوني الوارد في ميثاق المنظمة الدولية سيما الامم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية الام في عالمنا المعاصر. (١)

وقد ثار خلاف بين فرنسا والاتحاد السوفيتي من جانب الولايات المتحدة من جانب اخر بصدد

(١) أحمد يوسف القرعي "مجلس الامن الدولي وادارة أزمة الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، مرجع سابق ص

استخدام اساليب الحصار البحري او التفتيش على السفن لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ وذلك تأسيساً على أن الحصار البحري أو التفتيش يعدان من الأعمال العسكرية غير الواردة بالقرار، ولا بالمادة ٤١ التي يتأسس عليها ورغم ان هذا الخلاف انتهى قيد صدورالقرار ٦٦٥ بالتحرك الفرنسي العسكري وبتعليماتها لوحداتها بتنفيذها، الا ان رأي فرنسا في هذا الاطار يتفق وصحيح حكم القانون، واحكام المادة ٤١ حيث ان التدابير الاقتصادية المنصوص عليها في المادة ٤١ مشروطة بانها تلك التي "لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته"، فهذا القرار كما ذكر جاء استناداً الى المادة ٤١ من الميثاق فجاء عاماً ومشوباً بالغموض وخاصة في فقرته الاولى التي يدعو فيها المجلس الدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت لاتخاذ ألتدابير المناسبة للظروف المحددة في اطار سلطة مجلس الامن لوقف عمليات الشحن البحري الى العراق.

وقد عمل مجلس الامن منذ نشوب الازمة وتفاقمها بتماسك واتساق، وبدور جديد اعاد لمجلس الامن حقوقه وسلطاته الاصلية التي تحولت الى الجمعية العامة طوال حقبة الحرب الباردة، وعجز مجلس الامن في المراحل السابقة من النهوض بمسؤوليته في حفظ السلم والامن الدوليين حيث لم يتحقق في كثير من الأزمات اجماع الدول الخمس الدائمة العضوية. وقد اصدر مجلس الامن قراره الاول بشأن الأزمة وهو يتصرف وفقاًللفصل السابع من الميثاق وهو الفصل الذي ينص على صلاحية مجلس الامن في الحالات القصوى للقيام بعمليات عسكرية برية وبحرية وجوية، وهذا يعني ان المجلس أدار الأزمة باحكام الفصل السابع وبمنهج نظام الأمن الجماعي وتدبيره، ويعطي نظام الأمن الجماعي سلطات فعالة للمجلس لكفالة حماية نظام الامن الدولي ومنع أية محاولة للاخلال به او لتهديد السلم، حيث اصدر في هذا الشأن اثني عشرة قراراً فيما بين الثاني من اغسطس/آب الى التاسع والعشرين من نوفمبر تشرين ثاني ١٩٩٠.

وبالتالي فان الدلالات السياسية والقانونية لمسألة اعمال نظام الامن الجماعي بصدد أزمة الخليج تكتسب اهمية مستقبلية من حيث انها ستشكل سابقة هامة لاسلوب معالجة مجلس الامن لحالات تهديد السلم في اي منطقة من العالم. ولا بد لفهم ذلك من تناول تعريف نظام الامن الجماعي من الناحية القانونية وتحليل كيفية تطبيق مجلس الامن لهذا النظام على أزمة الخليج.

فنشأة نظام الامن الجماعي قامت كمحصلة للتفاعل بين استحداث قانوني من جهة وبديهيّة عملية من ناحية اخرى فالاستحداث القانوني انه هو التحريم المطلق للحرب وهو ما كان خاتمة لتطور تشريعي دولي متدرج استقر في ميثاق الامم المتحدة لذلك تم تخصيص الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لتحديد الاجراءات التي يتخذها مجلس الامن في حالات تهديد السلم والاخلال به، وذلك على سبيل الالزام القانوني في جميع الاحوال وباستخدام القوة العسكرية اذا لزم الامر.

وتمثل المادة ٣٩ من الميثاق نقطة البدء في تطبيق نظام الامن الجماعي حيث تنص على ان مجلس الامن يقرر وجود حالة تهديد للسلم، او إخلال به ويقرر تبعاً لذلك ما يراه من اجراءات يتخذ بها قراراً ملزماً على اساس المواد ٤١ و ٤٢ من الميثاق والجدير بالذكر ان لمجلس الامن سلطة تقديرية كاملة في تحديد ما اذا كانت واقعة معينة تمثل تهديداً للسلم او حالة من حالات العدوان^(١) ومع صعوبة ذلك فان

(١) انظر بخصوص ذلك ابراهيم سلامة "الأزمة من المنظور القانوني لنظام الامن الجماعي الدولي" السياسة

الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠، ص ١٢٢.

وكذلك احمد ادريس "قراءة في قرارات مجلس الامن المتعلقة بازمة الخليج" دراسات دولية، تونس، العدد ٣٧

١، نيسان، ١٩٩٠، ص ١٠١-١٠٥.

اتخاذ المجلس لقرارات ملزمة تتضمن عقوبات محددة يثير من باب اولى صعوبات اشد. وجدير بالذكر ان تتابع المواد (٤٠ - اتخاذ اجراءات مؤقتة) و(٤١ سلطة اتخاذ اجراءات غير عسكرية اي التدابير التي لا تحتاج لاستخدام قوة عسكرية)، و(٤٢ - سلطة اتخاذ اجراءات عسكرية)، فنتابع المواد المذكورة لايلزم مجلس الامن باللجوء اليها بذات الترتيبات، غير ان طبيعة الامور تجعل من تدرج المجلس من الاجراءات غير العسكرية نحو الاجراءات العسكرية هو الاقرب للمنطق. وكان هذا بالفعل هو مسلك مجلس الامن تجاه أزمة الخليج ففي ٢ آب/ غسطس ١٩٩٠ اصدر المجلس قرار ٦٦٠ الذي يشير صراحة للمواد ٣٩ و٤٠ من الميثاق ويدين احتلال الكويت، ويطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط منها. ونتيجة لعدم استجابة العراق للقرار ٦٦٠ اصدر المجلس في ٦ آب/ أغسطس القرار رقم ٦٦١ تطبيقاً للمادة ٤١ من الميثاق الذي يفرض عقوبات اقتصادية على العراق وهذا القرار لم يتضمن اي اجراءات عسكرية، اما وجود القوات الامريكية^(١) وبعض قوات الدول الغربية سواء في الخليج العربي او السعودية فقد تم بناءً على المادة ٥١ من الميثاق الخاصة بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس وبناءً على طلب السعودية كاجراء مستقل خارج عن اطار الفصل السابع من الميثاق حسب رأي الولايات المتحدة الامريكية في خطابها الرسمي لرئيس مجلس الامن بتاريخ ١٠/آب/اغسطس ١٩٩٠.

(١) انظر بخصوص ذلك احمد يوسف القرعي "مجلس الامن الدولي وادارة ازمة الخليج" السياسة الدولية،

العدد ١٠٣، يناير، ١٩٩١، ص ١٠٣.

وكذلك عبد الله الاشعل "الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية" السياسة الدولية، العدد

١٠٣، يناير، ١٩٩١، ص ٥٢١.

١ وقد كشف قرار المجلس رقم ٦٦١ حدود فعالية العقوبات الاقتصادية، وذلك من حيث أن القرار يلغي بما تضمنه من التزامات لكل دولة على حده، ولا شك ان اي مخالفه لهذا الالتزام بمقاطعة العراق اقتصادياً من شأنه ان يلغي حدود العقوبات الاقتصادية ويقوض الاساس القانوني لنظام الامن الجماعي.

ولهذا اعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في مراقبة السفن الاجنبية والتثبت من عدم مخالفتها للحظر بصرف النظر عن علم السفينة ومحل التفتيش بل وذهبت الولايات المتحدة الى حد القول بجواز استخدام الحد الأدنى من القوة الذي قد يلزم منع اي سفينة من نقل حمولات محظورة من العراق واليهما.

وقد تحفظت بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن على هذا المفهوم الامريكي للقرار وذلك بناءً على اعتبارين: (١)

١ - ان مفهوم التفتيش والمنع ينصرف في حقيقته الى اجراء حصار بحري شامل للعراق Blockade علماً بان الحصار البحري يعد في الممارسة الدولية نوعاً من اعمال الحرب، بينما لم يقض القرار ٦٦١ سوى حظر التبادل التجاري مع العراق كالتزام تختص كل دولة بالاضطلاع به في حدود ولايتها الشخصية والاقليمية على حد سواء.

٢ - ان القيام باي عمل تنفيذي مباشر ذو طبيعة عسكرية يقتضي انتقال مجلس الامن من التصرف بناءً على المادة ٤١ من الميثاق و(الاجراءات غير العسكرية) الى التصرف على اساس المادة ٤٢ من الميثاق (الاجراءات العسكرية) كما يقتضي ان يتم التنفيذ بواسطة مجلس الامن، او على الاقل بتفويض صريح منه وجاء القرار ٦٧٨ متعارضاً مع نص المادة ٤٥ من الميثاق التي تنص في جملة ما تنص عليه بان خطط العمليات

(١) أحمد يوسف القرعي "مجلس الامن الدولي وادارة أزمة الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، مرجع سابق، ص ١٢٣.

العسكرية يجب ان تقرر من مجلس الامن بمساعدة لجنة عسكرية، اي انه من الضروري ان تنشأ قيادة عسكرية تعمل تحت اشراف مجلس الامن، وبمساعدة الأمين العام لتنفيذ احكام القرار ٦٧٨ تحت علم الامم المتحدة، وهذه الفكرة اصر عليها الكونغرس الامريكي وبعض الحلفاء الكبار مثل الاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا^(١)، هذا بينما فوض القرار الولايات المتحدة وحلفائها استخدام القوة بعد ١٥ كانون ثاني/ يناير ١٩٩١ دون تحديد لها ودون اخذ موافقته على خططها العسكرية وعلى اهدافها وعلى سبل تنفيذها، وبذلك يكون مجلس الامن قد فوض الولايات المتحدة صلاحيات عسكرية هي حصراً من صلب اختصاصه وليست لديه صلاحية لتفويضها. فعدم دستورية القرار من هذه الناحية - وعلى ضرورة استخدام القوة العسكرية - مكن الولايات المتحدة من ان تتجاوز بكثير في عملياتها الحربية ما هو ضروري لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت حيث قامت بتدمير منشآت المدنية والعسكرية والاقتصادية وقصف المدنيين العزل. ففي كانون ثاني/ يناير ١٩٩١ استقال وزير الدفاع الفرنسي جان بيير شوفنمان احتجاجاً على تجاوز الحملة العسكرية على العراق على ما اعتبره خارج نطاق قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨. وحرصاً من الولايات المتحدة على الحفاظ على وحدة الموقف الدولي وخصوصاً بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن في مواجهة العراق وخوفاً من ظهور المواجهة بانها امريكية عراقية فقد أخذت الولايات المتحدة تحفظات شركائها الغربيين بعين الاعتبار وسعت الى استصدار قرار بصيغة تكفل لاجراءات المجلس درجة كافية من التوافق مع النصوص القانونية التي تحكم سير

(١) د. عبد الله الاشعل "الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية" السياسة الدولية، العدد

نظام الامن الجماعي.(١)وقد أثار القرار ٦٧٨ جدلاً واسعاً في المحافل القانونية الدولية فقد رأى الدكتور عدنان الباجهجي وزير خارجية العراق في الستينات ان القرار مخالف لميثاق الامم المتحدة ذلك ان نص المادة (٥١) من الميثاق التي استند اليها القرار تعطي للدول المعنية الحق في الدفاع عن نفسها اذا هوجمت، وان تطلب من غيرها من اعضاء الامم المتحدة مساعدتها في رد هذا الهجوم، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن ما يراه ضرورياً من اجراءات. وذلك حدث فعلاً لأن مجلس الامن اجتمع واتخذ سلسلة من الاجراءات ابتداءً من القرار ٦٦٠ وما بعد، وذلك استوعب مفعول المادة (٥١) ومفهوم ذلك ان حق الدفاع الشرعي عن النفس بمقتضى هذه المادة تنطبق قبل تدخل المجلس وليس بعده حيث ان مفعول المادة (٥١) حق مؤقت ينتقل الى مجلس الامن طالما قرر هذا المجلس أن يقوم بمسؤوليته، وهذا تم (٢).

وكان يحق لمجلس الامن ان يستعمل اي اجراءات يراها ضرورية سواء في ذلك العقوبات الاقتصادية طبقاً للمادة (٤١) او القوة المسلحة طبقاً للمادة (٤٢) وفي هذه الحالة فان التدخل العسكري لحفظ الامن يكون بعد ثبات فشل العقوبات الاقتصادية طالما ان مجلس الامن اختارها اولاً؛ والقرار رقم ٦٧٨ يشير الى العقوبات ولا يتحدث عن فشلها.

ان نص القرار ٦٧٨ قد يحتوي على اباحة باستعمال القوة لتحرير الكويت، ولكنه لا يبيح اعلان الحرب على دولة العراق، لان ميثاق الامم المتحدة

(١) ابراهيم سلامة "الازمة من المنظور القانوني لنظام الامن الجماعي الدولي"، السياسة الدولية، العدد ١٠٢،

اكتوبر، ١٩٩٠، ص ١٢٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٥٠٠.

يدين الحرب ايأ كانت مبرراتها. ثم ان نص القرار يتضمن تحلياً من مجلس الامن عن مسؤوليته التي يلقيها عليه الميثاق لان المجلس يعترف بعجزه عن العمل، ويحيل المسؤولية الى غيره وهذا ينتقص من شرعية القرار، وتقول ايضاً انه اذا جاز للمجلس ان يكلف بعض اعضاء الامم المتحدة بتحرير الكويت، فانه لايجوز له ان يكلف غيره لتحقيق السلم والامن الدوليين لان ذلك اختصاص احيل له وحده ولايستطيع الانابة فيه خصوصاً وان النص مفتوح الى آخر حد (١)

ويقول امين عام هيئة الامم المتحدة سابقاً خافيير بيريز ديكيويلار ان تنفيذ قرارات مجلس الامن بالقوة لم يجر تنفيذه بالضبط طبقاً لما اورده المادة (٤٢) وما تلاها في الفصل السابع من الميثاق. وبدلاً من ذلك فان مجلس الامن خول استعمال القوة لبعض الدول ولتحالف نشأ بينها. وفي الظروف التي كانت قائمة وبجساب التكاليف التي كانت مطلوبة، فان مثل هذا الوضع لم يكن ممكناً تجنبه. وعلى اي حال، فان عمليات الخليج تدعونا للتفكير في اجراءات جماعية يتحتم اتباعها في المسائل المتعلقة باستعمال القوة لحفظ الامن في المستقبل بطريقة تتفق مع حقيقة ان استعمال القوة محصور في مجلس الامن بمقتضى الفصل السابع من الميثاق (٢)

ويمكن تلخيص الاداء القانوني لمجلس الامن في ازمة الخليج بالدالتين التاليتين: الأولى ان هذه الازمة التي تعد اختباراً جاداً للوفاق الدولي الجديد، ذلك ان اقرار الشرعية الدولية بشكل كامل وصحيح وعن طريق حل جماعي منسق في اطار مجلس الامن

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٥٠٠.

(٢) المرجع السابق، ٥٠١.

يفرض على جميع الاعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الامن ان يتخلوا عن اي اهداف ذاتية في سبيل اقرار هدف دولي مشترك واحد هو اقرار الشرعية الدولية واستعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما، كما ان هذه الأزمة تلفت نظر المجتمع الدولي ومجلس الامن من جديد الى المنازعات الاقليمية المزمنة والاهتمام بتسويتها في اي لحظة. وهذه هي العلاقة الحقيقية بين ازمة الخليج من جهة وبين القضية الفلسطينية من جهة اخرى.

المبحث الثاني

فاعلية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلق بأزمة الخليج

أن أهمية وفعالية قرارات مجلس الامن الدولي يعود الى انتصار ادارة الأزمة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، حيث خلقت الولايات المتحدة الأزمة واستغلت وجودها واستفادت منها اقصى استفادة ممكنة لخدمة مصالحها.

ان حرباً تكلفت ٨٦ مليار دولار ثناً لآلات التدمير بها، ورصد ما يقارب من ١٢٠ مليار دولار لتعمير ما دمر على جانب دول التحالف وحدها وتوريد اسلحة لها بحوالي ٣٣ مليار دولار، لا يمكن ان تكون حرباً في اتجاه نزع المخاطر التي تشكو منها المنطقة^(١)

ان هذه النتائج تعبر عن المفهوم الامريكي للنظام الذي تريد السيطرة عليه وهو مفهوم المركز الاعظم، مفهوم تحييد كل القوى او احتواء حركتها. وتعود هذه الاهمية الى الفعالية التي تحكم عمل هيئة الامم مؤخراً والتي يعود سببها الى شكل العلاقات الدولية الجديدة خصوصاً بين الوحدات المؤثرة فيه، وتمثل مغزى ذلك في العقوبات التي فرضت على العراق بسبب دخوله الكويت^(٢)

(١) احمد شرف "مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج"، مجلة الوحدة، الرباط، السنة السابعة، العدد ٨٤، ايلول/سبتمبر ١٩٩١، ص ١٥٥.

(٢) ثناء فؤاد عبد الله، "مسيرة الوحدة الاوروبية وأزمة الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر ٩١، ص ١٣ وكذلك

ومع ذلك فان اساس الامن ليس بمحشد القوة العسكرية بل ازالة كل ما يوتر العلاقات والتحكم بالاسلحة، وتسوية النزاعات واستعمال الامم المتحدة للحفاظ على السلام، فعودة الامم المتحدة وهي عودة فعالة على المسرح الدولي حاليا هي تجاوب سريع للتغيرات الحاصلة، في النظام السياسي الدولي والتي كانت تؤثر بشكل سلبي على احداثه.

فقد انهار النظام العالمي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا النظام قد اتسم بوجود كتلتين عسكريتين عالميتين، هما حلف وارسو وحلف شمال الاطلسي، وجاء هذا الانهيار نتيجة سياسات غورباتشوف التي ادت الى انحلال الاتحاد السوفيتي وانحلال حلف وارسو، وتبعية السياسة الخارجية السوفياتيه للولايات المتحدة الامريكية، والى تفكك الاتحاد السوفيتي ووقوعه في أزمة اقتصادية خانقة، وأزمة سياسية معقدة انتهت بانحلاله وتفكك كيانه، وان ما آل اليه الاتحاد السوفيتي ادى الى دخول العالم في مرحلة جديدة من ميزان القوى تتسم بخروج الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى بين الدول الكبرى لقيادة العالم.

أ - انتهاء الحرب الباردة

حدثت أزمة الخليج في وقت تسود فيه اجواء الوفاق الامريكي والسوفيتي، وهي الاجراءات التي فرضت على الاتحاد السوفيتي اكثر مما فرضت على الولايات المتحدة الحد من التورط في الصراعات الاقليمية، مع ضرورة تسوية الخلافات مهما بلغت درجة حدتها بالطرق السلمية، في اطار توازن المصالح لاتوازن القوى. فالتصالح بين الشرق والغرب هو الذي حكم وارسى قواعد الانتقال من عصر المواجهة الى عصر التعاون، ولهذا كانت أزمة الخليج اول دليل على ان مثل هذا التعاون قد تم

بين الشرق والغرب، وليس من شك ان غورباتشوف اول من تحدث عن احلال التعاون محل المواجهة بين الشرق والغرب، واول من تحدث عن ان العالم اصبح في صدد الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل بين الدول جميعاً وان لهذا اولوية على المواجهة بينها^(١)

من هنا دخلت عدة بلدان في العالم، حكومات وحركات سياسية، في مرحلة تعصف بها المتغيرات الحادة او ميزان القوى الجديد، بسبب موقعها الجديد في ميزان القوى العالمي، وما فتحه امامها من آفاق، وقد اتخذت هذه المواءمة حتى الآن، وستتخذ مستقبلاً، اشكالاً وفقاً لكل حالة، فالولايات المتحدة تسعى لبسط قيادتها على العالم كله، وتريد ان ينظم النظام الدولي الجديد على مقياسها، وفقاً لمعاييرها وقيمها، كما اخذت بقية الدول والقوى السياسية تتراوح في اشكال الاستجابة، بعضها راح يسعى لكي يكون شريكاً، مع تسليمه بالقيادة الامريكية، كبريطانيا، وبعضها اراد ان يحسن من شروط شراكته فراح يناور بحذر شديد كفرنسا والمانيا، بينما استعدت دول اخرى من العالم الثالث للقبول حتى بالفتات مقابل الرضى الامريكي، وانحنى غيرها امام العاصفة انكماشاً ومهادنة، فهي اوضاع جديدة، ومعادلات جديدة، وسياسات جديدة. وفي ظل هذه الظروف كان من المنطقي ان تجمع اغلبية دول العالم على معارضة دخول العراق للكويت، وطلبت من العراق بيان مشترك مع الولايات المتحدة بسحب قواته من الكويت، وبالتالي اطلق الاتحاد السوفيتي يد الولايات المتحدة في ادارة ازمة الخليج بعد تيقنه من عدم القدرة للتصدي للسياسة الامريكية^(٢)، فمنذ بداية الأزمة كان واضحاً خلو ساحة الخليج من الوجود السوفيتي، وان الولايات المتحدة هي المحرك

(١) محمد سيد احمد "حول اشكالية النظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١، ص ٢٥.

(٢) راجية ابراهيم صديقي "التوجيهات العامة لردود الفعل الدولية" السياسة الدولية، العدد ١٠٢، مرجع سابق، ص ٩٥.

وكذلك ايمن عبد الوهاب "المبادرات السياسية وامكانات نجاحها" السياسة الدولية، العدد ١٠٣، مرجع سابق، ص ٦٩.

- ٧٦. وكذلك صفاء موسى "ازمة الخليج والمجموعة الاوروبية" السياسة الدولية، العدد ١٠٤، مرجع سابق، ص ٦٢ -

الأوحد لادارة الازمة، وبالتالي ومع هذا الوضع كيفت الدول الاوروية وغيرها من الدول سياساتها مع السياسية الامريكية استناداً الى هذا الواقع.

هذا الواقع الذي وقعت فيه أزمة الخليج كانت قمة هلسنكي في سبتمبر ١٩٩٠، تأكيداً له حيث كانت هذه القمة تأكيداً على التأثير الايجابي الذي يمارسه على السلام الدولي انتهاء عصر الخلافات بين الشرق والغرب، وكان مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الذي عقد في باريس في ٩٠/١١/١٩ ابرز علامات التطور في المناخ الدولي الذي وقعت فيه أزمة الخليج حيث تم في هذا المؤتمر التوقيع على وثيقة باريس التي فتحت صفحة جديدة في العلاقات الدولية^(١) وبهذه التغيرات التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية، الامر الذي ادى عملياً الى تصاعد التأثير الامريكي في النظام العالمي على حساب تأثير باقي العناصر، وبدت الولايات المتحدة في هذه الأزمة منفردة على رأس النظام بينما أنهار الاتحاد السوفيتي واكتفى بمباركة قرارات الولايات المتحدة، واتجهت الصين الى المواءمة بين تأييد القرارات الامريكية او الامتناع عنها، كما انهارت محاولات فرنسا لاتخاذ مواقف مستقلة عن القرار الامريكي^(٢)

ويعتقد كثيرون ان أزمة الخليج اسرعت بتفجير الموقف الداخلي في الاتحاد السوفيتي، حيث صرح احد محرري جريدة ازفستيا السوفيتية "ان السوفيت قد تخلو عن دورهم في الشرق الاوسط واكتفوا بمكان متواضع في المنطقة يتلاءم مع امكانياتهم الحالية" ان تراجع القوة السوفيتية ترك المجال امام سيطرة الولايات المتحدة واصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والعسكرية^(٣)

(1) The Times, No, 63919, January, 19, 1990.

(٢) طلعت مسلم، "عرب ما بعد حرب الخليج والتأثيرات الامنية والعسكرية للحرب"، مجلة الوحدة، الرباط، العدد ٨٨، كانون ثاني/يناير ١٩٩٢. ص ٣٠.

(٣) سوسن حسين، "التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٠٦، مرجع سابق، ص

والصحيح ان انتهاء الحرب الباردة لم يفتح المجال كما يقول البعض الى تعاون دولي للمحافظة على السلام، بل ترك المجال للولايات المتحدة ان تتعامل مع التطورات هذه بروح الانتصار وترى فيها مجالاً لزيادة مكاسبها وتحقيق مصالحها ومطامعها عن طريق فرض ارادتها على غيرها من الدول.

يقول معالي وزير الخارجية الاردني امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ ايلول/سبتمبر/١٩٩٠

"لقد اعطى انتهاء الحرب الباردة آملاً بان يؤدي غياب التنافس بين القوتين العظميين الى ان تصب كافة الجهود ضمن اطار الامم المتحدة. الا ان هناك بوادر تشير الى ان بعض القوى قد تتعامل مع التطورات الايجابية الاخيرة بروح الانتصار وترى فيها مجالاً لزيادة مكاسبها الذاتية عن طريق محاولة فرض ارادتها على غيرها من الدول، ولئن كانت منطقتنا وشعوبها قد دفعت ثمناً فادحاً للصراع الدولي خلال فترة الحرب الباردة فانها تتطلع الى ان يؤدي انتهاؤها الى وقف الاستقطاب نهائياً، والى التخلص تماماً من كافة محاولات الهيمنة والاستغلال، بشكل يعمم منافع الانفراج الدولي على البشرية جمعاء، ويؤدي الى سيادة مبادئ القانون والعدالة والمساواة في هذا العالم"^(١) وقد تحققت مخاوف الكثيرين من انتهاء الحرب الباردة التي حدثت نتيجة تغيري جانب واحد، اي الاتحاد السوفيتي، بينما لم تحدث تغيرات فعالة في البلدان الرأسمالية الصناعية وخصوصاً الولايات المتحدة. ويميل المحللين الى الاعتقاد ان انتقال النظام الدولي من التعددية الى الاحادية سوف يقود في نهاية المطاف الى حقن المجتمع الدولي بشحنات جديدة من التسلط والظلم والمنازعات، وكان ان اكدت الولايات المتحدة حقها في استخدام القوة لدعم مصالحها الامبريالية.

(١) الكتاب الابيض، مرجع سابق، وثيقة ٤ ص ٣. وانظر كذلك الرشيد ادريس "نظام دولي جديد"، دراسات

وهذه الحقيقة موجودة حتى قبل هذه التحولات والتغيرات في النظام الدولي وزادت بشكل اكثر وضوحاً بعد ذلك.

يقول المفكر الامريكى نعوم تشوفسكي Naum Tshovsky الذي يرسم صورة مرعبة وقائمة للنظام الدولي الجديد "وفي هذا العالم تنصب الولايات المتحدة مثل الدولة المرتزقة، تجني المال من الدول الصناعية لقاء الدفاع عنها ضد العالم الثالث، الذي يرضخ للدول الصناعية، بالضغط الاقتصادي اذا امكن وبالقوة الامريكية اذا احتاج الأمر (١)

وقد ادت انتهاء الحرب الباردة الى ظهور مخاوف في دول العالم الثالث وخصوصاً في بعض الدول العربية ومنها العراق خوفاً من ان يكون هذا التغير على حساب اقطار هذا الوطن، ففي اجتماع قمة مجلس التعاون العربي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ ابدى الرئيس العراقي صدام حسين خوفه من تراجع دور الاتحاد السوفيتي، وانتقد الولايات المتحدة لان ليس لديها عائق فيما يتعلق بالاضرار بمصالح العرب (٢) وهكذا كانت اول نتائج الحرب الباردة هيمنة الولايات المتحدة على هذه المنطقة تحت غطاء الشرعية الدولية.

ومع انتهاء هذه الفترة اخذت تبرز في الولايات المتحدة وبدرجة قوية عقيدة عسكرية تخطط للمواجهة مع بعض دول العالم الثالث، التي تمتلك بعض اسلحة الدمار الشامل، او تخطط لتطويرها، او الحصول عليها في حال قيام دولة كهذه بالاضرار بالمصالح الامريكية وهذا ما قاله وزير الدفاع الامريكى في تقرير قدمه الى الكونغرس في كانون ثاني/يناير ١٩٩٠ حيث قال "ان على الولايات المتحدة ان تعترف بان تحديات ابعدها

(١) Guardian 25 /2/1991.

(٢) راجع بخصوص ذلك محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٩.

وانظر كذلك محمد شريف الجيوسي "نظام عالمي جديد وفق مصالح الامريكان ام الاوروبيين" صحيفة الدستور، العدد ٨٨٢٨، تاريخ ١٨/٣/٩٢، ص ٢٢.

من اوروبا ستضع اعباء مهمة على قدرات الولايات المتحدة الدفاعية^(١) وقد نجحت الولايات المتحدة الى حد بعيد نتيجة تعاون الاتحاد السوفيتي معها، حيث ادى ذلك الى ادانة دخول العراق للكويت من قبل الاتحاد السوفيتي، وكذلك الى جميع سياسات الولايات المتحدة في هذه الازمة.

ومنذ اندلاع هذه الازمة وحتى نهاية الحرب من خلال اسلوب مواجهتها وادارتها من قبل الولايات المتحدة، أمرت الاسرائيلين بالهدوء والتروي واليابانيين بالالتزام بأكثر من مجرد المشاركة المالية، ويعلم الصينيين والسوفيت بأن أمامهم فرصة وحيدة للانضمام فعلياً الى الاسرة الدولية.^(٢) فيما يجمع تحت لوائه اغلبية البلدان العربية والحلفاء الاوروبيين، فالنظام الذي تريده امريكا يتضمن بعض اشكال الحشد والتحرك الدائم للامم المتحدة، او المجموعة الدولية، تحت القيادة الامريكية، لمنع او معاقبة اي مظهر للعصيان الدولي، وهذا يعني عملياً، تحويل التدخل العسكري الى تدخل مبني على نحو مؤسسي "تحت الراية الدولية" يقوم به التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لفض الصراعات التي يشهدها العالم الثالث^(٣)

(1) Michael T.Klare, "Behind Desert Storm: the New Military Paradigm" Technology Review, may-June 1991. P. 31.

(2)William Dowell, "Marching to Conclusion, Time international, washington, vol 137, no 9, march 4, 1991. PP 12 - 19.

وكذلك حسن بكر "الولايات المتحدة وادارة عملية الحشد الدولي" السياسة الدولية، العدد ١٠٢، مرجع سابق، ص ١٠٢

(٣) "عقبات امام تطبيق النظام الدولي الجديد"، الدستور العدد ٨٤٥٧، مرجع سابق ص ١٢.

ب - هيمنة الولايات المتحدة وانفرادها بمجلس الامن الدولي
يقول الجنرال بيير غالو رئيس الاكاديمية العسكرية في باريس "ان الولايات
المتحدة الامريكية شنت ضد العراق حربين قذرتين تمثلتا في استخدام القوة العسكرية
وفي القرارات التي اصدرتها من مجلس الامن والتي لا تخفي مطامعها في المنطقة" (١)
وهكذا أثبتت أزمة الخليج، وبلوغها مستوى اندلاع الحرب، ان الولايات المتحدة
اصبحت قادرة على التحكم في قرارات مجلس الامن وحشد الدول الكبرى، وعدد هام
من دول المنطقة وغالبية دول العالم الثالث وراءها في المعركة ضد العراق، فكان
حشداً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واعلامياً، مما سمح لها ان تشن ضد العراق حرباً
من اكبر الحروب التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال هذه الأزمة يمكن قراءة سمات الوضع العالمي من خلال الدور
الامريكي في أزمة الخليج وخضوع الدول الكبرى الاخرى لها. ويزيد من قوة هذه
الملاحظة ان هذا التحكم بقرارات مجلس الامن استمر بعد ان انتهى احتلال العراق
للكويت، وبعد ان نزلت بالعراق ضربات قاسية جداً، فالقرارات التي اتخذت في مجلس
الامن ضد العراق بعد انتهاء الحرب أشد خطورة من تلك التي اتخذت قبل ذلك
فالسمة التي عبرت عنها أزمة الخليج جاءت جديدة من حيث عمل الولايات المتحدة
من خلال مجلس الامن، ولكن لن تكون مرحلة سيادة الشرعية الدولية من خلال
مرور القرارات بمجلس الامن، وهنا يتضح ان دور مجلس الامن سيتوقف على كل حاله
(٢) فالولايات المتحدة لم تتوقف عند تحقيق الاهداف التي حددها مجلس الامن

(١) عوده بطرس عودة، مرجع سابق. ص ١٢١.

(٢) منير شفيق، "الاستراتيجية الامريكية واثار النظام العالمي الجديد على العالم العربي" قراءات سياسية، مركز

دراسات الاسلام والعالم، امريكا، السنة الثانية، العدد الاول، ١٩٩٢. ص ٢.

فقد استصدرت من مجلس الامن سلسلة من القرارات الاضافية التي لاعلاقة لها باحتلال العراق للكويت، وفي مقدمتها استمرار الحصار الاقتصادي وفرض دفع التعويضات والاهم من ذلك كله نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، وتدمير منصات الصواريخ، ومراكز الابحاث العلمية، والمنشآت النووية ووضعها تحت المراقبة والتفتيش الدولي باستمرار، فهذه حالة وصاية استعمارية مباشرة فرضت على العراق بعد تدمير بنيته التحتية ومراكز ابحاثه، ومراكز التطوير العلمي والتقني، ووضع موازنته تحت اشراف دولي، وبيع حصة معينة من انتاجه النفطي تكفي لسد جزء من حاجته الغذائية. ومن هنا يتضح ان الاجراءات اللاحقة ضد العراق بعد انتهاء الحرب هي هدف الولايات المتحدة الاساسي الذي دفعها اصلاً لحوض هذه الحرب. فالهدف هو ابقاء التفوق العسكري الاستراتيجي في المنطقة لصالح اسرائيل، والمطلوب هو ايضاً إبقاء الدول العربية جميعاً بدون قدرة على امتلاك اسلحة تهدد اسرائيل والمنطقة وهذا هو الهدف الكامن وراء الحملة الغربية والامريكية ضد ليبيا في "قضية لوكربي" (*) ولقد كانت اغلب القوات المشكلة للتحالف قوات امريكية، والولايات المتحدة في النهاية هي التي قادت العملية، حيث اعلن الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار صراحة "ان الحرب في الخليج جرت بتفويض من الامم المتحدة، ولكن لم تكن الامم المتحدة هي التي قادت...انها حرب قادتها الولايات المتحدة وشاركت فيها اطراف اخرى عربية ودولية، واقتصرت مهمة الامم المتحدة ومجلس الامن على اجازتها" (١).

ومن هنا استغلت الولايات المتحدة المتغيرات في النظام الدولي من اجل ان

تبرر سلوكاً اسفر في النهاية عن هيمنتها على مجلس الامن، لذلك هدفت من غير

(*) اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ليبيا بأنها وراء تفجير طائرة "البان أم" الامريكية فوق

لوكربي باسكتلندا، المصدر: مجموعة باحثين، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الابعاد السياسية

والاستراتيجية والقانونية، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، ١٩٩٢، ص ١٤٤.

(١) منير شفيق، قراءات سياسية، العدد الاول، مرجع سابق، ص ٤-٦.

ادارتها للالزمة الى تفادي اي حل سلمي كما تلزم بذلك المادة ٣٣ من الميثاق، وهيمنت على مجلس الامن الدولي بحيث جعلته امتداداً لسياستها الخارجية، وجعلت هذا المجلس يتصرف بصورة تتنافى، نصاً وروحاً مع الميثاق حين اصدر قراره بالسماح باستخدام القوة بعد ١٥ كانون ثاني/يناير ١٩٩١. كما لم تعطى العقوبات الوقت الكافي لاطهار جدواها وفعاليتها في تأمين الانسحاب العراقي من الكويت. ثم انها لم تتوقف عن الاستمرار في تدمير العراق بعد ان اعلن استعداده للانسحاب غير المشروط، وحتى بعد الانسحاب استصدرت مجموعة قرارات من المجلس تبغي تعزيز الهيمنة الامريكية والاسرائيلية على المنطقة كما ذكرنا.

وهذا يتضح من خلال اصدار القرار ٦٨٧ الذي يأمر بتدمير اسلحة الدمار الشامل لدى العراق مع ابقاء ترسانة اسرائيل فيها سليمة. وهذا ما ذكره بريماكوف حيث يقول بعد جولتي في الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٨/١٠/٩٠ وحين عدت الى موسكو قدمت تقريراً الى غورباتشوف ذكر فيه النتيجة الاساسية وهي الاتجاه نحو الحل العسكري، وان انصار هذا الخيار لا يستهدفون فحسب اخراج صدام حسين من الكويت بل وتخطيم القوة العسكرية والصناعية للعراق وهو ما يتجاوز قرارات مجلس الامن (١) وهكذا يتضح ان الاهداف محددة ونطاق العمليات واضح، ومع ذلك صوت الاتحاد السوفيتي على استخدام القوة ضد العراق مما يدل على ان ادارة الأزمة تسير وفق الهوى الامريكي مما يوضح ابعاد النجاح الامريكي لادارة الازمة.

ذكر ريتشارد فولك Richard Falk استاذ القانون الدولي في جامعة برنستون Princeten " ان الولايات المتحدة نجحت في تحويل مجلس الامن الى اداة من ادوات سياستها الخارجية. اذ تصرف المجلس تحت الضغط الذي

(١) احمد شرف "مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج"، الوحدة، الرباط، العدد ٨٤

مارسته بصورة تتنافى نصاً وروحاً مع ميثاق الأمم المتحدة^(١) وهذا ينطبق على القرار ٦٧٨ الذي تم تبنيه في ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والذي يسمح باستخدام القوة بعد ١٥ كانون ثاني/يناير ١٩٩١ لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت، حيث هناك شكاً كبيراً في ان القرار المذكور يشكل غطاءً شرعياً دولياً يخول الولايات المتحدة وحلفائها استعمال القوة ضد العراق، لأن السماح باستعمال القوة قبل استنفاد الوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق، وقبل اعطاء العقوبات الشاملة المفروضة استناداً لقرار مجلس الامن رقم ٦٦١، تاريخ ٩٠/٨/٦ الوقت الكافي، حيث ان السماح باستخدام القوة يتعارض مع الاهداف العليا للامم المتحدة، وهذا ما ذكره جيمس رستون James Riston عميد الصحفيين الامريكيين حيث قال "يوجد شك كبير حول ما اذا كانت الولايات المتحدة قد استنفذت الوسائل السلمية للتسوية، كما الزمت بذلك المادة ٣٣ من الميثاق...هذه المرة الاولى في تاريخ تجرّبي والتي تعود الى تأسيس الامم المتحدة في دامرتون اوكس وفي سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ التي تقوم فيها الامم المتحدة باصدار اذار بتاريخ معين لايقاف العدوان. اذا كان الافتراض العام ليس استنفاد جميع الوسائل السلمية فحسب، قبل اللجوء الى القوة، وانما ايضاً كون الهدف الاساسي للدبلوماسية ليس اصدار الانذارات، وانما تجنبها"^(٢)

فيتضح من خلال ادارة الولايات المتحدة لهذه الأزمة انها قامت بضغطات على مجلس الامن لاعطائها غطاءً شرعياً في استخدام القوة، وان هذا الغطاء مشكوك جداً في شرعيته، على الاقل. فالهيمنة الامريكية خاصة والغربية عامة وتخلي الاتحاد السوفيتي عن دوره المعهود، بل انخيازه الكامل للولايات المتحدة، كل ذلك جعل مجلس الأمن الدولي

(1) Richard Falk "Question The UN Mandate in the Gulf" IFDA Dossier, Switzerland (April - June 1991), Pp. 82.

(٢) محمد الاطرش "أزمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، المستقبل العربي، العدد ١٥٥، كانون ثاني/يناير،

يتصرف استناداً الى معيار مزدوج اذا قارنا موقفه من ازمة الخليج وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي. وفي رسالة من وزير الخارجية العراقي طارق عزيز الى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ يقول "ان ما حصل حتى الآن في مجلس الامن ما كان له ان يتم لولا وسائل الضغط والتضليل التي مارستها الولايات المتحدة على عدد من اعضاء المجلس للتصويت على القرارات المذكورة، وبذلك تسعى لان تكرر نفسها كمتحكم في العالم ومصيره. ان هذه القرارات الظالمة وذات الغرض المسبق من بعض دول المجلس والتي عملت الولايات المتحدة على فرضها تبدأ عصراً مشؤوماً، في تاريخ المنظمة الدولية، هو عصر فرض القياسات المزدوجة والاحكام الاقتضائية بالقوة والارهاب والوسائل الاخرى (١) كما أن الولايات المتحدة لم تكثف بالدمار الذي لحقته بالعراق، فاعلنت رفضها لكل مبادرة سلمية تصدر من اي دولة، باسلوب استخفافي، ولم تناقشه في مجلس الامن الدولي، الذي كان اعجز عن التصرف، ووقف الحرب ضد العراق بعد ان فوض الولايات المتحدة وبصورة غير دستورية صلاحياته بالقيام بالعمليات العسكرية دون مراجعة زمنية ودون تحديد اهدافها ووسائلها.

يقول مؤلف كتاب القادة بوب وودورد "وفي يوم السبت الخامس والعشرين من آب صوت مجلس الامن في الامم المتحدة على اعطاء اساطيل الولايات المتحدة ودول اخرى الحق في استخدام القوة لوقف التجارة مع العراق، انها المرة الاولى في تاريخ ٤٥ سنة للأمم المتحدة، ان دولاً فردية خارجة عن مظلة الامم المتحدة يتم تفويضها بفرض حصار عالمي. وهو نصر سياسي غير عادي بالنسبة للادارة، وشعر بوش بالنشاط بعد التعب الذي بذله في الحصول على القرار (٢)

لقد اثبتت حرب الخليج قدرة الولايات المتحدة على حشد التأييد الدولي خلف ارادتها

(1) S/21503 13 August 1990.

(٢) القادة، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

السياسية ولخدمة استراتيجيتها الدبلوماسية والعسكرية سواء أكان هذا التأييد بضغوط اقتصادية أم مالية أم سياسية أم عسكرية، ودون ان تشاركها أية قوة في اتخاذ القرار، وسواء أكان ذلك من خلال علاقاتها الثنائية أم من خلال المنظمات والتجمعات الدولية المختلفة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة، مما أدى الى تحول أغلب المنظمات الى أداة من ادوات السياسة الامريكية. بدلاً من ان تكون معبرة عن إرادة المجتمع الدولي حيث سعت الولايات المتحدة الى ربط الدول بارادتها بحيث لايمكنها التخلص من قبضتها.(١)

فكان هذا المزيج بين كافة أنواع وأساليب الضغط هو السمة الرئيسية للإدارة الامريكية لأزمة الخليج، والتي تميزها عن الاساليب والطرق الدولية الأخرى التي عاجلت الأزمة من منظورات مختلفة، وثمة أسباب وراء هذا التفرد في الأسلوب الامريكي، منها طبيعة النظام الدولي في المرحلة التي نشأت فيها الأزمة، وطبيعة المصالح الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية. التي تمثلها منطقة الخليج بالنسبة للسياسة الاستراتيجية الأمريكية. وإذا نظرنا إلى المناخ الدولي الذي يشهد تغيرات كبرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز هيمنة النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي في الوقت الذي تقوم فيه السياسة الامريكية بدور القائد المهيمن على مثل هذه التغيرات.

وجاءت أزمة الخليج لتمس بدورها هذين النوعين من الأسباب، ولتشكل تحدياً أمام السياسة الأمريكية ومن وجهة النظر الأمريكية السياسية والاستراتيجية لم يكن هناك مفر من مواجهة التحدي، خصوصاً ان فارق التوازن الشامل بين الولايات المتحدة والعراق يشجع على الدخول في مواجهة ذات نهايات مضمونة النتائج، ومن هنا تبين فهم الاسلوب الأمريكي في ادارة الأزمة والأسباب الحقيقية وراء هذه الأساليب في كافة أنواع الضغط.

(١) التقرير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٦١.

انظر كذلك ليث شبيلات. "نظرة تحليلية للنظام الدولي الجديد"، الدستور، العدد ٨٧٦٦ تاريخ ١٥/٢/٩٢. ص ١٢.

إن هذه الأزمة أبرزت الدور الأمريكي الفاعل والمؤسس على القيام بدور الموجه والمنسق لعملية المواجهة، والملتزم في البحث عن كيفية احتواء التأثيرات الجانبية التي تؤثر على صيغة وقوة وصلابة الحشد الدولي المواجهة للعراق مثل تعويضات الدول التي تأثرت سلباً من جراء التزامها بالحصار الاقتصادي.

كما أن الولايات المتحدة قامت برسم حدود الدور الذي ستقوم به هي، وحدود أدوار الآخرين، وذلك من خلال قبول أو رفض ما يطرحونه من أفكار وسياسات ومبادرات من خلال الوصول مع القوى الاخرى إلى حلول وسط بشأن تحرك معين في لحظة زمنية معينة.

وهكذا فإن الادارة الأمريكية لأزمة الخليج ولأوضاع الخليج بعد الحرب شرعت وقننت تحت مظلة الأمم المتحدة وشرعتها.

ج- فاعلية قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بأزمة الخليج مقارنة مع قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية

من نتائج حرب الخليج تطور الصراع العربي الاسرائيلي في اتجاه سمح لأول مرة بإمكانية دخول اطرافه في مباحثات مباشرة، لبحث هذه القضية التي تعتبر من القضايا المركزية في الصراعات في منطقة الشرق الاوسط، وقد اصدر مجلس الامن عدة قرارات بخصوص هذه القضية من ابرزها قراراً في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ يحمل الرقم ٢٤٢ والقرار ٣٣٩ في ٢٢ تشرين اول ١٩٧٣. فهذه القضية تقع في جوهر المسائل والمشاكل المتعلقة لاستقرار الشرق الاوسط نتيجة لاحتلال اسرائيل للاراضي العربية الفلسطينية. وقد اعرب مجلس الامن في قراره رقم ٢٤٢ عن قلقه بشأن الوضع في الشرق الاوسط مؤكداً عدم قبوله للاستيلاء على الاراضي بواسطة الحرب، مؤكداً على ضرورة التزام جميع الدول الاعضاء بالمادة الثانية من الميثاق، وتطبيق مبدأ سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في النزاع الاخير ١٩٦٧. وكذلك انهاء جميع الاعمال العدوانية.. طالباً في النهاية من الامين العام ان يعين ممثل خاص له

ليجري اتصالات لايجاد اتفاق والمساعدة لايجاد تسوية سلمية مقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار. وجاء القرار ٣٣٨ نتيجة لحرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل. دعا فيه الاطراف الى وقف القتال خلال ١٢ ساعة فور لحظة اتخاذ القرار ودعوة الاطراف الى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع اجزائه. والدخول في مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت رعاية مناسبة بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط^(١).

وبعد احتواء الموقف في الخليج وجهت الولايات المتحدة اهتمامها للصراع العربي الاسرائيلي وامكانية تحقيق انجاز دبلوماسي على صعيده، وكان نتيجة ذلك هو عقد مؤتمر مدريد للسلام في شهر اكتوبر ١٩٩١، وكان الالتزام بعقد مباحثات مباشرة ثنائية ومتعددة الاطراف بعد ذلك.

وقد كان هذا التغير في الموقف الامريكي تجاه القضية الفلسطينية هو ان الادارة الامريكية رغم انتصارها في حرب الخليج لم تنجح في ازالة الاسباب التي ادت اليها والتي تدخل فيها المسألة الفلسطينية، وكذلك ان الادارة الامريكية قد ازدادت اقتناعاً بانه مهما كانت مصادر النفط البديلة التي يمكن للولايات المتحدة والدول المتقدمة الحصول عليها، فانها لا يمكن ان تحل محل نفط الشرق الاوسط خلال المستقبل القريب، وقد ابرزت هذه الازمة كذلك امكانية ومهاجمة ايذاء اسرائيل وحاجتها الى الدعم الامريكي باستمرار، وكذلك اظهرت ان الدول العربية شاركت بقتال ضد دولة عربية اخرى في حرب اقليمية، وهو ما يقلل من اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

(١) الامم المتحدة، الحاجة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، نيويورك، الامم المتحدة ١٩٩٠، ص ١١٧. وانظر كذلك "عادل حامد الجادر" القضية الفلسطينية في الامم المتحدة^(١)، الباحث العربي، العدد ٢٦ يونيو/حزيران،

ولهذا كله التزمت الولايات المتحدة بالسعي الى تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وهو امر كان مستحيلاً قبل اندلاع الازمة، فهي تسعى الى ازالة القضية الفلسطينية كمصدر لعدم الاستقرار في المنطقة، ودخ اسرائيل في علاقات اقتصادية مع الدول العربية^(١) فالادارات الامريكية السابقة كانت تبتعد عن الشرعية الدولية، باخيازها الشديد الى جانب اسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي وتجلي ذلك في دعمها لاهداف الحركة الصهيونية في اقامة الكيان الاسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. وتجلي ذلك الاخياز في تقديم الدعم المادي والسياسي الذي مكن اسرائيل من التوسع وتهديد امن الاقطار العربية.

وبعد الأزمة في الخليج تحاول الادارة الامريكية منح قضية الصراع العربي الاسرائيلي اهتماماً يفوق الاهتمام الذي مارسته الادارات السابقة.

وبتنظيمها مؤتمر مدريد على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨. ومع ذلك الا ان جوهر الموقف الامريكي لم يتبدل ولم يتغير، حيث ان الولايات المتحدة عارضت اللجوء باي شكل من الاشكال الى اجراءات ملزمة لاجراج اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ولدفعها الى اعطاء الفلسطينيين بعض الحقوق التي خسروها في بلادهم. وكل ما عملته واشنطن هو جر العرب الى طاولة المفاوضات حيث ان تلك هي رغبة اسرائيل منذ القدم لانه يؤدي الى اعتراف العرب باسرائيل وهذا كله بعد تدمير القوة العسكرية العراقية وامداد اسرائيل بالاسلحة بحيث ان المفاوضات تجري في ظل التهديد النووي الاسرائيلي من جهة والضعف والتشتت العربيين من جهة اخرى وهذا لايقود الى سلام دائم وعادل. بل يقود الى هيمنة اسرائيلية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مقابل تنازلات ومكاسب عربية محددة وغير مضمونة^(٢)

(١) د. فريد هاليداي، "السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط"، الباحث العربي، العدد ٢٨، كانون ثاني/يناير، شباط / فبراير ١٩٩٢. ص ٢١.

(٢) رغيد الصلح "الولايات المتحدة وقضايا الشرق الاوسط في اطار النظام الدولي الجديد"، الباحث العربي. العدد ٢٨ يناير/ك، فبراير/شباط، ١٩٩٢. ص ٢٦.

ومن هنا نرى ان هناك أعمال معايير متضاربة بالنسبة للنزاعات المختلفة في الشرق الاوسط، فمبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة، هو مبدأ ورد في قرار ٢٤٢، ولم يحل هذا المبدأ دون دعوة الاطراف الدولية بان تلتزم اطراف النزاع بالطرق السلمية في حل الصراع العربي الاسرائيلي، ولكن لم يجد المجتمع الدولي غضاضة في ان يجيز اللجوء الى الحرب حلاً لما يمكن وصفه بانه استيلاء على اراضي الاخرين بالقوة في القرار ٦٧٨ ولكن من قبل العراق وليس من قبل اسرائيل، مما يفسر عدم اعمال نفس الضوابط والمعايير في ارتكاب فعل واحد ينتهك القانون من قبل دولة عربية، او من دولة اخرى غير عربية يجايبها الغرب (١)

فالمرحلة القادمة لن تكون مرحلة السيادة للشرعية الدولية من خلال مرور القرارات بمجلس الامن، وانما سيتوقف على ما يعطى من دور لمجلس الامن على كل حاله. فالولايات المتحدة تعلن انها سوف تتابع عملية السلام، وانها سوف تنتهز الفرص لتحقيق السلام، وانها لن تتراجع عن بذل الجهود للمساعدة في حل اي نزاعات تهدد أمن المنطقة وعلى رأسها النزاع العربي الاسرائيلي، لكن الولايات المتحدة لن تستطيع فرض السلام على الاطراف في المنطقة حيث انها على استعداد للمساعدة في دفع عملية المفاوضات الثنائية، لأن عن طريق المفاوضات الثنائية فقط يمكن تحقيق السلام الحقيقي، كما يقول المسؤولين الامريكيين وهذا يوضح انه لا مجال للحديث عن ضغط امريكي شبيه بذلك الذي مارسه على العراق، او احتمال اللجوء الى استخدام القوة لفرض قبول وتنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن الصراع العربي الاسرائيلي، وانما ستعتمد الولايات المتحدة على بعض المرتكزات لتحقيق سياساتها والوصول الى هدف رئيسي ظاهره يعكس شكلاً من اشكال الامن وباطنه يعني تحقيق الاهداف والمصالح الامريكية (٢)

(١) محمد سيد احمد، "حول اشكالية النظام الدول الجديد" السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) مراد ابراهيم الدسوقي "امن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي" السياسة الدولية، العدد ١٠٥، مرجع

فالولايات المتحدة تحرص على التفوق الاسرائيلي بقبول تنفيذ قرارات مجلس الامن او اجبارها على الكشف عن ترسانتها من اسلحة الدمار الشامل وقبول تدميرها كما حدث مع العراق، فالولايات المتحدة تسعى لأن تتقبل الدول العربية المحيطة باسرائيل الوضع الاسرائيلي على ما هو عليه وتشجيع هذه الدول على التحدث مع اسرائيل مباشرة لحل المشاكل المعلقة بشكل ثنائي، وعلى مراحل.

فبعد هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن، جعلته يتصرف استناداً الى معيار مزدوج اذا قارنا موقفه من أزمة الخليج بموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي وهذا التصرف افقد المجلس الكثير من مصداقيته، ففي أزمة الخليج اتخذ المجلس خلال فترة تقل عن اربعة اشهر منذ بدء الأزمة اثني عشر قراراً تضمنت في جملة ما تضمنته فرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق وتفويض الولايات المتحدة وحلفائها تنفيذ هذه العقوبات بالقوة عبر حصار بحري ويري وجوي وتفويض باستعمال القوة بعد ١٥ كانون ثاني / يناير ١٩٩١. دون تحديد لنطاقها واهدافها ووسائلها. وفرض تعويضات مالية كبيرة، وتدمير اسلحة الدمار الشامل لديه. واما فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الاسرائيلي سواء القرارات ٢٤٢، ٣٣٨، أو القرار ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ بخصوص لبنان، ورغم مضي خمس وعشرين سنة. ورغم انتهاكات اسرائيل الصارخة للشرعية الدولية ومخالفتها احكام القانون الدولي باستمرار سواء باحتلالها للاراضي العربية، وأقامة المستوطنات وهدم المنازل وطرد اصحابها منها، فامام كل هذه الانتهاكات الاسرائيلية الصارخة للشرعية الدولية، يعجز مجلس الامن عن ان يفعل شيئاً عملياً تجاهها، ولم يحاول فرض تعويضات مالية لقاء التدمير المادي والبشري، او فرض عقوبات (١) بل ان اياً من تلك القرارات لم تر سبيلاً الى التنفيذ او حتى المناقشة، حيث وجدت اسرائيل من يساعدها، ليس فقط على عدم تنفيذ قرارات المجلس، وانما على اعاققة عمل المجلس وشل قدرته على اتخاذ القرارات، حتى انه بات من الصعوبة مجرد عقد المجلس لبحث الحاله في الاراضي المحتلة (٢).

(١) انظر بخصوص ذلك محمد الاطرش "أزمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها" المستقبل العربي العدد ١٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ك ١٩٩٢/٢، ص ٢٩. وكذلك "حول مواجهة مؤتمر السلام" جريدة الرباط، العدد ١٠٣٥، تاريخ ١٠/١٠/٩١. ص ١٤.

(٢) الكتاب الابيض، مرجع سابق، وثيقه ٤ ص ٧.

ان الامثله هذه في ازدواجية المعيار الذي طبق بوحشيه على العراق، توجب الشرعيه الدوليه بالتطبيق على اسرائيل نتيجته اكتسابها اراضي عربيه بالقوه وانتهاكاتهما المتكرره للقانون الدولي.

ويبقى السؤال لماذا لم تنفذ القرارات الخاصه بشأن قضيه الشرق الاوسط المركزيه - القضيه الفلسطينيه - المهدده للسلام العالمي والامن الدولي من خلال حربين شرستين بينما كان كل هذا الحماس والاندفاع لتنفيذ قرارات مجلس الامن البالغه اكثر من ١٨ قراراً.

يمكن القول ان الولايات المتحده تعتبر اسرائيل ضمن المصالح الاسرائيليه الواقعه اولويه بقاءها وحمايتها من ضمن اولى الاولويات للولايات المتحده، وفي ذلك يقول الجنرال الامريكي نورمان شوارتسكوف قائد القوات الامريكيه في حرب الخليج في حديث مع مندوب اذاعه جيش العدو الاسرائيلي عقب انتهاء الحرب في الخليج. "ان الحرب التي خاضها رجالنا في منطقه الخليج ضد صدام حسين كانت من اجلكم، من اجل اسرائيل". (١)

كما قال وليم كوانت مساعد الرئيس للامن القومي الامريكي سابقاً في شهاده امام احدى لجان الشؤون الخارجيه في مجلس الشيوخ الامريكي يوم ١١/٥/٢٣ "ان قرارنا بالحرب ضد العراق، تم اتخاذه جزئياً بسبب قلقنا على امن الخليج، لكن كان مرتبطاً بالتاكيد بالخوف من ان العراق اصبح يشكل التهديد المحتمل في المستقبل لاسرائيل" (٢)

(١) د. عوده بطرس عوده، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

كما ان الوضع الدولى بانتهاء القطيئه الثنائيه وتفرد الولايات المتحده في النظام الدولى سهل عملية تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولى بشأن أزمة الخليج الواقعه ضمن مصالح الولايات المتحده والغرب والمتمثل بوجود أضخم احتياطي نفط في العالم بهذه المنطقه وتحتاجه الدول الغريبه لاستمرارها وبقائها. لذلك فان قدرة الولايات المتحده في استصدار قرار تعطيها القدره على تنفيذه حسب ما تراه هي ضروره لها. فالولايات المتحده لم تستغل نظرية الامن الجماعي لاجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربيه المحتله وتنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٤ و ٣٣٨. ولم تتحرك بحماس لانزال جيوشها لحرب اسرائيل ولم تفرض العقوبات ولم تطالب اسرائيل بتدمير اسلحتها النوويه ولا اسلحة الدمار الشامل الموجوده لديها ولم تطالب بحماية الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.

فالشرعيه الدوليه التي تدعي الولايات المتحده انها تحافظ عليها، وتطبقها في حالة اعتداء العراق على الكويت في ٢ آب ١٩٩٠. وتصدر اقوى واكثر القرارات بشأنها، تقود اكبر عمليه حشد عسكريه لها منذ الحرب العالميه الثانيه، فهذه الشرعيه لا تطبق بنظر الولايات المتحده الا على الدول العربيه لان هذه الشرعيه الدوليه تهدف في مضامينها وابعادها الى تدمير القوه العربيه، اما بخصوص اسرائيل فانها تتحدى الشرعيه الدوليه وتعارض تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولى بشأنها. وتتناسى الولايات المتحده وحلفاءها عشرات القرارات التي اتخذتها الامم المتحده ومجلس الامن الدولى تباعاً منذ عام ١٩٤٧ بشأن حقوق الشعب الفلسطيني، بل على العكس وققت الولايات المتحده بكل ثقلها في مجلس الامن لحماية اسرائيل من اي قرار عملي يندد بها

وباجراءاتها التعسفيه، وان الحرب جائزه عندما يكون المقترف طرفاً عربياً. (١)
يقول جلالة الملك الحسين في ذلك "اننا في هذا اليوم نتوجه للعالم من جديد
بان يتعامل مع القضية الفلسطينية بمثل تعامله مع قضية الكويت ... وذلك بالاسترشاد
بكل القيم الساميه وتطبيق كل المبادئ الدوليه المرفوعه بنفس الحماس والالتزام" (٢)
فالملاحظ لكلا الحالتين يرى بوضوح ان للولايات المتحده القدره ضد التنفيذ
الكامل لقرارات مجلس الامن بخصوص القضية الفلسطينيه بكل فعاليه مثلما حدث في
أزمة الخليج فاستمرار مجلس الامن الدولي الكيل بمكيالين بالنسبه لقراراته وعدم تدخل
اعضائه بشؤون اسرائيل لفرض اية صيغه حل. ويمكن القول ان مقوله المصلحه لها
دور كبير في كل القرارات وتنفيذها وان القوه تصنع الحق وليس الشرعيه الدوليه.

(١) ابراهيم بكر " امريكا هي الدوله الاشد همجيه " المنتدى، العدد ٦٤، ك ٢ / يناير، ١٩٩١ ص ٢١ وكذلك

اريك لوران، بيار ستالينجر، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٢) الكتاب الابيض، مرجع سابق، وثيقه ١٣ ص ٤.

الخاتمة

إن أزمة الخليج وما أحدثته في بنية العلاقات العربية، ستظل من الأحداث التي تبقى آثاره واضحة في تاريخ الأمة العربية لفترة طويلة، لأن هذه الآثار كانت على الأمة العربية بشكل أعمق و أكبر من تأشيرها على أي جهة كانت، حيث وضعت الأمة العربية في أخطر الفترات التي مرت بتاريخها منذ عرفت كأمة، لأن الاخطار التي تهددها بالغة الخطورة على مصالحها وعلى كيانها، ووضعت الأمة كلها، في حالة انعدام الأمن، وأحاطت التهديدات بعد الحرب بكل شيء بالكيان والعقل والاقتصاد العربي وبتماسك الأمة كلها، فقد كشفت هذه الأزمة عورات النظام العربي الهش، وكشفت خطورة اختفاء مفهوم وحدة المصير، الذي يسمح للأطراف الأجنبية بمواجهة الأمة كلها جزءاً تلو الآخر، وان تدمير طرف عربي سيؤدي الى تدمير طرف عربي آخر بطريقة مباشرة او غير مباشرة لتكملة مهمة إخضاع هذه الأرض لسيطرتهم، حيث تعتبر هذه المنطقة منطقة صراع وتنافس دولي، نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي المميز بين الشرق والغرب، ولأهميتها الاقتصادية الكبرى كونها تحتوي على ثروات بترولية هائلة تشكل المرتكز الاساسي للحضارة الغربية، وقد أتاحت هذه الأزمة للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على موارد النفط مما يؤكد ازدياد أهمية وحيوية المصالح الامريكية في منطقة الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، وبقاء احتمالات ان تظل هذه المنطقة بؤرة محتملة للتغيرات والتطورات والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي لتزيد من حساسية هذه المنطقة وأهميتها في الفكر الاستراتيجي الامريكي .

كما أن هذه الأزمة فتحت المجال أمام التواجد العسكري الأجنبي الدائم في هذه المنطقة، وبالتالي فإن استمرار قبول هذا التواجد وتراجع أولويات الصراع العربي الاسرائيلي في مفهوم الأمن القومي العربي، سيؤدي الى اختراق أمن الأمة وجعلها عرضة للتهديدات، بل إن هذه الازمة كشفت التهديدات الأمنية الإقليمية للمنطقة وتعاطم الوجود العسكري

الأجنبي، وبرز دور القوى الاقليمية المجاورة في الشؤون العربية لاختلال التوازن الاستراتيجي معها، ونشوء فراغ استراتيجي في منطقة شديدة الحساسية بالنسبة للوطن العربي كونها منطقة مجاورة من الجسد العربي لقوى اقليمية مجاورة لها مطامع بهذه الأمة وثرواتها الطبيعية الاستراتيجية. وهكذا فإن الأمة العربية تواجه هذه الأخطار والتهديدات وهي في أضعف حالات الاستعداد لمواجهة هذه الاخطار مما جعلها عرضة لمطامع أقليمية من الدول المجاورة دون اعتبار لمصالح الاقطار العربية.

واستنزفت موارد الامة العسكرية والاقتصادية نتيجة هذه الحرب وتصاعد عبء الديون الخارجية، في كثير من الدول العربية بحيث ظهرت بعض الدول لأول مرة في قائمة الدول المدنيه بمبالغ كبيرة، حيث أشار تقرير وضعة صندوق النقد العربي في ابو ظبي والجامعة العربية، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أن خسائر الاقتصادات العربية في الخليج لعام ١٩٩١، بلغت حوالي ستمائة وسبعون مليار دولار منها ثلاثمائة وخمسون مليار دولار قيمة الأضرار في العراق والكويت، ومائة وخمسة وثمانون مليار دولار خسائر اقتصادية يضاف الى ذلك تكاليف المجهود الحربي البالغة قيمتها اربعة وثمانون مليار دولار دفعتها الكويت والسعودية ودول خليجية اخرى، كما انسحبت من المنطقة رساميل تقدر بحوالي واحد وخمسين مليار دولار (١) مما سبب تراجعاً في النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم، مما فتح المجال امام مزيد من التدخل في الشؤون العربية، ويعرض الأمن القومي حالياً ومستقبلاً لمزيد من المخاطر وفقدان الاستقلال.

إن ما جرى ويجري إثر أزمة الخليج من تطبيق للسياسات الامريكية في العراق بخصوص قدراته العسكرية واسلحته وقدراته العلمية، وإنشاء مناطق معزولة من الاراضي العراقية

(١) جريدة الرأي ، العدد ٨٠٦٤ ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٧.

كمنطقة الشمال الكردي، ومنطقة الجنوب الشيعي بحجة حماية الشعب العراقي من النظام العراقي، يشكل جانباً هاماً من جوانب المخطط الامريكي، والترتيبات الامريكية الجديدة في المنطقة العربية، التي تحرص الولايات المتحدة من خلالها على ابقاء التفوق العسكري الاسرائيلي قائماً، لأنها تعتبرها ضمن المصالح الامريكية التي يجب بقاؤها وحمايتها ضمن أولى أولوياتها.

ولهذا فإن الولايات المتحدة في تطبيقها لسياستها في المنطقة تكيل بمكيالين، وإذا كان الامر يتعلق بالعرب فإن الابواب تفتح بالقوة لا بالعدل، وبالهيمنة لا بالتعاون، وإن النظام الدولي هو نظام جديد في كل مكان في العالم إلا في الشرق الاوسط، وإلا في موقفه من العرب، وعندئذ تخلق المبررات كل المبررات عند العرب لكي يشعروا بالمرارة ازاء معاملتهم بمكيال خاص وكأنهم لا يستحقون ما تستحق الأمم الأخرى. من أمن وكرامة وحرية وعدل، لذا فإن أمر العرب لا يغيره إلا العرب ولا يرفع من شأنهم سوى المثابرة وبناء الذات عبر توحيد القيم وبذل التضحية والجهد والتعاون في الأمور العربية المصيرية، وبذ الخلافات وعدم التمسك بالمصالح القطرية الضيقة. أما على الصعيد الدولي، فكانت السمة البارزة لأزمة الخليج، إنها كانت تجديداً لنشاط هيئة الامم المتحدة، حيث استطاع مجلس الامن ان يلعب الدور الذي خوله له اليثق، من حيث إنه جهاز مسؤول عن أمن المجتمع الدولي، وقد اكدت المنظمة كفاءتها وفعاليتها، ولم يكن بالامكان أن تلعب هذا الدور لولا اجواء الوفاق الدولي، وخصوصاً بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي، وضرورة حل الخلافات مهما بلغت درجة حدتها وتعقيدها بالطرق السلمية، وفي إطار من توازن المصالح لا توازن القوى.

وجاءت هذه التغييرات في النظام الدولي، لتعزز من هيمنة المعسكر الغربي بقيادة الولايات على هذا النظام، حيث أبرزت هذه الأزمة الدور الأمريكي المؤثر والمبني على القيام بدور الموجه والمنسق والمحافظ على قوة الحشد الدولي المواجه للعراق، فقامت الولايات المتحدة برسم الحدود والادوار التي سيقوم بها الآخرون، وذلك من خلال رفض او قبول ما يطرحه الآخرون من افكار ومبادرات، فالتحرك الأمريكي وظف كافة الوسائل الممكنة لتقوم بدور محوري في عملية الحشد الدولي المناهض للعراق، وفتحت المجال امام الولايات المتحدة بأن تتعامل مع هذه التطورات بروح الانتصار وترى فيها مجالاً لزيادة مكاسبها وتحقيق مصالحها ومطامعها عن طريق فرض ارادتها وهيمنتها على غيرها من الدول، ومن خلال ادارتها للآزمة قامت بممارسة الضغوط على مجلس الأمن لاعطائها غطاءً شرعياً في استخدام القوة ضد العراق لتدمير آلتها العسكرية، التي بدأت تتصادم مع متطلبات الأمن القومي الأمريكي وخصوصاً بعد التسريع في مجال التسليح النووي.

واخيراً يمكن القول إن الحقائق المرتبطة بالآزمة خلقت حقائق متناقضة لما يتم الدعوة اليه في النظام الدولي الجديد، حيث استخدمت القوة العسكرية لتدمير المنشآت المدنية، وإلحاق الأذى بالمدنيين والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بعد هزيمته، وبرغم إخراج العراق من الكويت، إلا أن العقوبات ما زالت مفروضة عليه ويتم توظيفها في تحقيق اهداف تتجاوز بحكم طبيعتها ومراميها مسألة تحرير الكويت، بل هي لتحقيق سيطرة كاملة على العراق لأطول فترة ممكنة الامر الذي يناقض معايير العدالة التي نودي بها.

قائمة المراجع

أ - الكتب العربية

- ١ - ابراهيم احمد شلي، التنظيم الدولي العالمي، دمشق، دار الفكر، ١٩٧٣.
- ٢ - ادوارد ريس، التوسع الامريكى في الخليج، دار التقدم، ١٩٨٩.
- ٣ - اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥.
- ٤ - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥.
- ٥ - اسماعيل صبري مقلد، التزاع الامريكى السوفيتى حول الشرق الاوسط، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٦.
- ٦ - اميل نخلة، امريكا والسعودية، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.
- ٧ - أمين هويدي، لعبة الامم في الشرق الاوسط، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.
- ٨ - اناتولي آجاريشيف، التآمر ضد العرب، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٨.
- ٩ - الامم المتحدة، الحاجة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، نيويورك، ١٩٩٠.
- ١٠ - بوب ودوورد، القادة اسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاق، محمود العابد، عمان الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩١.
- ١١ - بيار سالينجر، اريك لوران، حرب الخليج الملف السري، باريس، اوليفيه اوبان، ط٢، شباط، ١٩٩١.
- ١٢ - جان جاك شرابير، التحدي العالمى، بيروت، المؤسسة العالمية للنشر، ١٩٨٠.
- ١٣ - جون، ب، كيلى، بريطانيا والخليج، ترجمة محمد امين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومى، ١٩٦٥.
- ١٤ - جيرهارد فان غلان، القانون بين الامم، بيروت، دار الجليل، ١٩٨٠.
- ١٥ - جيمس باروس، الامم المتحدة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة نور الدين الرزازي، القاهرة، سجل العرب، ١٩٧٩.

- ١٦- رشاد عارف السيد، مبادئ القانون الدولي العام، عمان، مطبعة النور النموذجية، ١٩٨٥.
- ١٧- زكي هاشم، الامم المتحدة، تقديم عبد الحميد بدوي، القاهرة، المطبعة العالمية، بلا سنة نشر.
- ١٨- زهير شاكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي لبنان، مطابع شركة تكنوبرس، ١٩٨٢.
- ١٩- س.ب. مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي، ١٩٨٣.
- ٢٠- عودة بطرس عودة، حرب الخليج من المسؤول؟ عمان، دار الفكر للنشر، ١٩٩١.
- ٢١- غازي اسماعيل ربابعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط، ١٩٦٧، ١٩٨٧، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
- ٢٢- غسان الجندي، قانون المنظمات الدولية، عمان، مطبعة التوفيق، ١٩٨٧.
- ٢٣- قدري قلعجي، الخليج العربي، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
- ٢٤- كاظم هاشم نعمه، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١.
- ٢٥- الكتاب الابيض، الاردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠-أذار ١٩٩١، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان ١٩٩١.
- ٢٦- كورلاندرهارولد، الأمم المتحدة كيف ولماذا؟ القاهرة، مطبعة السعادة، بلا سنة نشر.
- ٢٧- محمد حسن الايباري، المنظمات الدولية الحديثة، القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- ٢٨- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج... اوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.
- ٢٩- محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٥.
- ٣٠- محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية-مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، القاهرة، الدار الجامعية، بلا سنة نشر.
- ٣١- محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في التنظيم الدولي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٥.
- ٣٢- محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي، دمشق، دار الفكر، ١٩٧٣.

- ٣٣- محمد عزيز شكري، المدخل الى القانون الدولي العالمي وقت السلم، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٣.
- ٣٤- محمد فضاة، التدخل السوفياتي في افغانستان، عمان، مطبعة كتابكم، ١٩٨٦.
- ٣٥- منى محمود مصطفى، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والممارسة، القاهرة، المركز العربي للبحث، ١٩٨١.
- ٣٦- محمود بكري، جريمة امركيا في الخليج-الاسرار الكاملة ط ٣ -القاهرة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع، اغسطس، ١٩٩١.
- ٣٧- مجموعة باحثين، السياسة الامريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.
- ٣٨- مجموعة بحوث مترجمة، العلاقات الدولية للولايات المتحدة الامريكية في الخليج، بغداد، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٣.
- ٣٩- مجموعة باحثين، الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، المصالح والسياسات الامريكية في الثمانينات، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢.
- ٤٠- نظام شرابي امريكا والعرب، السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.
- ٤١- وجيه راضي، أمريكا تغزو الخليج، بيروت، دار الجليل، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩١.

ب - الكتب الانجليزية

- 1 - David Mitrany, A Working Peace System, Chicago Quadrangle Book, 1966.
- 2 - Karl W.Deutsch, The Analysis of International Relations Engle wood, Cliffs, NJ, Prentice-Hall, Third edition, 1988.

ج - الدوريات العربية

- ١ - ابراهيم بكر "أمريكا هي الدولة الأشد همجية"، المنتدى، العدد ٦٤، ك٢/يناير، ١٩٩١.
- ٢ - ابراهيم سلامة "الأزمة من المنظور القانوني لنظام الامن الجماعي" السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر، ١٩٩٠.
- ٣ - احمد ادريس "قراءة في قرارات مجلس الامن المتعلقة بازمة الخليج" دراسات دولية، تونس، العدد ٣٧، نيسان، ١٩٩٠.
- ٤ - احمد السيد النجار "تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي" السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر، ١٩٩٠.
- ٥ - احمد شرف "مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج" مجلة الوحدة، العدد ٨٤، ايلول، ١٩٩١.
- ٦ - احمد يوسف القرعي "مجلس الامن الدولي وادارة ازمة الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير، ١٩٩١.
- ٧ - اسامة المجدوب "معطيات الواقع العربي في اعقاب ازمة الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر، ١٩٩١.
- ٨ - اشرف غربال "الولايات المتحدة وقضايا الشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد" الباحث العربي، العدد ٢٨، ك٢/شباط، ١٩٩٢.
- ٩ - ايمن عبد الوهاب "المبادرات السياسية وامكانات نجاحها، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩٠.
- ١٠ - "احداث الخليج. المبادرات والتحركات من ٧ تموز ١٩٩٠" المنتدى، العدد ٦٦، المجلد السادس/ اذار - مارس، ١٩٩١.
- ١١ - "أزمة الخليج.. الخلفية والنتائج" المنتدى، العدد ٧٠، المجلد السادس، تموز/يوليو، ١٩٩١.
- ١٢ - ثناء فؤاد عبد الله "مستقبل الوحدة الاوروبية وازمة الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر، ١٩٩١.
- ١٣ - جميل مطر "خريطتهم للشرق الاوسط بعد الحرب" المنتدى، العدد ٦٦، المجلد السادس، اذار، ١٩٩١.

- ١٤- بحسن بكر "الولايات المتحدة وادارة عملية الحشد الدولي" السياسة الدولية، ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠.
- ١٥- حسن نافعة "الامم المتحدة والنظام الدولي" السياسة الدولية، العدد ٨٤، ١٩٨٦.
- ١٦- "حرب الخليج.. الاثار السياسية والاقتصادية على المصالح الغربية" المنتدى، العدد ٦٨، المجلد السادس، ايار/مايو، ١٩٩١.
- ١٧- راجية ابراهيم صديقي "التوجهات العامة لردود الفعل الدولية" السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر ١٩٩٠.
- ١٨- رغيد الصلح "الولايات المتحدة وقضايا الشرق الاوسط في اطار النظام الدولي الجديد" الباحث العربي، العدد ٨٨، ك٢/شباط، ١٩٩٢.
- ١٩- سلطان ابو علي "الاثار الاقتصادية لحرب الخليج" مجلة مستقبل. العالم الاسلامي، مركز دراسات العالم الاسلامي / مالطا، السنة الثانية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٢.
- ٢٠- سوسن حسين "التحديات الكبرى لما بعد الحرب الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر، ١٩٩١.
- ٢١- صفاء موسى "ازمة الخليج والمجموعة الاوربية" السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١.
- ٢٢- طلعت مسلم "الحرب ما بعد حرب الخليج التاثيرات الامنيه والعسكريه للحرب:" مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد ٨٨، ك٢ / يناير، ١٩٩٢.
- ٢٣- عادل حامد الجادر "القضية الفلسطينية في الامم المتحدة" الباحث العربي، العدد ٢٦، يونيه / حزيران، ١٩٩١.
- ٢٤- عبد الله الاشعل "الجوانب القانونية لازمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية" السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير، ١٩٩٠.
- ٢٥- عبد اللع الاشعل "قضايا الحدود في الخليج العربي": مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٢٦- عبد المنعم المشاط: الامم المتحدة ومفهوم الامن الجماعي" السياسة الدولية، العدد ٨٤، ١٩٨٦.

- ٢٧- عبد المنعم سعيد علي "العوامل الخارجية في امن الشرق الاوسط" المنتدى، العدد الثاني، تشرين ثاني./ نوفمبر، ١٩٨٥.
- ٢٨- فريد هاليداي "السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط" الباحث العربي، العدد ٢٨، ك٢ / شباط، ١٩٩٢.
- ٢٩- فهد الفانك "الابعاد الاقتصادية لازمة الخليج" مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد ٨٨، ك٢ / يناير ١٩٩٢.
- ٣٠- فوزي حسين حماد "استراتيجية الامن القومي الامريكي وانعكاساتها على حرب الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر، ١٩٩١.
- ٣١- "قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨" المنتدى، العدد ٦٨، مجلد ٦، ايار/ مايو، ١٩٩١.
- ٣٢- مجدى صبحي "الاقتصاد السياسي للخليج بعد الحرب" السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل، ١٩٩١.
- ٣٣- محسن خضر "النقد القومي الذاتي بعد حرب الخليج" مجلة الوحدة، السنة السابعة، العدد ٨٤، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، الرباط، ايلول / سبتمبر، ١٩٩١.
- ٣٤- محمد الاطرش "ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها" المستقبل العربي، العدد ٥٥، السنة الرابعة عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ك٢ / يناير، ١٩٩٢.
- ٣٥- محمد رشيد الفيل "مشكلات الحدود بين الامارات الخليج العربي" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد ٢ العدد الثامن.
- ٣٦- محمد سيد احمد "حول اشكالية النظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل، ١٩٩١.
- ٣٧- مرزہ النوري "الجوانب القانونية لحرب الخليج" الانسان، فرنسا، العدد الرابع، نيسان، ١٩٩١.

- ٣٨- مراد ابراهيم الدسوقي "امن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي" السياسة الدولية، العدد ١٠٤، ابريل، ١٩٩١.
- ٣٩- منصور خالد "دور القوى الاقليمية في امن الشرق الاوسط" المنتدى، العدد الاول، تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٥.
- ٤٠- منير شفيق "الاستراتيجية الامريكية واثار النظام العالمي الجديد على العالم العربي" قراءات سياسية، مركز دراسات الاسلام والعالم، الولايات المتحدة. العدد الاول، السنة الثانية، ١٩٩١.
- ٤١- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، الاهرام، القاهرة، ١٩٩١.
- ٤٢- مجموعة باحثين "قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الابعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، ١٩٩٢.
- ٤٣- نبيل عبد الفتاح "الادارة القانونية الدولية للازمة في الخليج" السياسة الدولية، العدد ١٠٢، اكتوبر، ١٩٩٠.
- ٤٤- نهاد الغادري "امن النفط...والابتزاز" مجلة سوراقيا، لندن، العدد ٤٣٤، السنة التاسعة، كانون اول، ١٩٩١.
- ٤٥- ياسر هاشم "قمة لندن للدول الصناعية" السياسة الدولية، العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١.
- ٤٦- يحيى الشيمي "الامم المتحدة ونزع السلاح" السياسة الدولية، العدد ٨٤، ١٩٨٦.

د - الدوريات الانجليزية

- 1 - A. KozYrev and G.Gatilov "The US Peace Making System Problems and Prospects" Internationa Affairs, December, 1990.
- 2 - American and The World. Foreign Affairs, February-March, 1991.
- 3 - Michael T.Klare "Behind Desert Storm: The New Military Paradigm" Technology Review (May-June) 1991.
- 4 - Mitan Shovic "Where Are The United Nations Giong? Review of International Affairs, (Moscow), February, 1990.
- 5 - Petrovsky.V. "For The First Time in the History of The United Nations" International Affairs. (Moscow), February, 1991.
- 6 - Richard Falk "Questions The UN Mandate in The Gulf" IFDA Dossier Switzerlan (April-June) 1991.
- 7 - Vukodinovic, Radovan "The Future of The United Nations" Review of International Affairs, (Moscow), March 5, 1990.
- 8 - William Dowell "Marching to Conclusion" "Time International, Washington, Vo.1 137, No9, March 4, 1991.

هـ- الصحف العربية والاجنبية.

- ١- غريس هالسيل "اسرار جديدة حول علاقة اسرائيل بالصراع العراقي الامريكي" صحيفة الدستور، الاعداد ٦٨٩٦ تاريخ ٩١/١١/٦ والعدد ٨٦٩٣ تاريخ ١١/٣٠/١٩٩١.
- ٢- "قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠" صحيفة الدستور، العدد ٧٣٥٤. تاريخ ١٥/٩/١٩٩٠.
- ٣- ليث شبيلات "نظرة تحليلية للنظام الدولي الجديد" صحيفة الدستور العدد، ٨٧٦٦ تاريخ ١٥/٢/١٩٩٢.
- ٤- محمد شريف الجبوسي "نظام عالمي جديد وفق مصالح الامريكان ام الاوروبيين" صحيفة الدستور، العدد ٨٨٢٨ تاريخ ١٨/٣/١٩٩٢.
- ٥- وليام فاف "عقبات امام تطبيق النظام الدولي الجديد" صحيفة الدستور، العدد ٨٤٥٧ تاريخ ٦/٣/١٩٩١.
- ٦- "حول مواجهة مؤتمر السلام" جريدة الرياط، العدد ١٠٣٥ تاريخ ١/١٠/١٩٩١.
- ٧- "اخبار عربية وعالمية" صحيفة الراي، العدد ٨٠٠٩ تاريخ ١٤/٧/١٩٩٢.
- ٨- "قرار مجلس الامن رقم ٦٦٥" صحيفة الرأي. العدد ٧٥١٩ تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٢.
- ٩- "النص الكامل للبيان الختامي لقمة مجلس الامن" صحيفة الرأي العدد ٧٨٥٣، تاريخ ٢/٢/١٩٩٢.
- ١٠- محمد حسنن هيكل "حرب الخليج ١٠٠ او هام القوة والنصر" صحيفة الرأي، الحلقة الثانية، والرابعة، الاعداد ٧٩٠٧، ٩٢/٣/٢٨، والعدد ٧٩١١ تاريخ ١/٤/١٩٩٢.
- ١١- "نص قرار مجلس الامن رقم ٦٧٤" صحيفة الرأي، العدد ٧٣٦٦ تاريخ ٢٧/٩/١٩٩٢.
- ١٢- "يوميات العدوان الامريكي على العراق" جريدة الرأي، ١٩/١/١٩٩٢.
- ١٣- قرار مجلس الامن رقم ٦٦٧ صحيفة الشعب العدد ٢٨٢١ تاريخ ١٣/٢/١٩٩٢.
- ١٤- نص قرار مجلس الامن رقم ٦٨٩ "صحيفة الشعب" العدد ٢١٦٣، تاريخ ٦/٤/١٩٩١.
- ١٥- نص قرار الامن رقم ٦٨٩ "صحيفة الشعب" العدد ٢٨٦٨ ١١/٤/١٩٩١.
- ١٦- انتوني نثنج "الوثائق البريطانية لعام ١٩٦١" الشرق الاوسط لندن، العدد ٤٧٨٣، تاريخ ٢/١/١٩٩٢.

- 1 - Guardian, 25/2/1991.
- 2 - The Time, No 63919, January, 19,1990.

ز - الوثائق :

١ - ميشاق هيئة الامم المتحدة ، القاهرة ، دار الشعب ، سبتمبر ، ١٩٨١

- | | | | |
|--------------|-------------|-------|----------------------|
| 2 - S/21423 | 2 August | 1990. | مجلس الامن |
| 3 - S/21424 | 2 August | 1990. | مجلس الامن |
| 4 - S/21436 | 3 August | 1990. | مجلس الامن |
| 5 - S/21441 | 6 August | 1990. | مجلس الامن |
| 6 - S/21471 | 9 August | 1990. | مجلس الامن |
| 7 - S/21503 | 13 August | 1990. | مجلس الامن |
| 8 - S/21546 | 16 August | 1990. | مجلس الامن |
| 9 - S/33188 | 29 November | 1990 | مجلس الامن
٤١٦٢٦٠ |
| 10- S/451931 | 18 January | 1990 | الجمعية العامة |
| 11- S/22225 | 14 February | 1990 | مجلس الامن |
| 12- S/22298 | 1 March | 1990 | مجلس الامن |